جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي

(دراسة تطبيقية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان)

The Impact of Compatibility between the Accounting Standards for Islamic Financial Institutions & International Financial Reporting Standards on the Quality of Accounting Disclosure

(An Empirical Study on Sample of Institutions & Company's of Finance in Sudan)

دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل

إعداد الطالبة

عبير عبد الله محمد قريب

إشراف

د.مصطفى نجم البشاري علي

أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2015م ــ 1436هـ

صفحة الموافقة

اسم الباحث :
عبير عبد الله محمد حريز

عنوان البحث :
أثر الموافقة بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الافصاح المحاسبي - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية العاملة بالسودان

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي
الاسم: [illegible]
التوقيع: ..... التاريخ: ١٥/٦/٧م

الممتحن الداخلي
الاسم: د. [illegible]
التوقيع: ..... التاريخ: ١٥/٦/٧م

المشرف
الاسم: د. [illegible]
التوقيع: ..... التاريخ: ١٦/٦/٢٠١٥

Sudan University of Science and Technology
College of Graduate Studies

Declaration

I, the signing here-under, declare that I'm the sole author of the Ph.D. thesis entitled Impact of Compatibility between Accounting Standards & Islamic Financial Institutions and International Financial Reporting Standards on the Quality of Accounting Disclosure which is an original intellectual work. Willingly, I assign the copy-right of this work to the College of Graduate Studies (CGS), Sudan University of Science & Technology (SUST). Accordingly, SUST has all the rights to publish this work for scientific purposes.

Candidate's name: Abeer Abdalla Mohammed .....

Candidate's signature: Abeer ..... Date: June 2015

إقرار

أنا الموقع أدناه أقر بأن الأطروحة التي بعنوان تأثير التوافق بين معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للتقارير المالية على جودة الإفصاح المحاسبي هي نتيجة بحثي الخاص تحت إشراف المشرف الرئيسي وأن هذا العمل لم يقدم من قبل للحصول على أي درجة علمية في أي جامعة أخرى.

اسم الباحث: عبير عبدالله محمد

توقيع الباحث: عبير التاريخ: يونيو 2015

الاستهلال

قال الله تعالى:

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (21) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (22)).

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية(21–22)

الإهداء

إلى من قال فيهما الحق (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا).

صدق الله العظيم

(الآية24 ، سورة الإسراء)

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير، تحمل في ثنايا نفسها الطيبة والحب والطهر والحنان والعطاء، إلى أحلى ثلاثة حروف نطقها لساني و عشقها قلبي،

إلى أغلى الناس أمي "أطال الله في عمرها وأحسن ختامها.

هذه يا أمي ثمرة السنين أهديها لك و أنا رافعة الجبين

كنتي لي أفضل معين فلن أنسى فضلك إلى يوم الدين.

إلى رمز الصبر والمصابرة، عنوان التجلد والتحدي الذي طالما ضحى بكل ما في وسعه ليرى النجاح تاجا على رأسي

إلى" والدي "حفظه الله ورعاه.

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية **أشقائي وشقيقاتي** كل واحد بإسمه.

إلى **جميع الأقارب والأصدقاء والأحباء.**

إلى كل من **حملته ذاكرتي** ولم تحمله مذكرتي.

إلى كل **المسلمين والمسلمات.**

الشكر والعرفان

أشكر الله رب العالمين الذي خلق و هدى و سدد الخطى فخرج هذا العمل المتواضع بعونه وتوفيقه نحمده حمداً كثيراً في المبتدى و المنتهى نحمده حمد الشاكر المقر بفضله والعاجز عن الوفاء بشكره والثناء عليه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.أما بعد

انطلاقاً من قوله تعالى : "وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكمة أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ"صدق الله العظيم – سورة لقمان – الآية12]

ومن قوله صلى الله عليه و سلم ":إن أشكر الناس لله أشكرهم للناس ومن لم يشكُر الناس لم يشكُر الله عز و جل." صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم".

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان والتقدير

لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي منحتني فرصة التحضير فيها وجامعة الفاشر الأم التي بعثتني لنيل هذه الدرجة.

والشكر لكل من مد يد العون والمساعدة

وفي مقدمتهم الأستاذ الجليل د.مصطفى نجم البشاري, والأستاذ بابكر الصديق، والأساتذة الأجلاء الذين أناروا لي الطريق بنصائحهم القيمة وإرشاداتهم وتوجيهاتهم السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل.كما أحيي فيهم روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاهم الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر المسبق

لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين تقبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتفحصها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تجويد الأداء والاستفادة من الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل والامتنان

إلى كل الأساتذة الذين تعاقبوا على تدريسي، كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل الأصدقاء الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل، لو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة أو إبتسامة مواسية وأخص بالشكر الأم الرؤم فاطمة والأب المحسن نادر فلهم مني أفضل وأسمى ما يعبر به المحسن إليه للمحسن والمتفضل عليه للمتفضل.

أشكر كل هؤلاء وجزاهم الله عني كل خير.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الي التعرف على أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي، تمحورت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات، ماهو أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي؟ وهل هنالك توافق بين الإطار المفاهيمي للمعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية؟ وهل هنالك اختلافات في البنود التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسات التي تستخدم معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تستخدم معيار IFRS7؟، تنبع أهمية الدراسة من حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لبعض المعايير التي تساهم في مقدرتها علي المنافسة العالمية من خلال توافق المعايير، افترضت الدراسة عدة فرضيات منها، هنالك توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية، توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية، أتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلى، تم جمع بيانات الدراسة التطبيقية من خلال التقارير المالية لعينة الدراسة المتمثلة في "مجموعة شركة سوداتل للإتصالات، بنك التضامن الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي وبنك تنمية الصادرات"،وذلك لإجراء المقارنة بين معايير العرض والإفصاح الإسلامي(1) المستخدم في المصارف ومعيار التقارير المالية الدولية، الأدوات المالية: الإفصاحات IFRS7، كما تم جمع بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استمارة استبيان تم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في "المراجعين، المحاسبين، المحللين الماليين، والأكاديميين والباحثين، حيث تم اختيار عينة قصديه عشوائية مناسبة من مجتمع الدراسة،

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، يوجد توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية، ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الأخرى المناظرة لها، ينتج عن توافق المعايير معلومات تلبي احتياجات المستثمر الإجنبي، ويوفر التوافق معلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، رأت الدراسة ضرورة العمل على إيجاد آلية لتحقيق التوافق بين معايير الإفصاح المستخدمة في التقارير المالية للمؤسسات والشركات المالية العاملة بالسودان، ومراقبة المؤسسات المالية ومتابعة إعداد التقارير المنشورة حتى يتم عرض المعلومات بمزيد من الثقة والشفافية والنزاهة.

Abstract

The study aimed to recognize the effect of the Compatibility between the Standards of Accounting for the Islamic Financial Institutes and the Standards of the International Financial Reports, on the Quality of the Financial Disclosure, where the problem of the study highlighted on a number questions, the effect of the Accounting Compatibility of the Islamic Financial Institutes and the Standards of the International Financial Reports on the Accounting Disclosure Quality? Are there any Compatibility between the conceptual framework for the Islamic standards and the standards of the international financial reports? Are there any differences in items that included in the financial lists of the institutes that used the supply and the general disclosure of the Islamic Financial institutes which use the International Finance Report 7?, the importance of the study emerged from the need of the Islamic Financial institutes of some standards that contribute in their capability on the international competition through the compatibility of standards, the most important hypothesis of the study is that there is a compatibility on the conceptual framework between the accounting standards of the Islamic financial institutes and the international financial reports, the compatibility of the accounting standards of the Islamic Financial institutes and the international financial reports standards, affects in the capability of comparison among the accounting information, the researcher followed the historical , inductive and the deductive , the descriptive and the analytic methods, the researcher collected the data of the applied study from financial reports of a sample represented in a group of " SUDATEL Company for communications , AL-Tadhamon Islamic Bank, Faisal Islamic Bank, Development of Exports Bank" that for making comparison between the standards of supply and the Islamic Disclosure1', which use in banks and the international financial reports and the financial tools : disclosures IFRS7, as well as from the field study through the questionnaire that distributed to the study sample which represented in the " auditors , accouters, financial analysts, academician and researchers, where the intended and random sample was selected, from the community of study , the most important results of the study represented in, that there a compatibility on the level of the conceptual framework between the Islamic Financial institutes and the international financial reports standards, the compatibility of the

accounting standards of the Islamic financial institutes and the international financial reports resulted in information that help in the possibility of comparing between the financial information for sequence periods for the same institute and other ones against it, the most recommendations of the study the necessary to work on finding a mechanism to achieve the compatibility of the disclosure standard used in the financial reports of the financial institutes and companies operating in the Sudan, to monitor the financial institutes and to follow up the issued reports preparation until to reach the step of the information show with further confidence, transparency and impartiality.

فهرس الموضوعات

رقم الموضوع	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
	الإستهلال	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والعرفان	ج
	المستخلص	د
	Abstract	ه
	فهرس الموضوعات	و
	فهرس الجداول	ز
	فهرس الأشكال	ح
	فهرس الملاحق	ط
	المقدمة	
	اولاً: الإطار المنهجي	15-1
	ثانياً:الدراسات السابقة	53-16
	الفصل الاول:المبحث الأول	
(1/1/1)	مفهوم التوافق المحاسبي	55
(2/1/1)	فوائد التوافق المحاسبي	58
(3/1/1)	مبررات التوافق المحاسبي	60
(4/1/1)	المجهودات الدولية للتنسيق بين المعايير	62
(5/1/1)	معوقات التوافق المحاسبي	65
	المبحث الثاني	
(1/2/1)	نشأة وتطور معايير المحاسبة	69
	المبحث الثالث	
(1/3/1)	مفهوم المعيار ي	78

(2/3/1)	أهمية المعايير المحاسبية	80
(3/3/1)	خصائص المعايير	82
(4/3/1)	الاعتبارات التي تستند عليها عملية إعداد المعايير	84
	الفصل الثاني، المبحث الأول	
(1/1/2)	نبذة تاريخية عن إعداد المعيار	87
(2/1/2)	دواعي الحاجة إلى المعيار	89
(3/1/2)	أسس الأحكام التى توصل إليها المعيار	90
(4/1/2)	نطاق المعيار	93
(5/1/2)	الأحكام العامة للمعيار	93
(6/1/2)	الإفصاح العام في القوائم المالية طبقاً للمعيار	94
(7/1/2)	الإفصاح في كل قائمة طبقاً للمعيار	96
	المبحث الثاني	
(1/2/2)	مرحلة التأسيس	100
(2/2/2)	مرحلة التطوير	100
(3/2/2)	مرحلة المعايير الأساسية الشاملة	100
(4/2/2)	مرحلة إعادة الهيكلة	100
(5/2/2)	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدوليةIFRS7	109
(1/5/2/2)	هدف المعيار	110
(2/5/2/2)	نطاق المعيار	111
(3/5/2/2)	متطلبات المعيار	111
	المبحث الثالث	
(1/3/2)	معيار العرض والإفصاح العام رقم(1)	117
(2/3/2)	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدوليةIFRS7	120

	الفصل الثالث المبحث الاول	
(1/1/3)	نشأة وتطور الإفصاح	125
(2/1/3)	مفهوم الإفصاح المحاسبي	128
(3/1/3)	أهداف الإفصاح المحاسبي	131
(4/1/3)	أهمية الإفصاح المحاسبي	132
(5/1/3)	أنواع الإفصاح المحاسبي	134
(6/1/3)	العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي	139
	المبحث الثاني	
(1/2/3)	تحديد مستخدمي القوائم المالية	143
(2/2/3)	تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية	145
(3/2/3)	تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها	148
(4/2/3)	تحديد طرق الإفصاح عن المعلومات	149
	المبحث الثالث	
(1/3/3)	طبيعة الإطار المفاهيمي لإعداد البيانات المالية	152
(2/3/3)	نطاق البيانات المالية	152
(3/3/3)	أهداف إعداد البيانات المالية	153
(4/3/3)	الفرضيات الأساسية لإعداد البيانات المالية	153
(5/3/3)	الخصائص النوعية للبيانات المالية	154
(6/3/3)	جودة الإفصاح المحاسبي	157
(1/6/3/3)	مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي	157
(2/6/3/3)	مقومات جودة الإفصاح المحاسبي	159
	الفصل الرابع	
	المبحث الأول: الدراسة التطبيقية	

(1/1/4)	نبذة تعريفية عن عينة الدراسة التطبيقية	161
(1/1/1/4)	نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني	161
(2/1/1/4)	نبذة تعريفية عن بنك تنمية الصادرات	166
(3/1/1/4)	نبذة تعريفية عن بنك التضامن الإسلامي	169
(4/1/1/4)	نبذة تعريفية عن مجموعة شركة سوداتل للاتصالات	170
	المبحث الثاني	
(1/2/4)	المقارنة على مستوى الإطار المفاهيمي	
(2/2/4)	مقارنة القوائم المالية	176
(1/2/2/4)	قائمة المركز المالي	178
(2/2/2/4)	قائمة الدخل	180
(3/2/2/4)	قائمة التدفقات النقدية	181
(3/2/4)	مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	183
(4/2/4)	مقترح إستراتيجية التوافق مع المعايير الدولية	185
	المبحث الثالث: الدراسة الميدانية	
(1/3/4)	مجتمع الدراسة	186
(2/3/4)	خصائص مجتمع الدراسة	186
(3/3/4)	عينة الدراسة	186
(4/3/4)	أداة الدراسة	187
(5/3/4)	مقياس الدراسة	189
(6/3/4)	تقييم أدوات القياس	189
(7/3/4)	الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة	193
(8/3/4)	خصائص عينة الدراسة	194
(1/8/3/4)	متغير العمر	194
(2/8/3/4)	المؤهل العلمي	195

(3/8/3/4)	التخصص العلمي	197
(4/8/3/4)	المؤهل المهني	199
(5/8/3/4)	المسمى الوظيفي	201
(6/8/3/4)	سنوات الخبرة	203
(7/8/3/4)	القطاع	204
	المبحث الرابع:تحليل بيانات الدراسة	
(1/4/4)	التوزيع التكرارى والنسبي للعبارات	206
(1/1/4/4)	التوزيع التكرارى والنسبي للعبارات التي تقيس قابلية المقارنة	206
(2/1/4/4)	التوزيع التكرارى والنسبي للعبارات التي تقيس الموثوقية	210
(3/1/4/4)	التوزيع التكرارى والنسبي للعبارات التي تقيس قابلية فهم التقارير المالية	214
(4/1/4/4)	التوزيع التكرارى والنسبي للعبارات التي تقيس الملائمة	218
(2/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات محاور الدراسة	
(1/2/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات القابلية للمقارنة	222
(2/2/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات الموثوقية	224
(3/2/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات قابلية فهم التقارير المالية	226
(4/2/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات الملائمة	228
	المبحث الخامس:اختبار الفروض	231
(1/5/4)	اختبار كأى لعبارات محور القابلية للمقارنة	232
(2/5/4)	اختبار كأى لعبارات محور الموثوقية	237
(3/5/4)	اختبار كأى لعبارات محور قابلية فهم التقارير المالية	240
(4/5/4)	اختبار كأى لعبارات محور الملائمة	244
(5/5/4)	مناقشة نتائج الدراسة الميدانية	250
	الخاتمة	
	أولاً: النتائج	253

	ثانياً: التوصيات	255
	مقترحات الدراسات المستقبلية	257
	قائمة المصادر والمراجع	274
	الملاحق	290

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	تعريف المتغيرات	13
2	تحليل الدراسات السابقة	40
(1/3/1)	اهم المنظمات التى اهتمت بوضع المعايير المحاسبية	85
(1/2/3)	تصنيف مستخدمي القوائم المالية حسب البيان (4)	144
(1/2/4)	المقارنة والمقابلة علي مستوى الإطار المفاهيمي	173
(2/2/4)	مقارنة البنود في قائمة المركز المالي	177
(3/2/4)	مقارنة البنود في قائمة الدخل	180
(4/2/4)	مقارنة البنود في قائمة التدفقات النقدية	181
(1/3/4)	النسب التقديرية لعينة الدراسة	187
(2/3/4)	الاستبيانات الموزعة والمعادة والتالفة	187
(3/3/4)	مقياس درجة الموافقة	189
(4/3/4)	نتيجة اختبار المصداقية لمتغيرات الدراسة	191
(5/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	194
(6/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	196
(7/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	197
(8/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	199
(9/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	201
(10/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات	203

	الخبرة	
(11/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير القطاع	204
(1/4/4)	التوزيع التكراري والنسبي لعبارات محور (القابلية للمقارنة)	207
(2/4/4)	التوزيع التكراري لعبارات محور (الموثوقية)	211
(3/4/4)	التوزيع التكراري لعبارات محور (قابلية فهم التقارير المالية)	215
(4/4/4)	التوزيع التكراري لعبارات محور (ملائمة التقارير المالية)	219
(5/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات محور قابلية المقارنة	223
(6/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات محور الموثوقية في التقارير المالية	225
(7/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات محور قابلية فهم التقارير المالية	227
(8/4/4)	الإحصاء الوصفي لعبارات محور ملائمة التقارير المالية	229
(1/5/4)	نتائج اختبار مربع كأي لعبارات المحور الأول: القابلية للمقارنة	233
(2/5/4)	نتائج اختبار مربع كأي لعبارات المتغير المحور الثاني: اثر التوافق علي موثوقية التقارير المالية	237
(3/5/4)	نتائج اختبار مربع كأي لعبارات المحور الثالث: قابلية الفهم في التقارير المالية	241
(4/5/4)	نتائج اختبار مربع كأي لعبارات المحور الرابع:ملائمة التقارير المالية	245
(5/5/4)	ملخص نتائج فرضيات البحث	249

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	النموذج التصويري للدراسة	10
(1/1/2)	مخطط يوضح هيكل معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)	99
(1/3/4)	معامل ألفا كرو نباخ للثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة	192
(2/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	194
(3/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	195
(4/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	198
(5/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	200
(6/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	202
(7/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	203
(8/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية	205

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الإستبانة	278
2	محكمو الاستبانة	284
3	المصطلحات	285
4	القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني	287
5	القوائم المالية لبنك تنمية الصادرات	290
6	القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي	293
7	القوائم المالية لبنك لمجموعة شركة سوداتل للاتصالات	296

المقدمة

وتشمل الأتي:

اولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

الاطار المنهجي

Methodical Framework

تمهيد Preface

لقد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة في العصر الحالي، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح وأعتبر كمطلب جوهري في مجال المال و الأعمال، من أجل مزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها، حيث يمكن القول بأن من الأسباب الهامة لحدوث إنهيار الكثير من الوحدات الإقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الإقتصادية، وقد إنعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهي جودتها. تعد القوائم المالية المخرج الرئيسي لمعايير الإفصاح المحاسبي وجوهر إتخاذ القرارات الإقتصادية، وأداة الإتصال بين المنشأة وبيئتها الخارجية. ولذلك أصبح الإفصاح المحاسبي وجودته من أكثر الموضوعات التي تشغل إهتمام الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة بعد ظهور التغيرات والتحولات الهامة في الإقتصاد العالمي من إتساع لدور القطاع الخاص وظهور مجموعة الشركات الكبرى وتعقد بيئة الأعمال الحديثة، إضافة الي أزمة الثقة التي حلت بالمحاسبة بعد الخسائر المالية المتلاحقة في أسواق المال العالمية. ومن منطلق النظرة الواسعة للمحاسبة بأعتبارها نظاماً متكاملاً لإنتاج وإيصال المعلومات لمتخذي القرارات، فقد أصبح الحكم على جودة الإفصاح المحاسبي هو مقدرته على مساعدة مستخدمي التقارير المالية في بلوغ أهدافهم المنشودة، فالحاجة الى المعلومات هي التي تحدد مضمون الإفصاح. ولأن بيئة الأعمال تتغير بصورة مستمرة، فالواجب على المهتمين والمنظمات المحاسبية فهم الركائز التي على أساسها تتغير بيئة الأعمال حتى يتم تطوير الإفصاح ليواكب ذلك التغير.

وإتساقاً مع الدور الذي تلعبه وإعترافاً بأهمية الإفصاح وجودته قامت العديد من الجمعيات واللجان والهيئات الدولية بإصدار وتطوير المعايير والإبلاغات المالية التي تنظم وتوحد الإفصاح المحاسبي في القوائم لمالية، ونتيجة للإنهيارات التي شهدها العالم مؤخراً، دعى الإقتصاديون إلي الإتجاه الي نظريات الإقتصاد الإسلامى كحل بديل للنظام الرأسمالى الحالي،

مما دعاهم إلي التأكيد على إن التمويل الإسلامى يعتبر الحل المناسب لمنع تكرار أزمة مماثلة، بما يحتويه من ممارسات وأدوات مالية مثل الصكوك القانونية المصاحبة التى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع على المستوى الدولى أن تتضاعف الأصول المصرفية الإسلامية الى 1.8 تريليون دولار بحلول عام 2016 م، مستفيدة من بيئة التقشف المالى وقلة الإئتمان وغياب الثقة بأسواق الدين التقليدية، وحسب التقارير العالمية نما إجمالي الاصول فى المصارف الإسلامية عالمياً بين عامى 2006 م-2010 م بنسبة 24%مقابل 15%للتقليدية، وارتفعت الودائع الإسلامية بنسبة 21%مقابل 17%في المصارف التقليدية ويعتبر الإمتثال للمعايير الإسلامية جوهر النظام الإسلامى وضمان نزاهة ومصداقية المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم الخدمات المالية، وبالتالي فان إتساع نمو المصرفية الإسلامية يأتي من خلال الحفاظ على المعاملات وفقاً للنظام الإسلامى، وعلى الرغم من هذا التوسع السريع، فأن التمويل الإسلامى لا يزال مجهولاً بالنسبة لمعظم الممارسين وصناع القرارات والسياسات الإقتصادية .

شهدت العقود الأخيرة تطوراً إقتصادياً هائلاً أدى إلى إنتشار الأسواق العالمية وامتداد نشاطاتها لتغطي العديد من الدول المختلفة، وإزدادت حدة المنافسة بين الدول لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية التي جعلت من الضروري تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة والمراجعة والممارسة على المستوى العالمي، فمع تزايد أنشطة الأعمال العالمية ونمو تدفق رأس المال العالمي الناتج عن تحرير التجارة الدولية فإن مقارنة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمؤسسات في مختلف البلدان أصبحت موضوعاً هاماً، وخاصة للبلدان التي تسعى إلى تعبئة الموارد المالية من أسواق رأس المال العالمية وتسعى تلك البلدان لإيجاد نوع من التوافق بين الأسلوب المحلي في تطبيق معايير المحاسبة المحلية وتطبيق معايير المحاسبة الدولية المعمول بها في إعداد التقارير المالية في أسواق رأس المال الرئيسية. وبذلك يواجه مستخدمي القوائم المالية العديد من التقارير. ويجمع المحاسبين على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية إلا أن التطبيق العملي لها ينطوي على مجموعة من الطرق المحاسبية الأمر الذي ينعكس على أرقام نتائج الأعمال المعروضة في البيانات والقوائم المالية. أن حرية الإختيار والتقدير التي تمنحها المعايير المحاسبية تؤدي إلى إنحراف المعلومات المالية عن توضيح الوضع المالي للوحدة. الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المشاكل والقضايا المحاسبية الجديدة كإنعكاس للتطور الإقتصادي, مما إستلزم من المحاسبة إعادة النظر في تلك القضايا ومحاولة إيجاد الحلول.

فالأزمة المالية العاصفة التي إجتاحت دول العالم, والتكتلات الإقتصادية الإقليمية أدت إلى تفعيل الرغبة في تحقيق التوافق وذلك من خلال إنتاج إطار فكري مشترك وبناء معايير محاسبية في ضوء مدخل المبادئ التي تتسم بالجودة وتستجيب لمتغيرات بيئة الممارسة لمعالجة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي وهي من أهم المشاكل التي تواجه الإدارة. أصبح من المتفق عليه أن معلومات القوائم المالية تلعب دوراً جوهرياً في إتخاذ القرارات الإستثمارية وإبرام الإتفاقيات التعاقدية، وتكون المعلومات عالية الجودة عندما تدعم عملية إتخاذ القرار بجودة اعلى، فالدعم الأمثل للقرار هو الغرض الرئيسى للمعلومات المحاسبية، ولكي تحقق المعلومات هذا الغرض، يجب أن تستمد من تقارير مالية أُعدت على أساس معايير عالية الجودة وتعتبر معايير التقارير المالية الدولية "IFRS" صممت لتدعيم القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية وزيادة جودة التقارير المالية، من أجل زيادة المنافع للمستثمرين وتحسين فاعلية الأسواق المالية ولتحقيق هذه الأهداف أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير معتمدة على المبادئ المحاسبية وأتخذ عدة خطوات لحذف البدائل المحاسبية وتطوير مقاييس محاسبية أفضل لتعكس الأداء الإقتصادي والمركز المالي الحقيقي للمنشأة. ففي ظل الإقتصاد العالمي وعولمة أسواق راس المال زادت الحاجة الى معايير محاسبية قابلة للمقارنة على المستوى الدولي. وهنالك العديد من الدراسات التى تحاول جاهدة إيجاد توافق بين المعايير الدولية والوطنية لتحقيق الكفاءة في إعداد القوائم والتقارير المالية.وتسعى هذه الدراسة الي تحليل أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي.

مشكلة الدراسةProblem of Study

إزداد الإهتمام في السنوات الأخيرة من القرن الماضي بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، وتأكيداً على أهمية الإفصاح المحاسبي من قبل أصحاب الفكر والإختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، لما لها من أثر بالغ الأهمية في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وإكتمال محتواها. يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دوراً هاماً، في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما

يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، على مستوى المؤسسة وعلى المستوى القومي للإقتصاد الوطني. ولهذا كان لابد من وجود معايير محاسبية دولية تحكم عملية العرض والإفصاح.

وبأستقراء الدراسات السابقة المتوفرة في الدراسة والمتعلقة بالمعايير الإسلامية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية و جودة الإفصاح في القوائم المالية وجد الباحث أن هنالك فجوة لم تغطيها تلك الدراسات، ففي البحرين تناولت دراسة"د.سمير الشاعر 2010 " واقع الإتفاق والإتساق بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية "IFRS "لمعرفة هل من الممكن للمعايير الإسلامية أن تندمج مع المعايير الدولية. وفي مصر دارسة " منى ابو المعاطى 2013 " حيث تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة تأثير"IFRS" على جودة أداء المؤسسات المالية الإسلامية ومعرفة آليات تطوير أداء المؤسسات المالية الإسلامية فى ضوء المعايير الدولية والشرعية بما يساعد فى دعم أداء تلك المؤسسات. اما دراسة " د.سمير الشاعر 2011 " فقد تناولت العديد من التساؤلات حول مواطن عدم إنسجام معايير"IFRS" مع الاصول الشرعية خاصة فيما يتعلق بفنيات ضبط المال في مختلف المؤسسات المالية الإسلامية وأصول المحاسبة الدولية المطورة عبر المعايير المستحدثة في ظل مخاطر استخدام "IFRS" الدولية في المؤسسات المالية اما في الاردن تناولت"دراسة رحاحلة 2009 " مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة إمكانية تطبيقها على المؤسسات الإسلامية وذلك بالتركيز على معايير المراجعة، اما في السعودية تناولت "دراسة القرى 2010" دراسة تحليلية مقارنة لبعض معايير المحاسبة الدولية والسعودية والإسلامية لمعرفة مدى إختلاف معايير المحاسبة الإسلامية المطبقة فى البنوك الإسلامية عن معايير المحاسبة الدولية وأثر ذلك على جودة المعلومات الواردة بالقوائم. و تناولت"دراسة يعقوب 2011" العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية في العراق للتعرف على البنوك الإسلامية وإختلافها عن البنوك التقليدية من وجهة نظر مهنية. فإشارة " دراسة عادل صالح 2013"الى مدى تطبيق معيار العرض والإفصاح المعيار الإسلامى رقم(1) في العراق وتمثلت مشكلة الدراسة في المعوقات التي تواجهه تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وهل استعدت المصارف الإسلامية في العراق لتطبيق هذا المعيار فى ظل التحديات التى تشكل عائقاً للتطبيق.

بينما تناولت دراسة "د.علي ،ود.فارس،ود.ليث 2013" نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية الاردنية بهدف التعرف على أهم المتطلبات الداخلية اللازمة للتحول الى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية فى البنوك الاردنية، وأشارة دراسة" دراسة أ.د.فتحي رزق، د.احمد عبدالكريم،2011م" إلى تطوير دور أنظمة المعلومات المحاسبية لدى المصارف الإسلامية وإدارة المخاطر".

ومن العرض السابق للدراسات القليلة التي تناولت المعايير الإسلامية ومعايير "IFRS " يتضح للباحث أن الدراسات السابقة لم تتعرض لأثر توافق المعايير الإسلامية ومعايير "IFRS" علي جودة الإفصاح في القوائم المالية، بصورة مباشرة بالإضافة إلي ذلك قلة الدراسات السابقة التي تناولت توافق معايير المحاسبة الإسلامية. إعتمدت الدراسة على نظرية المحاسبة الإيجابية (positive Accounting)التي تحاول تفسير مايتم من ممارسات محاسبية في الواقع العلمي والآثار الناتجة عن ذلك، فهي تفسر واقع السياسات المحاسبية لعدم توافق معيار العرض والإفصاح رقم (1) للمؤسسات المالية الإسلامية الذى يختص بالعرض والإفصاح فى القوائم المالية للمؤسسات التى تطبق المعايير الإسلامية وأيضا معايير(IFRS7) الخاص بالأدوات المالية: الإفصاحات.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1.هل هنالك توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية؟

2.هل هنالك إختلافات بين عناصر القوائم المالية للمؤسسات المالية التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1)، والتي تطبق معايير التقارير المالية الدولية(IFRS7)؟

3. ماهو أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على قابلية المقارنة بين المعلومات ؟

4. ماهو أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على المؤثوقية في التقارير المالية ؟

5.ماهو أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على قابلية فهم التقارير المالية ؟

6.ماهو أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على ملائمة التقارير المالية ؟

أهمية الدراسة Importance of Study:

تظهر أهمية الدراسة من خلال مايلي :

الأهمية العلمية

1. تعتبر هذه الدراسة جزء من الأدبيات التى تتناول أثر توافق المعايير علي جودة الإفصاح وتتميز بأنها جمعت بين توافق المعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية.
2. إضافة إلى الدراسات أثر التوافق بين المعايير على جودة الإفصاح المحاسبي .
3. يساهم التوافق في مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المعدة وفقاً للمعايير الإسلامية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية.
4. إعتقاد الباحثة بأن هذه الدراسة تعد من الدراسات المهمة التي يقع على عاتقها مسئولية تقييم أثر التوافق بين المعايير في إزالة الغموض عن التقارير المالية.
5. من المتوقع أن تثمر نتائج هذه الدراسة في تقديم توصيات تفيد في عملية التوافق.

الاهمية العملية

1. يساعد توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في إمكانية المقارنة بين التقارير المالية المنشورة.
2. حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لبعض المعايير التي تساهم في مقدرتها علي المنافسة العالمية وذلك من خلال التوافق بين المعايير الإسلامية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية
3. تحقيق التوافق في المعايير المحاسبية يساعد في تحقيق النزاهة والشفافية في التقارير المالية المنشورة.
4. يساعد توافق المعايير المحاسبية في تحقيق جودة الإفصاح في التقارير المالية.
5. إنتشار الشركات متعددة الجنسيات في مختلف الأقطار وحوجة المستثمرين الأجانب للبيانات والمعلومات الدقيقة.

أهداف الدراسة Objectives of Study

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1.دراسة مدى التوافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية.

2.التعرف على الإختلافات بين عناصر القوائم المالية للمؤسسات المالية التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1)، والتي تطبق معايير التقارير المالية الدولية(IFRS7)

3.معرفة أثر التوافق بين المعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية "IFRS" على قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.

4.معرفة أثر التوافق بين المعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية "IFRS" على الموثوقية في التقارير المالية.

5.معرفة أثر التوافق بين المعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية "IFRS" على قابلية فهم التقارير المالية .

6.معرفة أثر التوافق بين المعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية "IFRS" على ملائمة التقارير المالية

7.عمل مقارنة بين المعايير الإسلامية(معيار رقم1) ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية"IFRS7 " للتعرف علي أوجه الإتفاق والإختلاف بينهما من خلال دراسة وتحليل الوضع الراهن للأنظمة المحاسبية بالمؤسسات التى تطبق المعايير الإسلامية والأخرى التى تطبق "IFRS".

فرضيات الدراسة Hypotheses Study

تفترض الدراسة الأتي:

أولاً: فرضيات الدراسة التطبيقة (المقارنة)

الفرضية الأولى: هنالك توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية.

الفرضية الثانية: هنالك إختلافات بين عناصر القوائم المالية للمؤسسات المالية التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1)، والتي تطبق معايير التقارير المالية الدولية الأدوات المالية: الإفصاحات (IFRS7)

ثانياً: فرضيات الدراسة الميدانية

الفرضية الاولي:

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية:

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في مؤثوقية التقارير المالية.

الفرضية الثالثة:

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية فهم التقارير المالية.

الفرضية الرابعة

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملائمة التقارير المالية.

النموذج التصويري للدراسة الميدانية

النموذج التصوري لمتغيرات الدراسة الميدانية

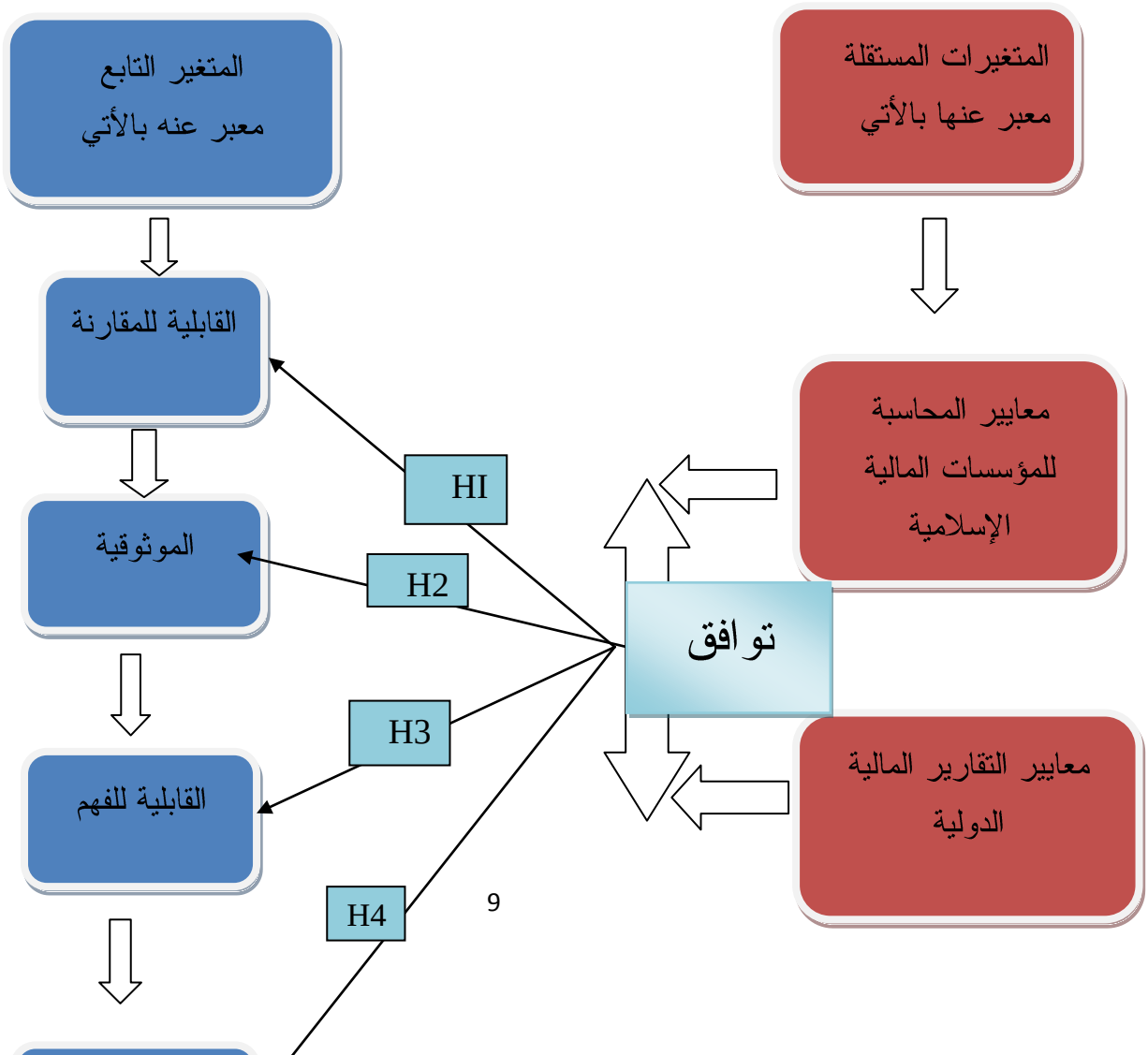

إعداد الباحث، وفقاً على متغيرات الدراسة 2015

منهجية الدراسة The Study Methodology

إتبعت هذه الدراسة المناهج الأتية:

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والكتب والمراجع التي لها علاقة بالدراسة .

المنهج الإستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات .

المنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات .

المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة المتمثلة في الشركات و المؤسسات المالية العاملة بالسودان.

نظريات الدراسة:Study Theories

إستندت الدراسة إلى عدد من النظريات في إطار الفكر المحاسبي وجميع هذه النظريات منبثقة من نظرية المحاسبة الإيجابية(Positive Accounting Theory) وأخرى تحقق أهدافها، وذلك لمعرفة الدور المتوقع أن تقوم به في مجال المحاسبة والتعرف على نظم القياس المختلفة التي يمكن الإستعانة بها لإخضاع الظواهر والمتغيرات المتعددة التي تمكن من تكوين النظرية المحاسبية

1.نظرية المحاسبة الإيجابية(Positive Accounting Theory) تمتد جزور هذه النظرية إلى مقالة العالم الإقتصادي فريدمان والتى تناقش مزايا الإقتصاد الإيجابي الذي قارن بينه وبين الإقتصاد النمطي[1]. ونظرية المحاسبة الإيجابية تقدم سياسات محاسبية تنسجم مع إستراتيجية الإدارة وتتقيد بتغيرها تعبيراً عن المصالح المختلفة التي تتفاعل مع منظومة العقود التي تجريها الشركة. أستخدمت هذه النظرية لتفسير مفاهيم التوافق بين المعايير المحاسبية وآليات تحقيقه لإعطاء التقارير المالية (الشفافية والنزاهة).

---

(1) د.حيدر محمد على بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**،(عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع،2007م)، ص78.

(2) د.آمين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة- منظور التوافق الدولي**،(الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، الجزء الثاني2006م)، ص183.

2.النظرية السلوكية Behaviorism Theory

تفترض أن الإدارة تغير السياسات المحاسبية لإعداد قوائم مالية تؤثر على سلوك مستخدميها لإجراء محاسبي معين من بين بدائل الإجراءات والطرق المحاسبية المسموح بها[2] ساهمت تلك النظرية بالإنتقال بالمحاسبة من وظيفة مسك الدفاتر إلي نظام للمعلومات، كما ساهمت في ظهور المحاسبة الإدارية وزيادة خاصية الملائمة، إستخدمت هذه النظرية المدخل التنبؤى الذي يعتمد على الملائمة ولكي تكون المعلومات ملائمة ينبغي أن تكون لها تغذية عكسية أو قيمة تنبؤية[1]، والقدرة التنبؤية هي قدرة البيانات المالية المحاسبية على تفسير الواقع الموجود، فمن الممكن التنبؤ وعدم إتخاذ القرار ولكن ليس من الممكن أتخاذ قرار دون تنبؤ، فالمدخل التنبؤي هو مدخل لإتخاذ القرارات[2]

3. النظرية الشرطية Canting Theory

تفترض هذه النظرية أن إحتمال وقوع الحدث مشروطاً بالفعل المختار، ومن ثم فإن إختيار الأدارة من بين بدائل السياسات المحاسبية سيكون مشروطاً بالقيود المفروضة على المنشأة، حيث يتم إفتراض وجود علاقات متشابهة بين خصائص المنشأة وإختيار الإدارة للسياسة المحاسبية[3]

4.النظرية الأخلاقيةEthical Theory

تعتمد هذه النظرية على ماهية الشيء الصحيح الذى يجب على المحاسب عمله، حيث ينبغي أن تكون القوائم المالية معبرة عن الوضع الحقيقي للمنشأة، وأن تتصف بالعدالة والمساواة بين المستخدمين للقوائم المالية، مستثمرين، دائنين اوأي أطراف آخرى وعدالة القوائم بمضمونها وعرضها، والصدق بمعنى أن البيانات المالية خالية من التحريف والأخطاء[4]

مصادروأدوات الدراسة

تتمثل مصادر جمع البيانات في الآتي:

1. المصادر الأولية المتمثلة في بيانات الاستبيان والمقابلة والتقارير المالية المنشورة للمؤسسات المالية .

---

(1) د.الهادي ادم محمد، **نظرية المحاسبة**، (الخرطوم: مطبعة جي تاون للنشر والتوزيع 2003م)، ص32.

(2) د.فؤاد الليثي، **نظرية المحاسبة**، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2010م)،ص69.

(3) د.عباس مهدى الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،1995م)،ص17

(4) د.امين السيد لطفي، مرجع السابق، ص27.

2. المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والدوريات والمواقع الالكترونية.

3. ويتم إستخدام أسلوب المقارنة في الدراسة التطبيقية والإستبانة في الدراسة الميدانية

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تغطي الفترة من (2011 م- 2015 م).

الحدود المكانية: يتم إختيار عينة من المؤسسات والشركات المالية العاملة بالسودان.

تعريف المتغيرات

م	المتغيرات	التعريف القياسي	التعريف الإجرائي
1	التوافق	يعني تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية السائدة في الدول مجال التوفيق وذلك بهدف توفير المصداقية والموثوقية في البيانات المنشورة وزيادة امكانية الاعتماد عليها لأغراض المقارنة ثم زيادة مثالية التقارير المحاسبية في ترشيد القرارات (.مهدي محمد وسامي ،توفيق،2004)	يقصد به امكانية اداء الخدمات المحاسبية المختلفة بين دول العالم مما يعني جذب رؤوس الأموال الأجنبية الناتجة من ممارسة المهنة عبر العالم حيث يمكن أداء المحاسبة بين دول العالم.
	المعيار	يشار للمعيار بأنه وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً بهدف تقليل درجة الاختلاف والتباين في التعبير والممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني لتحديد طبيعة وعمق المسئولية المهنية(امين السيد احمد لطفي ،المحاسبة والمراجعة الدولية2010)	هي القواعد التي يتم نشرها بواسطة الجهات المعنية بإصدار المعايير تشير الي درجة الإفصاح
2	معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية	تمثل المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات	معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1) الذي يستخدم في

		المالية الإسلامية.وبلغ عددها 80معياراً في سنة(2009)منها 26معياراً محاسبياً(هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية،2004)	المؤسسات المالية الإسلامية
3	معايير اعداد التقارير المالية الدولية	المعايير والتفسيرات التى تم اختيارها وإعدادها من قبل هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB)،وقد تم الاخذ بها وإعادة صياغة الكثير منها من قبل (لجنة المعايير المحاسبية الدولية "IASC") وأعيد اصدارها في الفترة بين(1973 م-2001 م) تحت عنوان (المعايير المحاسبية الدولية IAS) وعدد معايير IFRS 15معيار حتى الآن (.فؤاد محمد الليثي ،نظرية المحاسبة،2010)	معيار التقارير المالية الدولية IFRS7 الادوات المالية الإفصاحات الذي يستخدم في الشركات العالمية التي تعمل بالسودان(مثل مجموعة شركة سوداتل)
	جودة الإفصاح	عرفت جودة الافصاح المحاسبي الي انه "وسيلة هامة لزيادة كفأة السوق وحماية المستثمرين من خلال توفير المعلومات التى يستطيع المستثمر قراءتها وفهمها وتفسير المعلومات المفصح عنها بسهولة ويسر(د.وليد احمد محمد علي2012)	جودة الإفصاح بالقوائم المالية هي التي يتم قياسها بالجمع بين الخصائص الأساسية والنوعية للمعلومات المالية.
4	القابلية للمقارنة	من الخصائص النوعية للحكم على جودة المعلومات المحاسبية التي تمكن المستخدمين من تحديد اوجه الشبه والإختلاف بين مجموعتين من المعاملات الإقتصادية وتقاس	هي العمليات والاحداث المتشابهة المعدة بنفس الطريقة من قبل المنشآت متشابهة وأخرى مختلفة والتي يمكن مقارنتها.

		من خلال التحقق من مدى الإتساق بين السياسات والإجراءات المحاسبية(IASB،2010)	
5	الموثوقية	هي المعلومات الخالية من الأخطاء الهامة والتحيز،ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه او من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول،(د.احمدحلمي جمعة2010)	هي المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين لتمثل بصدق العمليات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية.
6	القابلية للفهم	هي استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية وذلك لأنها ملائمة لإحتيجات صانعي القرارات الإقتصادية.(د.احمد حلمي2010)	تشير الي المعلومات التي تكون مفيدة وسهلة بالنسبة للمستخدمين الذين لديهم رغبة في دراسة المعلومات .
7	الملائمة	لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة إحتياجات متخذى القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين(أ.د احمد.حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية2010)	هي المعلومات ذات صلة بإحتياجات المستخدمين في إتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بالأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

هيكلية الدراسةStructure Study

تتضمن الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمه، المقدمة: وتشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة الفصل الأول بعنوان: توافق المعايير المحاسبية، ويعرض من خلال المبحث الاول: التوافق المحاسبي، المبحث الثاني: الإطار العام للمعايير المحاسبية، المبحث الثالث: مفهوم وأهمية وخصائص المعايير المحاسبية، الفصل الثاني: بعنوان معايير الإفصاح في التقارير المالية ويعرض من خلال،المبحث الأول: معيار الإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية(1)، المبحث الثاني:معيار التقارير المالية الدولية الأدوات المالية: الإفصاحات (IFRS7)، المبحث الثالث: دراسة تحليلة لمعيار العرض والإفصاح (1) ومعيار الأدوات المالية: الإفصاحات (IFRS7). الفصل الثالث: بعنوان الإطار العام للإفصاح، ويعرض من خلال المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي، المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح ، المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات وجودة الإفصاح، الفصل الرابع بعنوان : الدراسة التطبيقية والميدانية ويعرض من خلال المبحث الأول: نبذة تعريفية لعينة الدراسة، المبحث الثاني: الدراسة المقارنة، المبحث الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الرابع: تحليل البيانات و مناقشة النتائج ، أما الخاتمة فإنها تشمل اولاً:النتائج، ثانياً: التوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

تضمن الأدب المحاسبي العديد من الدراسات التي تناولت توافق المعايير المحاسبية الدولية مع المعايير الاخرى، وأثر ذلك علي جودة المعلومات والبيانات المفصح عنها في القوائم المالية، في هذا القسم يتناول الباحث بعض الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة التي تم إجرائها في الفترات السابقة، وذلك بعد أن تبنت الكثير من الدول تطبيق المعايير الإسلامية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية ومعرفة أهم النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسات للإستفادة منها في الدراسة الميدانية، وايضاً الدراسات التي تناولت جودة الإفصاح المحاسبي وعلاقة المعايير المحاسبية بتحقيق جودة الإفصاح.

1.دراسة عصام فهد العربيد 1996م[1]

هدفت هذه الدراسة الي توحيد الإفصاح المالي في البنوك من منظور لجنة معايير المحاسبة الدولية، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ومنظمة الجماعة الإقتصادية الأوربية، وإتحاد المصارف العربية من خلال دراسة مقارنة للإفصاح المالي بالبنوك على مستوى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية لإقتراح نظام موحد للإفصاح في البنوك يخدم إحتياجات السلطات النقدية ومستخدمي المعلومات في تلك الدول. تمحورت مشكلة الدراسة في سؤالين رئيسين، الأول تمثل في هل يمكن التوصل إلي إقتراح نظام موحد للإفصاح يستخدم نفس المبادئ والسياسات المحاسبية ويوفر نفس البيانات للسلطات النقدية ولمستخدمي المعلومات المحاسبية؟ الثاني تمثل في هل يناسب النظام المقترح كل من البنوك

---

[1] عصام فهد العربيد، **معايير الافصاح المالي في القوائم المالية الخاصة بالبنوك**، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة 1996م).

التجارية والمتخصصة؟ إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي لإستعراض تطور الإفصاح المحاسبي في البنوك لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية والمنهج الوصفي التحليلي كأساس لمعالجة المشكلة بينت نتائج الدراسة أنه يمكن وضع إطار موحد للإفصاح المالي في البنوك ولكن قد تظهر صعوبة في التطبيق من خلال المعايير الدولية نظراً لإختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية بين الدول والتنوع في التشريعات والقوانين المطبقة علي النشاط المالي والإقتصادي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن عدم توافر معايير واضحة وملزمة للإفصاح من شأنه زيادة إحتمال ضياع حقوق المودعين والمستثمرين، أوصت الدراسة بضرورة مساهمة كل من مهنة المحاسبة والمراجعة والسلطات النقدية وهيئة بورصة الأوراق المالية في تحديد متطلبات الإفصاح في البنوك لتمكين مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية من معرفة الوضع الحقيقي للبنوك.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها بحثت في إقتراح نظام موحد للإفصاح في المصارف يخدم إحتياجات السلطات النقدية ومستخدمي المعلومات في تلك الدول المذكورة في الدراسة، بينما هذه الدراسة تبحث في أثر توافق المعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة الإفصاح.

2/ دراسة فؤاد توفيق 2000 [1]

تعرضت الدراسة إلي المشاكل التي تنتج عن عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، وأن الإختلاف والتباين في الممارسة المحاسبية ومستويات الإفصاح والقياس في البيانات المالية للشركات متعددة الجنسية يؤدي إلى تباين في نتائج المركز المالي والأداء لتلك الشركات، توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من إصدار القوانين التي تطالب بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن إلا أن نسبة الإفصاح في الشركات متدنية، ورأت الدراسة بأن تصدر الجمعيات والسلطات المحلية تعليمات تلزم الشركات متعددة الجنسيات بإعداد حساباتها وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.

---

[1] فؤاد توفيق ياسين، **دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المتعددة الجنسيات في ظل قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 14 لسنة 1985م**، (الخرطوم: جامعة امدرمان الاسلامية ، دراسة دكتوراه غير منشورة ، 2000م).

هذه الدراسة تحدثت عن دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات متعددة الجنسيات. بينما الدراسة الحالية تتطرق لأثر المعايير المحاسبية علي جودة الإفصاح.

3/دراسة محمد عبدو (2001) [1]"

تهدف هذه الدراسة الي معرفة واقع تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية وإلقاء الضوء على بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية بالمصارف الإسلامية، وتوصل الباحث إلى أن درجة تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير لم تصل إلى درجة التطبيق الشامل بسبب عدم تجاوب الإدارة مع معدي التقارير المالية، وعدم قيام إدارة المصارف بعقد دورات التدريبية الكافية للموظفين حول عملية تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية، وعدم ملائمة النظام المحاسبي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وعدم قيام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بترويج المعايير المحاسبية بالشكل المطلوب، ولا تملك سلطة إلزام المصارف بتطبيق المعايير وإقتصار الهيئة على إعداد المعايير فقط يعني الحكم عليها مقدماً بعدم التأييد والإعتراف بتطبيق المعايير المحاسبي.

هذه الدراسة تحدثت عن المعايير المالية في المؤسسات الإسلامية بين واقع الممارسة والتطبيق، بينما الدراسة الحالية بحثت في مجال معرفة الأثر الذي ينتج عن توافق المعايير الإسلامية مع معايير التقارير المالية الدولية.

4/ دراسة مصطفي نجم البشاري (2002) [2] "

تبحث هذه الرسالة في دور معايير المحاسبة والمراجعة في تنشيط أسواق رأس المال من خلال محاولة التعرف على واقع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية من قبل المؤسسات والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أثبتت الدراسة أن معايير المحاسبة والمراجعة تلعب دوراً هاماً وفاعلاً في تنشيط كفأة سوق المال وذلك من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وترى الدراسة ضرورة تطوير قواعد

---

[1] محمد عبدو النعمان نعمان علي، **المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م).

[2] مصطفي نجم البشاري علي، **مدي ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفأة سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة،2002م).

وأصول مهنة المحاسبة والمراجعة لمواكبة التطور السريع في مجال النشاط الإقتصـــادي، وأن التقارير يجب أن توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين في الأوراق المالية وغيرهم والتي تمكنهم من إتخاذ قرارات الإستثمار في أسواق رأس المال.

هذه الدراسة تطرقت بشكل عام على مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشـــيط كفأة سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما تتناولت الدراسة الحالية توافق معـــايير المحاســـبة للمؤسسات المالية الاسلامية معايير التقارير المالية الدولية على جودة الافصاح.

5/**دراسة عبد العال ابراهيم علي**،2005م.[1]

هدفت الدراسة إلي بيان إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في السودان والتعرف على أثـــر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي في العرض والإفصاح للقوائم الماليـــة فـــي تحســـين جـــودة المعلومات المحاسبية المنشورة. تجلت أهمية الدراسة في أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي فـــي العرض والإفصاح يوفر مناخ إستثماري جيد للمستثمرين المحليين والأجانـــب وذلـــك بإنتـــاج معلومات ملائمة يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الرشيدة، ويساعد الشركات الســـودانية في مواكبة التطورات الدولية في مجال المعايير بصفة عامة، ومعايير الإفصاح بصفة خاصـــة، تمثلت مشكلة الدراسة في أن غياب دور المنظمات المهنية بالسودان في إيجاد معايير محاســـبية محلية يترك المجال امام الشركات المحلية والدولية داخل السودان بإستخدام الطرق والممارسات التي تلائم مصالحها، وإن الاختلاف والتباين في الإفصاح وعرض القوائم المالية بإستخدام طرق متنوعة يؤدي الى التباين في نوعية وكمية المعلومات في القوائم المالية "الإفصاح" مما يفقـــدها المقارنة، إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والإستنباطي، والإستقرائي، توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها، أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض يؤدي الـــى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج إلي المنشآت المحليـــة، وأن القـــوائم المالية التي يتم إعدادها بموجب هذا المعيار تتمتع بمصداقية وشفافية عالية، أوصـــت الدراســـة بضرورة تطبيق معيار المحاسبية الدولية

في العرض والإفصاح، والعمل على توحيد الإفصاح في المنشآت المحلية السودانية من خـــلال وجود جهة مهنية سودانية تقوم بتطبيق السياسات المحاسبية وتوحيد الإفصاح المحاسبي.

---

[1] عبد العال ابراهيم علي، **اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الافصاح والعرض للقوائم المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005م).

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تناولت الإفصاح في القوائم المالية من خلال المعيار الدولي رقم(1) بينما هذه الدراسة تناولت أثر التوافق بين معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات الإسلامية ومعيار التقارير المالية الدولية(7) الأدوات المالية: الإفصاحات.

6/ دراسة وليد زكريا 2005م [1]

تناولت الدراسة فكرة تطبيق المعايير المحاسبية والعوامل التي أدت الي وجود معايير المحاسبة الدولية هدفت هذه الدراسة الي معرفة مدي تأييد القائمين علي مهنة المحاسبة الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعوقات التي تحد من التطبيق الفعلي لهذه المعايير، وتوصلت الدراسة الي أن هنالك معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن، ورأت الدراسة ضرورة تنمية مهارات وقدرات وكفاءة العاملين في الاقسام والدوائر المالية في الشركات بالإضافة الي إعادة النظر في أُسس منح تراخيص مزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق بحيث يتم التأكد من إستيعابهم للتغيرات الدولية في مجال الفكر المحاسبي والتعامل مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

يلاحظ أن هذه الدراسة تحدثت عن إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل عام بينما بحثت الدراسة الحالية عن التوافق بين المعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية وأثر ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي.

7/ دراسة عثمان تاج السر 2005 [2]

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بصورة خاصة حتى تتمكن من القيام بالدور المطلوب منها وبيان مدى المجهودات التي تبذلها المنظمات والهيئات الرسمية والمهنية ذات العلاقة بقطاع التأمين في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين السودانية، وكذلك تحليل القوائم المالية لهذه الشركات ومعرفة مستوى أي من المعايير المحاسبية المناسبة لإعداد قوائم شركات التأمين، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين يمثل عاملاً في تقيم الأداء لهذه الشركات، حيث يسهل عملية التحليل المالي

---

[1] وليد زكريا صيام، **إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن**، (عمان: الأردن، مجلة إدارة الأعمال – المجلد الأول – العدد الثاني ، 2005م).

[2] عثمان تاج السر، **سلامة تطبيق المعايير المحاسبية في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين السودانية** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، غير منشورة 2005م).

للتقارير المالية المنشورة، لايوجد إهتمام في المنظمات المهنية الرسمية ذات علاقة مباشرة أوغير مباشرة بصناعة التأمين بعملية تشجيع تطبيق المعايير المتعارف عليها في إعداد التقارير المالية المنشورة، مما يجعل هذه القوائم غير قابلة للتقييم والحكم وإتخاذ القرار، وجود عامل الشفافية في إعداد ونشر قوائم هذه الشركات يؤدي إلى كسب ثقة المستثمرين ويساعد في جذب الإستثمارات الأجنبية وأن عكس القيم الحقيقية لإستثمارات شركات التأمين في القوائم المالية المنشورة أو في الإيضاحات المضمنة في التقارير المالية لهذه الشركات يعتبر ضرورياً لتقييم المركز المالي للشركة، ضرورة أن تعمل الهيئة العامة للرقابة علي التأمين الحصول على صلاحيات تمكنها من تعديل لوائحها بحيث تستطيع تبني تطبيق المعايير المحاسبية المعترف بها التي تناسب البيئة السودانية وإلزام شركات التأمين بالتطبيق.

يلاحظ أن هذه الدراسة تحدثت عن سلامة تطبيق المعايير المحاسبية لشركات التأمين السودانية حيث قامت الدراسة بإلقاء الضوء على أهمية التطبيق والدور الذي يمكن أن يؤديه تطبيق المعايير في قطاع التأمين بينما ركزت الدراسة الحالية على المؤسسات المالية عموماً بما فيها شركات التأمين حيث تدرس إمكانية التوافق بين معيار العرض والافصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) مع معايير التقارير المالية الدولية وأثر ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي.

8/ دراسة احمد عبد العظيم 2005 [1]

قدمت الدراسة عرض للمتغيرات التي تؤثر في درجة الشفافية والمتغيرات التي تؤثر في درجة الإفصاح من خلال التقارير التي تصدرها المنظمات وركزت الدراسة على أهم المفاهيم المستخدمة في هذا المجال مثل مفهوم الإفصاح ومستوى الإفصاح ومفهوم الرقم القياسي لتحديد درجة الإفصاح وقد حددت الدراسة ستة فروض يسمح بتحقيقها إختبارياً وأستخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الاحصائية وقدمت الدراسة عرضاً لكيفية توظيف البيانات التي تم تصنيفها في عملية إختبار الفروض، وتوصلت الدراسة إلى أن تدني درجة الإفصاح (الشفافية) في التقارير المالية المنشورة، عدم ثقة المستثمرين في مصادر البيانات والمعلومات المتوفرة مما يدفعهم إلى الإعتماد على الخبرة الشخصية في إتخاذ القرارات الإستثمارية، وفي ضوء ما سبق

---

[1] أحمد عبد العظيم إبراهيم الجزار، **قياس مدى تحقيق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية، دراسة تطبيقية في السوق المالية السعودية**، (اليمن: رسالة ماجستير في الإدارة، 2005م).

يرى الباحث ضرورة الزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الإستثمار في أسواق المال فضلاً عن ضرورة إتساق وتناسق وتجانس التقارير التي تنتج عنها المعلومات في هذه الشركات.

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على قياس مدى تحقيق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية دون التركيز على متطلبات الشفافية والقياس للأدوات المالية أيضاً عرضت الدراسة المتغيرات التي تؤثر على الشفافية ولم تتطرق للمتغيرات التي تؤثر على جودة الإفصاح، وإمكانية توافق المعايير الدولية مع المعايير الإسلامية لزيادة محتوى الشفافية في القوائم المالية، وهذا ماركزت عليه الدراسة الحالية.

9/ دراسة إسماعيل محمود 2008 [1]

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أن هنالك إختلافات أساسية بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية ومتطلبات التشريعات الوطنية، التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية في كثير من البلدان هذه الإختلافات تؤدي إلى تقديم معلومات غير متوافقة مع بعضها البعض وغير قابلة للمقارنة، وهدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم القوائم المالية المعدة وفق IFRS وتحديد متطلبات الإستثمار من الناحية المعلوماتية، وبيان دور القوائم المالية في إتخاذ القرار، توصلت الدراسة إلى أن للقوائم المالية دوراً مهم في توجيه وتشجيع الإستثمار على المستوى المحلي والدولي، وأن إتخاذ القرارات يعتمد إلى درجة كبيرة علي المعلومات والبيانات المالية المتضمنة في القوائم، وتوحيد أسس إعداد القوائم المالية على المستوى الدولي وتوحيد اللغة، التي يتم إستخدامها في إعداد القوائم المالية(إضافة إلى اللغة الوطنية) على المستوى الدولي وإستخدام تقنيات الإتصال، مما يساعد على تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات مالية، أوصت الدراسة بضرورة توحيد معايير المحاسبة على المستوى الدولي وخاصة معايير إعداد التقارير، وأن تتبنى الدول هذه المعايير بما ينسجم وظروفها الوطنية ولكن مع ضرورة

---

[1] د. إسماعيل محمود إسماعيل ، **دور القوائم المالية المعدة وفق (IFRS) في توجيه وتشجيع الاستثمارات**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ورقة بحثية منشورة ، مجلة الفكر المحاسبي الجزء الأول السنة الثانية عشر يونيو ، 2008م).

الإفصاح عن نقاط الإختلاف بين المعايير الوطنية والدولية وإظهار كيف سيكون الوضع فيما لو طبقت المعايير الدولية.

يلاحظ أن هذه الدراسة تحدثت عن دور القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في توجيه وتشجيع الاستثمارات، ولم تتناول توافق هذه المعايير مع المعايير الإسلامية وأثر هذا التوافق على القوائم المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمعايير الإسلامية والإفصاح المحاسبي.

10/ د. سوزان جمال2009 [2]

يعد هذا البحث محاولة للتعرف على الجهود المبزولة علي المستوي العالمي لتحقيق التوافق في التقارير المالية من خلال إستخدام معايير إعداد التقارير المالية الدولية"IFRS" وتقديم تلك التقارير وكذالك دراسة مدى ملائمة المعايير الدولية للدول النامية بصورة عامة ولجمهورية مصر بصورة خاصة وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال الحاجة إلى إيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي والعالمي، ويهدف البحث إلى التعرف على أهمية تحقيق التوافق في معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية في الشركات، وكذلك معرفة أهمية الإفصاح عن التقارير المالية والتعرف على وضع وإتجاهات الدول النامية نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومدى تجاوبها مع التغيرات العالمية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أن عدم وجود إجماع حول هدف وغرض التقارير المالية قد يكون سبباً رئيسياً في عدم تحقيق التوافق في التقارير المالية على المستوى الدولي، أن جودة التقارير المالية لا تعتمد على المعايير المالية فحسب بل تعتمد على مدى الإلتزام بتلك المعايير والتي تختلف من بلد لآخر، وتعتبر الأزمة المالية التي تمر بها دول العالم من المعوقات الأساسية في تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية. وأوصت الدارسة بضرورة وجود كيان عالمي موحد يكون له سلطة الالزام بحيث تضمن تطبيق وتفسير معايير التقارير المالية الدولية بطريقة موحدة.

---

[2] سوزان جمال الدين، **دراسة مسحية لمدي التوافق في المعايير المالية من خلال إستخدام معايير التقرير المالي الدولي** ، (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الرابع، يناير 2009م).

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت علي مدى التوافق بين معايير المحاسبة الدولية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في جمهورية مصر العربية، بينما الدراسة الحالية تناولت التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية والمعايير الإسلامية واثره على الإفصاح المحاسبي.

11/ دراسة ندي قسم السيد 2010م [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة كيفية إستقلال بلدان العالم الثالث للتغيرات والتطورات في معايير المحاسبة الدولية، وهل يعتبر لعامل اللغة والثقافة والظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والحضارية دور في قبول أو رفض المعايير الدولية، وهل يعتبر إختلاف العملات والتشريعات والقوانين عاملاً أساسياً في تحديد التعامل مع معايير المحاسبة الدولية، وتمثلت أهمية هذه الدراسة في أن هنالك إتفاق شبه عالمي على ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية لما في ذلك من فوائد، وآثار إيجابية متعلقة بالإفصاح والشفافية في البيانات المالية، وافترضت الباحثة أن التغيرات والتطورات المتلاحقة في معايير المحاسبة الدولية تؤدي إلى إختلاف في الممارسات المحاسبية المطبقة في السودان، وتوصلت الدارسة إلى أن إتباع المعايير المحاسبية الدولية بعد تكيفها بما يتلائم مع الواقع السوداني في إعداد القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى زيادة الثقة في هذه التقارير والقوائم المالية، ومن ثم يجذب المزيد من المستثمرين بالإضافة إلى تأثير العولمة والإنفتاح الإقتصادي في بعض بنود معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي يؤثر هذا على الممارسة المحاسبية المطبقة في السودان، وإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يوفر للجهات المهنية والحكومية الجهد والوقت والأموال اللازمة لإعداد معايير وطنية سودانية وترى الباحثة ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعد تكيفها بما يتلائم والواقع السوداني .

هذه الدراسة تناولت معايير المحاسبة في ظل العولمة وتطبيقاتها في السودان وأشارة الي أن هنالك إتفاق شبه عالمي علي ضرورة تطبيق المعايير الدولية، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر التوافق بين المعايير الدولية والإسلامية على الإفصاح المحاسبي.

12/ دراسة الفاتح الزبير2010 [1]

---

[2] ندي قسم السيد حاج أحمد، **معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وتطبيقها في السودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م). .

[1] الفاتح الزبير قيدوم، **عوائق تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البيئة السودانية**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م).

تناولت الدراسة البيئة السودانية ومدى ملائمتها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية "IFRS " تمثلت مشكلة الدراسة في إن البيئة السودانية الحالية بكافة خصائصها غير ملائمة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية تطبيقاً مباشراً، وتكمن أهمية البحث في أن تتبني الشـــركات والهيئـــات والمؤسسات السودانية بالقطاعين الخاص والعام لمعايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تعظيم درجة قابلية المعلومات للمقارنة، وتوفير ما ينفق من مال ووقت لتوحيد التقارير المالية المبنيـــة على أسس قياس مختلفة، وكذلك رفع مستوى جودة التقارير المالية المنشورة، ومن ثـــم جـــودة المعلومات المحاسبية وماينتج عنها من قرارات إقتصادية بما يسهم في مواجهة تحديات العولمة. هدف البحث إلى التعرف بمعايير التقارير المالية الدولية وعن أي هيئة مهنية تصدر والغـــرض من إصدارها وكذلك التعرف على متطلبات تطبيقها والتعرف على أهم خصائص البيئة السودانية ومدى ملاءمتها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية. وأفترض الباحـــث أن تطبيـــق معـــايير التقارير المالية الدولية بواسطة الشركات والهيئات والمؤسسات السودانية يؤدي إلى فتح السوق السوداني أمام الشركات الأجنبية للاستثمار بالسودان، وأن البيئة السودانية لا تلائـــم التحـــول المباشر لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، إنتهج الباحث المنهج الإستنباطي والإســـتقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن تطبيق معايير التقـــارير الماليـــة الدوليـــة فـــي السودان يحتاج إلى ملائمة القوانين الإقتصادية واللوائح المالية المحلية مع معايير التقارير المالية الدولية، تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بواسطة الشركات والمؤسسات يزيد من تطـــور العمل الإقتصادي في الشركات السودانية ويمكنها من الإندماج مع شـــركات أجنبيـــة، ويـــرى الباحث ضرورة تطوير البيئة المحاسبية السودانية حتى تتلاءم مع تطبيق التقارير المالية الدولية وعلى الهيئات التشريعة بالسودان أن تتبنى قوانين إقتصادية تتواءم مع متطلبات التقارير المالية الدولية .

تناولت هذه الدراسة البيئة السودانية ومدى ملائمتها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، بينما الدراسة الحالية تناولت التوافق بين معيار العرض والإفصاح العام المطبق في البيئة الســـودانية ومعايير التقارير المالية الدولية متمثلة في معيار الأدوات المالية: الافصاحات "IFRS7" وأثـــر ذلك على جودة الإفصاح.

13/ دراسة عبيد بن سعد وآخرون 2012 [1]

يعد موضوع التقارير المالية من أهم الموضوعات التي حازت الإهتمام في برامج التعليم المحاسبي على مستوي الجامعات سواء في الدول العربية أو الغربية، وتتمثل أهمية هذا البحث في الحاجة إلى إستطلاع منهجيات التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية، ويأتي هذا البحث تمشياً مع التوجه العالمي لتدريس معايير التقارير المالية الدولية "IFRS"، بالإضافة إلى حاجة قطاع الأعمال إلى كفاءات مؤهلة في مستجدات معايير التقارير المالية الدولية ويهدف البحث إلى تخصيص الوضع الحالي وإستطلاع تدريس معايير التقارير المالية الدولية في برامج المحاسبة في

الجامعات السعودية، وخلصت الدراسة إلى أن معظم الأفراد تتفق على تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية مما يتطلب ضرورة تدريس معايير التقارير المالية الدولية في الجامعات وتري الدراسة ضرورة قيام اقسام المحاسبة بالجامعات بالمزيد من الإهتمام بمسؤولياتها تجاه تطوير منهجيات مقررات المحاسبة خاصة فيما يتعلق بتغطية موضوعات معايير التقارير المالية الدولية "IFRS" وضرورة عقد المزيد من الدورات وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس لتطوير قدراتهم وإدراكهم لتحديات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت ضرورة تدريس معايير التقارير المالية الدولية في المناهج التعليمية للجامعات السعودية، بينما الدراسة الحالية ركزت على التوافق بين معايير العرض والإفصاح العام ومعايير "IFRS7" وأثر ذلك علي جودة الإفصاح المحاسبي.

14 / دراسة علي عبد الله 2012 م [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير القياس والإفصاح المحاسبي في معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية وذلك من وجهة نظر فئة من مستخدمي المعلومات المالية وقد جاءت هذه الدراسة لتساهم في دفع الهيئات المهنية والحكومية لمراجعة التغيرات التي تؤثر على

---

[1] عبيد بن سعد المطيري، خالد بن حمد التركي، **استطلاع منهجيات التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات معايير التقارير المالية الدولية " وجهة نظر أكاديمية "**، (السعودية: جامعة القصيم ، كلية الاقتصاد والإدارة ، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية، التحديات والفرص، مايو 2012م).

(1) علي عبدالله الزعبي وحسن محمود الشنطاوي، **تأثير تغيرات إعداد التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المالية**، (السعودية: جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية، التحديات والفرص، مايو 2012م).

معايير التقارير المالية الدولية وإستخدامها لتشجيع المستثمرين ودفعهم نحو البورصة لتحسين مؤشراتها، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تأثير لتغيرات الإفصاح في معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية، وأنه لا يوجد تأثير لتغيرات القياس المحاسبي في معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات. ويرى الباحث ضرورة تتبع متخذي القرارات وعموم المستثمرين لتغيرات معايير إعداد التقارير المالية الأولية سواء المتعلقة بالقياس المحاسبي أو الإفصاح وذلك بهدف ترشيد قراراتهم الحالية والمستقبلية.

ركزت هذه الدراسة على معرفة أثر القياس والإفصاح المحاسبي في معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، بينما ركزت الدراسة الحالية على قياس أثر توافق معايير التقارير المالية الدولية مع المعايير الإسلامية علي جودة الأفصاح المحاسبي.

15 / دراسة د.احمد حلمي 2012 م [1]

تهدف الدراسة إلى فحص دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية في تنشيط كفأة أسواق المال العالمية وقياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تنشيط سوق عمان المالي، توصلت الدراسة إلى وجود فروق إيجابية هامة في أحجام التداول القطاعية للسوقين الأول والثاني والرقم القياسي القطاعي لأسعار الأسهم مرجح بالقيمة السوقية، وإحجام التداول في سوق السندات التداول في العقود تُعزى إلى تطبيق المعايير المالية الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة.

ركزت هذه الدراسة علي قياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تنشيط أسواق المال ومعرفة دور مجلس معايير المحاسبية الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية، اما الدراسة الحالية ركزت في معرفة الاثار المتوقعة من توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي.

16 / دراسة د. شاهر فلاح 2012 م [2]

---

[1] د.أحمد حلمي جمعة، **تأثير دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية لتنشيط كفأة أسواق المال العالمية (دراسة تطبيقية تحليلية)**، (السعودية: جامعة القصيم، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية المجلد 5 العدد 2، رجب1433- مايو 2012م).

[2] شاهر فلاح العرود، **منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية** (السعودية: جامعة القصيم ، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية ، 2012م).

هدفت الدراسة إلى التعرف علي العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية، تمثلت أهمية الدراسة في أن التطبيق الفعلي لمعايير التقارير المالية الدولية سوف يساعد في إعداد البيانات المالية وفحصه بشكل أكثر دقة وموضوعية، توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة بين الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية والإهتمام بتطوير المعارف المتعلقة بالمحاسبين والمدققين وبين قياس القيمة العادلة وأنه يوجد أثر حول مدى توافر المخاطر وبين الإدارات الوسطي في المصارف، وأوصت الدراسة إلى العمل على زيادة الوعي لمعدي التقارير المالية في البنوك التجارية ومراجعتها فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة، دراسة وتحليل توجهات معايير التقارير المالية الدولية بشأن القيمة العادلة وإستخلاص الملائم منه لبيئة الممارسة المحاسبية عند قياس القيمة العادلة والمبادئ المحاسبة المطبقة محلياً وتطويرها بإستمرار وفقاً للمعايير المالية الدولية وضرورة الإستفادة من التزام الشركات بمعايير المحاسبة الدولية في زيادة إستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

ركزت هذه الدراسة علي معرفة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية، بينما ركزت الدراسة الحالية علي توافق معايير التقارير المالية الدولية مع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وأثره على الإفصاح المحاسبي.

17 / دراسة يوسف ارشيد(2012) [1]

تمحورت مشكلة الدراسة حول إفتقار القوائم المالية التي تصدرها شركة النفط عن الإفصاح الكافي هدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت واكتسبت الدراسة أهميتها من تعرفها

---

[1] يوسف ارشيد، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الدولية واثرها علي جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي بالكويت**، (جامعة القصيم: مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد(5) العدد2، 2012م).

على الآثار المتوقعة لتطبيق هذه المعايير على الأطراف المتعاملة مـــع الشـــركة. وتوصـــلت الدراسة إلى أن القصور في تطبيق خاصيتي الملائمة و الموثوقية يؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم ويرى الباحث أهمية التأكد من تطبيق معيار منهج القيمة العادلـــة وأهميـــة تجـــاوز القصور في تطبيق خاصيتي الملائمة والموثوقية.

ركزت هذه الدراسة على أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثر ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية لشركة النفط، بينما ركزت الحالية علي معرفـــة أثـــر التوافق

بين معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

18 / دراسة د. ياسر احمد 2012 [1]

هدفت الدراسة إلى محاولة وضع إطار مقترح لتوضيح أهمية التوافق بين معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية ومعايير المحاسبة الدولية، وإختبار مدي ملائمة هذا الإطار في بيئة الأعمال السعودية وقياس أثر التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وتناولت الدراسة تجارب العديد من الدول نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وتوصل الباحث إلى أن التوافق مع المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات وزيادة جودة التقارير المالية للشركات التي تعمل في البيئة الإقتصادية بالمملكة العربية السعودية، وزيادة القدرة التنبؤية بأرباح الشركات. ويرى الباحث ضرورة التوافق بين المعايير الدولية والمعايير المحاسبية بالمملكة العربية السعودية لإيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية وإيجاد معالجات لموضوعات وجوانب لم تتناولها المعايير السعودية.

ركزت هذه الدراسة على وضع إطار مقترح لتوضيح أهمية التوافق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، بينما ركزت الدراسة الحالية على التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية واثر ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي.

19 / دراسة فاتن محمد 2012م [2]

---

[2] د.ياسر أحمد السيد الجرف، **أهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية "اطار مقترح "** (القاهرة : جامعة الإسكندرية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية العدد الثاني، المجلد التاسع والأربعون، يوليو 2012م).

هدفت الدراسة إلى تقييم جودة المعايير المبنية على مدخل المبادئ وأثرها على جودة التقارير المالية وإنعكاس ذلك على قيم السوق (أسعار الأسهم) وإهتمت هذه الدراسة بمعرفة تأثير هذا المدخل على جودة المعايير وإنعكاسه على قيم السوق وقد أثبت الباحث أن معايير التقرير المالي الدولي المبنية في ضوء مدخل المبادئ تحقق مقاييس الجودة ومن ثم فإنه إذا طبقت كما وضعت ستؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وأن جودة التقارير تتوقف على مجموعة من العوامل والمحددات أهمها النظام القانوني والسياسي والإقتصادي للدولة والمعايير المحاسبية والحوافز والنظم الضريبية والمراجعة والحوكمة، وتوصي الدراسة بالتوسع في ضوء مدخل المبادئ فقد أثبتت الدراسة أن المعايير المبنية في ضوئه تحقق الإتساق مع متطلبات الإطار الفكري، كما تحقق مقاييس جودة المعايير المحددة أكاديمياً ومهنيا وضرورة الإهتمام بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية من حيث العرض وصدق التعبير عن الواقع الإقتصادي لوحدة التقرير لمساعدة متخذي القرارات وكفاءة توزيع الموارد الإقتصادية النادرة. ركزت هذه الدراسة على معرفة تأثير مدخل المبادئ على جودة المعايير وإنعكاسه على قيم السوق وأن معايير التقرير المالي الدولي المبنية في ضوء مدخل المبادئ تحقق مقاييس الجودة في التقارير المالية، بينما الدراسة الحالية ركزت على معرفة أثر توافق معيار العرض والإفصاح مع معيار الأدوات المالية الإفصاحات علي الافصاح.

20/دراسة د.وليد احمد 2012 م [1]

---

[2] فاتن محمد حمدي علي، **تقييم جودة المعايير المبنية في ضوء مدخل المبادئ وأثرها على أسعار الأسهم في جمهورية مصر العربية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية العدد الرابع، الجزء الثاني 2012م).

(1) د.وليد احمد محمد علي، **إنعكاسات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح في القوائم المالية لشركات التامين السعودية**، (القاهرة: جامعة بور سعيد، الدراسات والبحوث التجارية مجلة تصدرها كلية التجارة ببنها ،السنة الثالثة والثلاثون، العدد الثاني،2012م).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل يوجد إطار مفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية؟ وهل هنالك مزايا من تطبيقها؟ وهل هنالك إتفاق بين الأكاديميين والمهنيين حول مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي؟ وما هو دور معايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم؟ هدفت الدراسة الي تحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ودعم التوحيد المحاسبي، توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها تتمثل معايير التقارير المالية الدولية في قواعد عامة تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والإحداث المالية للوحدة الاقتصادية بهدف توفير معلومات تتسم بالموثوقية والموضوعية والقابلية للمقارنة، إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يعزز ثقة المستثمر وفرص الدخول الى الأسواق المالية وإنخفاض تكلفة رأس المال على المدى الطويل كما تحقق الشفافية وتزيد من حجم الإستثمارات الأجنبية، وإن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يحد من درجات التباين فى المعلومات المحاسبية والحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، وإن مفهوم الجودة في الإفصاح يقوم على مقومات أساسية تتلخص في كمية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها وتوافرها في الوقت المناسب. وأوصت الدراسة بإلزام الشركات المقيدة في البورصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الدول التي ليس لها معايير وطنية للفوائد والمنافع التي تتحقق من تطبيقها.

ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ودعم التوحيد المحاسبي. بينما ركزت الدراسة الحالية على معرفة اثر توافق معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1) مع"IFRS7" على جودة الإفصاح.

21/دراسة د.منى حسن 2013 م [1]

---

(2) د.منى حسن ابو المعاطي الشرقاوي،"آليات تطوير اداء المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS والمعايير الشرعية لدعم الإقتصاد الوطني في ظل ثورات الربيع العربي، (عين شمس:المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة مجلة علمية ربع سنوية تصدر عن كلية التجارة ،العدد الرابع، اكتوبر 2013 م).

(1) يحي مقدم احمد هارون "**متطلبات الافصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الاسلامية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2013م).

هدفت الدراسة الي العمل على الإستفادة من معايير التقارير المالية الدولية والمعايير الشرعية فى الإرتقاء بأداء المؤسسات المالية الإسلامية بما يساعد على نهضة الإقتصاد المصري افترضت الدراسة عدة فروض أهمها لا توجد علاقة إرتباط بين الصكوك الإسلامية وتدعيم الإقتصاد الوطني كأحد آليات الإقتصاد الإسلامي ولا توجد علاقة ارتباط بين المنظمات المهنية وتحسين وتدعيم كفاءة أداء المؤسسات المالية الإسلامية، إتبعت الدراسة المنهج الإستقرائى من خلال إستقراء ما تناولته الأبحاث والدراسات السابقة بشأن البنوك الإسلامية وكذلك الإعتماد على المنهج الإستنباطى من خلال الدراسة التطبيقية للوصول والتحقق من مدى فاعلية وتطبيق الإطار المقترح. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها توجد مجموعة من الإختلافات وكذلك الإتفاق بين البنوك الإسلامية والتقليدية نظرياً ولكن في الواقع العملي قد لا تلتزم المصارف الإسلامية بتلك الإختلافات، تتمتع البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص والتى يتمثل أهمها في مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية المستنبطة من قيم الإسلام. كما تخدع كافة معاملاتها للمراجعة والرقابة الشرعية للإطمئنان من إلتزامها بالضوابط والمعايير الإسلامية. توجد العديد من المعوقات امام البنوك الإسلامية والتى تتمثل في أن الإعتماد على اراء الشرعية في مدى قبول الصكوك قد يؤدي إلى تناقض بين البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، حيث قد لا يحدث توافق عالي بشأن تفسيرات الشريعة الإسلامية. ورأت الدراسة ضرورة إهتمام المجتمع المصرى بتطبيق كافة الآليات التي تساعد على تطوير أداء المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء تغيرات معايير التقارير الدولية والشرعية لدعم الإقتصاد الوطني، الإهتمام بالمعايير الدولية والشرعية وضرورة تفعيل قوانين حماية المستثمر على ارض الواقع حتى تتحقق الإستفادة الممكنة من تلك المعايير.

ركزت الدراسة في العمل على الإستفادة من معايير التقارير المالية الدولية والمعايير الشرعية فى الإرتقاء بأداء المؤسسات المالية الإسلامية بما يساعد على نهضة الإقتصاد المصري، بينما ركزت الدراسة الحالية علي معرفة أثر التوافق بين معيار العرض العام للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير "IFRS7" على جودة الإفصاح.

22/دراسة يحي مقدم [(1)] 2013 *

تناولت الدراسة متطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيقها فى القوائم المالية المنشورة بالمصارف

الإسلامية بالسودان وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى التزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المرفقة وفقا لمعيار العرض والإفصاح العام وهدفت الدراسة الى دراسة القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان للتعرف على مدى التزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار العرض والإفصاح العام وبيان أثر متطلبات الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المنشورة للمصارف إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطى والإستقرائى والمنهج الوصفى التحليلي، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها عدم كفاية الإفصاح العام بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان وإن تطبيق متطلبات معيار الإفصاح العام يزيد من الثقة والإعتمادية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المنشورة وأن هنالك معوقات تؤثر على تطبيق متطلبات الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية وإن هنالك إختلاف في طريقة عرض المعلومات في داخل القوائم المالية المنشورة الأمر الذى يفقد المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة والتوحيد في عرض المعلومات. أوصت الدراسة بضرورة التطبيق الكامل لجميع متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي التي يقتضيها معيار العرض والإفصاح العام، ضرورة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية فى التقارير المالية والعمل على توحيد طرق عرض المعلومات المحاسبية فى القوائم المالية المنشورة للمصارف الاسلامية بالسودان.

ركزت الدراسة على دراسة القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان للتعرف على مدى التزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام وبيان أثر متطلبات الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المنشورة للمصارف، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر توافق معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية مع معيار التقارير المالية الدولية "IFRS7" الأدوات المالية: الإفصاحات على جودة الإفصاح.

23/دراسة د.جمال .د.جيهان[1] 2010 م

تمثلت مشكلة الدراسة بصورة أساسية فى أن البيئة فى الوطن العربي بصورة عامة وفى المملكة العربية السعودية بصفة خاصة تشهد مجموعة من التحديات في ظل الوضع الراهن على كافة الأصعدة وعلى صعيد المحاسبة يتطلب التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، مما يتطلب معرفة متطلبات التوافق والسؤال الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه هو هل تم الإيفاء بمتطلبات التوافق فى المملكة العربية السعودية مع معايير التقارير المالية الدولية؟ ماهى العقبات التى تقف حائلاً دون تحقيق التوافق؟ هدفت الدراسة الى معرفة دور المؤسسات والهيئات المهنية والعلمية فى تحقيق التوافق ومدي إستعداد معدى التقارير المالية لهذا التوافق. إفترضت الدراسة أن هنالك إختلافات جوهرية بين معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية بالمملكة العربية السعودية، لا تفى البيئة بالمملكة العربية السعودية بمتطلبات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

ركزت هذه الدراسة على معرفة دور المؤسسات والهيئات المهنية والعلمية فى تحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية. ومدي إستعداد معدى التقارير المالية لهذا التوافق في الوطن العربي عامة وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، بينما تناولت الدراسة الحالية التوافق بين معيار العرض والإفصاح العام الصادر من البحرين للمؤسسات المالية الإسلامية ومعيار الأدوات المالية الإفصاحاتIFRS7" وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي.

24/دراسة د.سمير الشاعر2010[(1)]

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الأتي: هل من الممكن لمعايير الهيئة أن تندمج مع المعـــايير التقليدية؟ وهل تصلح البيئة للمعايير او تتناسب مع بيئة الاعمال المالية. توصلت الدراسة إلـــي نتائج مفداها إنه لاتضارب بالمبدأ بين مجموعتي معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير الأيوفي، التوافق والإتساق على مستوى الإطار المفاهيمي مرضي ومتحقق بما يفوق النصـــف تقريبـــا، التوافق والإتساق على مستوى المعايير نجده اضعف مما هو عليه في الإطار، لإختلاف الجهات

---

(1) د.جمال على محمد يوسف، د.جيهان طه خليل، **متطلبات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية فى المملكة العربية السعودية، ورقة علمية منشورة،** (السعودية: مجلة الشروق للعلوم التجارية،العدد الرابع –يونيو 2010 م).

[(1)] د.سمير الشاع، **واقع الإتفاق والإتساق بين معايير أيوفي والمعايير الدوليةIFRS،** (البحرين: مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الدولي، محور:عدم مطابقة المعايير الدولية للعمليات المالية الإسلامية، في الفترة1–2 ديسمبر2010م).

والمؤسسات المستهدفة من المعايير، فمعايير الإبلاغ المالي تستهدف عموم المؤسسات المالية وغيرها، بينما معايير هيئة أيوفي هو للمالية فقط. فمعايير الإفصاح الدولية تهتم بتقييم الأصول التي تشكل حجماً في الميزانية وفي مقدمتها المخزون، يليها موضوع الديون وتقويمها وخصمها وتحديد المعدوم منها وغير ذلك، ثم بعد ذلك مايتعلق بالإصول غير الملموسة من معالجات. في حين نرى الأصل في المعايير المالية لهيئة الأيوفي، الإنضباط في الصيغ الشرعية مع الإشارة لما يقابل ذلك محاسبياً، ونتيجة لذلك يرى الباحث إن الأتفاق والإتساق الكامل بين مجموعتي المعايير منطقياً غير وارد بشكل نهائى، رغم إمكانات النجاح النسبية في الكثير من المواضيع. وأوصت الدراسة بتوسيع الجرعة المحاسبية في معايير هيئة الأيوفي عموماً، مطالبة هيئة أيوفي اولاً ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لبناء منطقة التوافق والإتساق بينهما على مستوى المعايير، وتوسيعها بإستمرار لخدمة الإنسانية والصناعة، مما يتيح إقبال إستثماري عالمي أوسع لمنتجاتنا.

ركزت هذه الدراسة علي إمكانية توافق معايير هيئة الأيوفي ومعايير "IFRS" متضمنة المقارنة بين الإطار المفاهيمي وكل معايير الإبلاغ المالي ولم تتعرض للأثر الذي ينتج عن ذلك التوافق. بينما ركزت الدراسة الحالية على توافق معياري العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية ومعيار"IFRS7" الادوات المالية: الإفصاحات وأثر ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي.

25/**دراسة أ.د.فتحي رزق**، د.احمد عبدالكريم،2011م[1]

هدفت الدراسة إلي تطوير نظام المعلومات المحاسبي لدى المصارف الإسلامية لعمليتي الإفصاح وإدارة المخاطر وذلك من خلال دراسة وتحليل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لدى المصارف التقليدية رقم(7)، ومعيار الإفصاح والعرض للقوائم المالية لدى المصارف الإسلامية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، منها أن هنالك عوامل تؤثر على أنواع المخاطر المحتملة، والتى يمكن أن يتعرض لها المصرف الإسلامي بغرض زيادة فعالية إدارة

---

[1] أ.د.فتحي رزق السوافيري، د.احمد عبد الكريم الحركان، **تطوير دور أنظمة المعلومات المحاسبية في الإفصاح وإدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية، ورقة علمية منشورة**، (الاسكندرية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني والأربعون، يوليو 2011م).

المخاطر, أوصت الدراسة بالإهتمام بقاعدة بيانات المصارف الإسلامية، والتعليم المحاسبي لهذا المجال، وإجراء دراسات وبحوث محاسبية جادة في نطاق تقيم أداء تلك المصارف.

ركزت هذه الدراسة على تحديد العوامل التي تؤثر على أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية بغرض زيادة فعالية إدارة المخاطر، بينما ركزت الدراسة الحالية على توافق معياري العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية ومعيار"IFRS7" الادوات المالية : الإفصاحات واثر ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي.

26/دراسة د.ماجدة حسين 2013[1]

هدفت الدراسة إلي معرفة دافع المنشأت وراء إعداد التقارير المالية ذات جودة الإفصاح المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح، ثم بيان العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي والإفصاح الوقائى للخسائر والبنود التحقق منها أى التحفظ المحاسبي، إفترضت الدراسة أن هنالك إختلاف جوهرى بين المنشآت التي توفر إفصاح بدرجة جودة عالية عن تلك التي لاتوفر إفصاح بدرجة جودة عالية فيما يتعلق بممارسة إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى أن إنخفاض جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية سوف يعكس ويدعم ممارسات إدارة الأرباح، وأن ممارسة إدارة الأرباح (الإستحقاقات الإختيارية) للإفصاح المحاسبي ذات الجودة العالية تشير إلى وجود متوسط سالب. أوصت الدراسة بضرورة وجود دليل يحتوى على بعض المقاييس والأرشادات التي حددتها"IFRS" لمساعدة المنشآت بالإلتزام بمقاييس الجودة العالية عند إعداد التقارير السنوية.

ركزت هذه الدراسة على العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح، وبيان العلاقة بينهم، تناولت الدراسة الحالية أثر التوافق بين المعايير الإسلامية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

الدراسات الأجنبية

1/دراسة (Swasan Halbouni,2006)[1]

---

[1] د.ماجدة حسين إبراهيم، **دراسة إختبارية لبيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح**، ورقة علمية منشورة، (مصر: جامعة عين، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع،2013 م).

[1] Swasan Halbouni,2006 ,p.p,51-76

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي إهتمت بالوضع في المملكة العربية السعودية والتى هدفت إلى معرفة مدى قابلية القوائم المالية بالمملكة العربية السعودية للمقارنة، وذلك من خلال تحديد درجة التوافق بين الشركات الصناعية السعودية فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية، والعوامل المؤثرة عليها، ودرجة الثبات، والتغير في طرق القياس بواسطة الشركات المدرجة في البورصة والمفصح عنها في القوائم المالية المنشورة، ولتحقيق هذا الهدف تم تجميع البيانات من القوائم المالية ل" 29"شركة وتم إختبار الممارسات المحاسبية لمجموعة من العناصر مثل طرق تقيم الأسهم، والشهرة، وتقدير التكاليف، وأسس تقييم الأصول الثابته وإهلاكها، والإستثمارات الأجنبية. وقد أهتمت الدراسة بمعرفة مدى إلتزام الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية بتطبيق نفس الأسس والقواعد المحاسبية لنفس العناصر، دون أن تتطرق للتوافق بين المعايير المحاسبية والدولية ومعايير المحاسبة السعودية. وتصلت الدراسة إلى وجود إختلافات جوهرية في طرق معالجة الإستثمارات، الشهرة، تكاليف البحوث والتطوير.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة ركزت على معرفة مدى قابلية القوائم المالية بالمملكة العربية السعودية للمقارنة، وذلك من خلال تحديد درجة التوافق بين الشركات الصناعية السعودية فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية، هذه الدراسة لم تتطرق الي أثر التوافق علي الإفصاح. أما الدراسة الحالية فركزت على معرفة الأثر الناتج من توافق معايير المحاسبة على جودة الإفصاح.

2/دراسة (Beest.F and Braam.G.2012)[1] An empirical analysis of quality differences between UK annual reports and US 10-K reports

قامت هذه الدراسة على أساس تحليل عملي لدراسة مدى الإختلاف في جودة التقارير المالية بين التقارير المنشورة بالولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لتقرير 10-K، والتقارير المالية المنشورة بالمملكة المتحدة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الإختلاف في جودة

---

(1) Beest.F and Braam.G، **An empirical analysis of quality differences between UK annual reports and US 10-K reports**,(Working paper,Radboud University Nijmegen 2012).

(1)Chakroun and Hussainey, **Disclosure Quality in Tunsinan Annual Report**",**Critical Studies in Accounting and finance Conference** (CSAF),(ABC DHABI,15-17 December 2013).

الإفصاح المحاسبي بين نوعين من التقارير المالية: التقارير المالية المنشـــورة وفقـــاً للمبـــادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها US GAAP والمعايير الدولية لإعداد التقـــارير الماليـــة "IFRS"، ومن ثم قياس الفروق في الخصائص النوعية بين التقارير المالية المنشورة في المملكة المتحدة والتقارير المالية المنشورة في الولايات المتحدة، وقد توصلت الدراسة علـــى أن جـــودة الإفصاح في التقارير المالية السنوية في المملكة المتحدة أعلى من الجـــودة بالتقـــارير الماليـــة السنوية المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضحت النتائج أيضاً أن التقارير الماليـــة المنشورة في المملكة المتحدة تعتبر أفضل من التقارير المنشورة بالولايات المتحدة من ناحيـــة التمثيل بصدق وعدالة، والقابلية للفهم.

ركزت هذه الدراسة في دراسة مدى الإختلاف في جودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة بالولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لتقرير 10-K، والتقارير المالية المنشورة بالمملكة المتحـــدة، ولكنها لم تتناول أثر التوافق بينهما علي الإفصاح، وهذا ماركزت عليه الدراسة الحالية.

3- Chakroun and Hussainey 2013[(2)]"**Disclosure Quality in Tunsinan Annual Report**"

تناولت هذه الدراسة جودة الإفصاح في التقارير المالية التنوسية، وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من المحددات التي قد تساعد متخذي القرارات وأصحاب المصالح في الحكم على مدى جودة التقارير المالية، وذلك من خلال استكشاف محددات جودة الإفصاح بـــالقوائم التونســـية، قامت الدراسة بإتباع منهج 2012Beest.F and Braam من جهة ودراسة ماإذا كان هنـــاك مجموعة من المحددات للحكم على جودة الإفصاح من ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلـــى أن استقلال مجلس الإدارة يؤثر بصورة إيجابية على جودة الإفصاح والكشف عنها تعـــد مختلفـــة وليست متماثلة.

ركزت هذه الدراسة على تقديم المحددات التي تساعد متخذى القرارات وأصحاب المصالح فـــي الحكم على مدى جودة الإفصاح المحاسبي، ولم تتطرق لتوافق واثره علي القوائم المالية وجودة الإفصاح فيها.بينما ركزت الدراسة الحالية على معرفة أثر التوافق بين المعايير علـــى جـــودة الإفصاح.

4.دراسة (Anis, et al,2012)[1] **Anw measure for disclosure quality**

تناولت هذه الدراسة مناقشة مقاييس جديدة لجودة الإفصاح، وقد حاولت هذه الدراسة بإضافة طريقتين لقياس جودة الإفصاح، الطريقة الأولى تعتمد على قياس جودة الإفصاح عن طريق الخصائص النوعية للتقارير المالية للشركات، وذلك بناءاً على المنشور الصادر بواسطة مجلس معايير التقارير المالية الدولية المتعلق بالتقرير عن التشغيل والمراجعة المالية، وذلك بإستخدام العبارات المقروءة الياً لقياس مدى جودة الخصائص النوعية للبيانات المنشورة، الطريقة الثانية تعتمد على قياس جودة الإفصاح من خلال الخصائص الكمية للمعلومات المنشورة كبديل عن جودة الإفصاح. توصلت الدراسة الى أن إستخدام كمية الإفصاح لا يعتبر مدخل جيد للكشف عن مدى جودة الإفصاح وأن المحددات الكمية لجودة الإفصاح تختلف عن المحددات النوعية للجودة.ركزت هذه الدراسةعلى مناقشة مقاييس جديدة لجودة الإفصاح بإضافة طريقتين لقياس جودة

الإفصاح المحاسبي، ولم تتناول اثر التوافق بين المعايير على جودة الإفصاح المحاسبي.

مقارنة الدراسات التي اهتمت بتوافق المعايير المحاسبية

إسم الباحث	إسم الدراسة	الفجوة التي تغطيها الدراسة	النتائج	سنة الدراسة
عصام فهد	معايير الإفصاح المالي في القوائم المالية الخاصة بالبنوك.	ركزت هذه الدراسة في توحيد الإفصاح المحاسبي في البنوك من خلال دراسة مقارنة للإفصاح المالي بالبنوك على مستوى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وجمهورية مصر العربية لإقتراح نظام موحد للإفصاح في البنوك يخدم إحتياجات السلطات النقدية ومستخدمي المعلومات في تلك الدول	1.أن عدم توافر معايير واضحة وملزمة للإفصاح من شأنه زيادة احتمال ضياع حقوق المودعين والمستثمرين. 2. يمكن وضع إطار موحد للإفصاح المالي في البنوك ولكن قد تظهر صعوبة في التطبيق من خلال المعايير الدولية نظراً	1996م

(2) Anis,R, Fraser.1 and Hussainey, K, "**Anw measure for disclosure quality**(Working paper, Stiriing University..2012"

			لإختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول والتنوع في التشريعات والقوانين المطبقة علي النشاط المالي والاقتصادي	
فؤاد توفيق	دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المتعددة الجنسيات في ظل قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 14 لسنة 1985م	هذه الدراسة ركزت على المشاكل التي تنتج عن عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، وأن الإختلاف والتباين في الممارسة المحاسبية ومستويات الإفصاح والقياس في البيانات المالية للشركات متعددة الجنسية يؤدي إلى تباين في نتائج المركز المالي والأداء لتلك الشركات	أنه بالرغم من إصدار القوانين التي تطالب بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن إلا أن نسبة الإفصاح في الشركات متدنية	**2000م**
محمد عبدو	**المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق**"	ركزت هذه الدراسة في معرفة واقع تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية وإلقاء الضوء على بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية بالمصارف الإسلامية	1. أن درجة تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير لم تصل إلى درجة التطبيق الشامل بسبب عدم تجاوب الإدارة مع معدي التقارير المالية، 2.وعدم ملائمة النظام المحاسبي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وعدم قيام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات	**2001**

			المالية الإسلامية بترويج المعايير المحاسبية بالشكل المطلوب	
مصطفي نجم	**مدي ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفأة سوق الخرطوم للأوراق المالية"**	ركزت هذه الدراسة في دور معايير المحاسبة والمراجعة في تنشيط أسواق رأس المال من خلال محاولة التعرف على واقع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية من قبل المؤسسات والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية	أن معايير المحاسبة والمراجعة تلعب دوراً هاماً وفاعلاً في تنشيط كفأة سوق المال وذلك من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية	2002م
عبد العال ابراهيم	أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض للقوائم المالية	ركزت هذه الدراسة في بيان إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في السودان والتعرف على أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي في العرض والإفصاح للقوائم المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة	1.أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض يؤدي الى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج إلي المنشآت المحلية 2.أن القوائم المالية التي يتم إعدادها بموجب هذا المعيار تتمتع بمصداقية وشفافية عالية	2005
وليد زكريا	**إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن**	هذه الدراسة ركزت في معرفة مدي تأييد القائمين علي مهنة المحاسبة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعوقات التي تحد من	أن هنالك معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن	**2005**

		التطبيق الفعلي لهذه المعايير		
عثمان تاج السر	**سلامة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اعداد ونشر القوائم المالية لشركات التامين السودانية**	ركزت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القوائم المالية للشركات التأمين بصورة خاصة حتى تتمكن من القيام بالدور المطلوب منها وبيان مدى المجهودات التي تبذلها المنظمات والهيئات الرسمية والمهنية ذات العلاقة بقطاع التأمين في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين السودانية	أن تطبيق معايير المحاسبة في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين يمثل عاملاً في تقيم الأداء لهذه الشركات، حيث يسهل عملية التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة.	2005
احمد عبد العظيم	**قياس مدى تحقيق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية"**	وركزت الدراسة على أهم المفاهيم المستخدمة في هذا المجال مثل مفهوم الإفصاح ومستوى الإفصاح ومفهوم الرقم القياسي لتحديد درجة الإفصاح.وعرض المتغرات التي تؤثر في الإفصاح	أن تدني درجة الإفصاح (الشفافية) في التقارير المالية المنشورة ، عدم ثقة المستثمرين في مصادر البيانات والمعلومات المتوفرة مما يدفعهم إلى الإعتماد على الخبرة الشخصية في إتخاذ القرارات الإستثمارية	2005
إسماعيل محمود	**دور القوائم المالية المعدة وفق (IFRS) في توجيه وتشجيع الاستثمارات**	ركزت هذه الدراسة في أن هنالك إختلافات أساسية بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية ومتطلبات التشريعات الوطنية، التي تعمل في ظلها	1.أن للقوائم المالية دوراً مهم في توجيه وتشجيع الإستثمار على المستوى المحلي والدولي. 2. وأن إتخاذ القرارات	**2008**

		الوحدات الإقتصادية في كثير من البلدان هذه الإختلافات تؤدي إلى تقديم معلومات غير متوافقة مع بعضها البعض وغير قابلة للمقارنة	يعتمد إلى درجة كبيرة علي المعلومات والبيانات المالية المتضمنة في القوائم. 3. توحيد أسس إعداد القوائم المالية على المستوى الدولي وتوحيد اللغة، التي يتم إستخدامها في إعداد القوائم المالية(إضافة إلى اللغة الوطنية) على المستوى الدولي وإستخدام تقنيات الإتصال، يساعد على تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات مالية	
د. سوزان جمال	**دراسة مسحية لمدي التوافق في المعايير المالية من خلال استخدام معايير التقرير المالي الدولي"**	ركزت هذه الدراسة في ايجاد نقطة تلاقي بين المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي والعالمي.	1.أن عدم وجود إجماع حول هدف وغرض التقارير المالية قد يكون سبباً رئيسياً في عدم تحقيق التوافق في التقارير المالية على المستوى الدولي 2. أن جودة التقارير المالية لا تعتمد على المعايير المالية فحسب بل تعتمد على مدى الإلتزام	**2009م**

			بتلك المعايير والتي تختلف من بلد لآخر	
ندي قسم السيد	**معاييرالمحاسبة الدولية في ظل العولمة وتطبيقها في السودان"**	هذه الدراسة ركزت في معرفة كيفية إستقلال بلدان العالم الثالث للتغيرات والتطورات في معايير المحاسبة الدولية، وهل يعتبر لعامل اللغة والثقافة والظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والحضارية دور في قبول أو رفض المعايير الدولية، وهل يعتبر إختلاف العملات والتشريعات والقوانين عاملاً أساسياً في تحديد التعامل مع معايير المحاسبة الدولية.	1.أن اتباع المعايير المحاسبية الدولية بعد تكيفها بما يتلائم مع الواقع السوداني في إعداد القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى زيادة الثقة في هذه التقارير والقوائم المالية، ومن ثم يجذب المزيد من المستثمرين. 2.أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يوفر للجهات المهنية والحكومية الجهد والوقت والأموال اللازمة لإعداد معايير وطنية سودانية	2010م
الفاتح الزبير	**عوائق تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البيئة السودانية"**	ركزت هذه الدراسة فى البيئة السودانية ومدى ملائمتها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بواسطة الشركات والمؤسسات يزيد من تطور العمل الإقتصادي في الشركات السودانية ويمكنها من الإندماج مع شركات أجنبية	2010م
عبيد بن سعد وآخرون	**استطلاع منهجيات التعليم المحاسبي في**	ركزت هذه الدراسة إلى تخصيص الوضع الحالي واستطلاع تدريس	أن معظم الأفراد تتفق على تبني تطبيق معايير التقارير	2012م

	الجامعات السعودية في ضوء متطلبات معايير التقارير المالية الدولية	معايير التقارير المالية الدولية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية	المالية الدولية مما يتطلب ضرورة تدريس معايير التقارير المالية الدولية في الجامعات	
علي عبد الله	**تأثير تغيرات إعداد التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المالية"**	هذه الدراسة ركزت على معرفة تأثير القياس والإفصاح المحاسبي في معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية وذلك من وجهة نظر فئة من مستخدمي المعلومات المالية	1.أن هنالك تأثير لتغيرات الإفصاح في معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية	2012م
د.احمد حلمي	**تأثير دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية لتنشيط كفأة أسواق المال العالمية**	**ركزت هذه الدراسة إلى فحص دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية في تنشيط كفأة أسواق المال العالمية وقياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تنشيط سوق عمان المالي**	وجود فروق إيجابية هامة في أحجام التداول القطاعية للسوقين الأول والثاني والرقم القياسي القطاعي لأسعار الأسهم مرجح بالقيمة السوقية ، وإحجام التداول في سوق السندات التداول في العقود تُعزى إلى تطبيق المعايير المالية الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة.	2012م
يوسف ارشيد	أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	ركزت هذه الدراسة اوجه القصور في تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية واثر ذلك على جودة	أن القصور في تطبيق خاصيتي الملائمة و الموثوقية يؤثر على	2012م

	الدولية وأثرها علي جودة الافصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي بالكويت.	الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية لشركة النفط.	مستوى الإفصاح في القوائم.	
د. ياسر احمد	**أهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية "اطار مقترح "**	الدراسة إلى محاولة وضع إطار مقترح لتوضيح أهمية التوافق بين معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية ومعايير المحاسبة الدولية، وإختبار مدي ملائمة هذا الإطار في بيئة الأعمال السعودية وقياس أثر التوافق مع معايير المحاسبة الدولية.	أن التوافق مع المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات وزيادة جودة التقارير المالية للشركات التي تعمل في البيئة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، وزيادة القدرة التنبؤية بأرباح الشركات.	2012م
فاتن محمد	تقييم جودة المعايير المبنية في ضوء مدخل المبادئ وأثرها على أسعار الأسهم في جمهورية مصر العربية	هذه الدراسة ركزت الي معرفة تأثير هذا المدخل على جودة المعايير وانعكاسه على قيم السوق.	أن معايير التقرير المالي الدولي المبنية في ضوء مدخل المبادئ تحقق مقاييس الجودة ومن ثم فإنه إذا طبقت كما وضعت ستؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وأن جودة التقارير تتوقف على مجموعة من العوامل والمحددات أهمها النظام القانوني والسياسي والاقتصادي للدولة والمعايير المحاسبية	2012

			والحوافز والنظم الضريبية والمراجعة والحوكمة	
د.وليد احمد	**إنعكاسات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة** الإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين السعودية "دراسة ميدانية	ركزت هذه الدراسة الي تحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ودعم التوحيد المحاسبي	1.تتمثل معايير التقارير المالية الدولية في قواعد عامة تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والإحداث المالية للوحدة الاقتصادية بهدف توفير معلومات تتسم بالموثوقية والموضوعية والقابلية للمقارنة. 2.إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يعزز ثقة المستثمر وفرص الدخول الى الأسواق المالية وإنخفاض تكلفة رأس المال على المدى الطويل كما تحقق الشفافية وتزيد من حجم الإستثمارات الأجنبية. 3. وإن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يحد من درجات التباين فى المعلومات المحاسبية. 4.وإن مفهوم الجودة في	**2012**

			الإفصاح يقوم على مقومات أساسية تتلخص في كمية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها وتوافرها في الوقت المناسب. وأوصت الدراسة بإلزام الشركات المقيدة في البورصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الدول التي ليس لها معايير وطنية للفوائد والمنافع التي تتحقق من تطبيقها.	
د.منى حسن	**آليات تطوير أداء المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية "IFRS"والمعايير الشرعية لدعم الإقتصاد الوطني فى ظل ثورات الربيع العربي"**	ركزت الدراسة في العمل على الإستفادة من معايير التقارير المالية الدولية والمعايير الشرعية فى الإرتقاء بأداء المؤسسات المالية الإسلامية بما يساعد على نهضة الإقتصاد المصري	1.توجد مجموعة من الإختلافات وكذلك الإتفاق بين البنوك الإسلامية والتقليدية نظرياً ولكن في الواقع العملي قد لا تلتزم المصارف الإسلامية بتلك الإختلافات، 2. تتمتع البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص والتى يتمثل أهمها في مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية المستنبطة من قيم الإسلام . كما تخدع كافة معاملاتها للمراجعة	**2013**

			والرقابة الشرعية للإطمئنان من التزامها بالضوابط والمعايير الإسلامية. توجد العديد من المعوقات امام البنوك الإسلامية والتى تتمثل في أن الإعتماد على اراء الشرعية في مدى قبول الصكوك قد يؤدي الى تناقض بين البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، حيث قد لا يحدث توافق عالي بشأن تفسيرات الشريعة الإسلامية.	
يحي مقدم	**متطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيقها فى القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية"**	ركزت الدراسة على دراسة القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان للتعرف على مدى التزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار العرض والإفصاح العام وبيان أثر متطلبات الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المنشورة للمصارف.	عدم كفاية الإفصاح العام بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان وان تطبيق متطلبات معيار الإفصاح العام يزيد من الثقة والإعتمادية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المنشورة وأن هنالك معوقات تؤثر	**2013**

			على تطبيق متطلبات الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية وان هنالك إختلاف في طريقة عرض المعلومات في داخل القوائم المالية المنشورة الامر الذى يفقد المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة والتوحيد في عرض المعلومات.	
د.جمال، د.جيهان		ركزت هذه الدراسة على معرفة دور المؤسسات والهيئات المهنية والعلمية فى تحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.ومدي إستعداد معدى التقارير المالية لهذا التوافق في الوطن العربي عامة وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص	أن هنالك إختلافات جوهرية بين معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية بالمملكة العربية السعودية، لا تفى البيئة بالمملكة العربية السعودية بمتطلبات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية	
د.سمير الشاعر	**واقع الإتفاق والإتساق بين معايير أيوفي والمعايير الدوليةIFRS**	ركزت هذه الدراسة علي إمكانية توافق معايير هيئة الأيوفي ومعايير "IFRS" متضمنة المقارنة بين الإطار المفاهيمي وكل معايير الإبلاغ المالي	مفداها إنه لاتضارب بالمبدأ بين مجموعتي معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير الأيوفي، التوافق والإتساق على مستوى الإطار المفاهيمي	**2010**

			مرضي ومتحقق بما يزيد على النصف تقريباً،التوافق والإتساق على مستوى المعايير نجده اضعف مما هو عليه في الإطار، لإختلاف الجهات والمؤسسات المستهدفة من المعايير فمعايير الإبلاغ المالي تستهدف عموم المؤسسات المالية وغيرها، بينما معايير هيئة أيوفي هو للمالية فقط. فمعايير الإفصاح الدولية تهتم بتقييم الأصول التي تشكل حجماً في الميزانية وفي مقدمتها المخزون، يليها موضوع الديون وتقويمها وخصمها وتحديد المعدوم منها وغير ذلك، ثم بعد ذلك مايتعلق بالإصول غير الملموسة من معالجات.	
أ.د.فتحي رزق، د.احمد عبدالكريم	**تطوير دور أنظمة المعلومات المحاسبية لدى المصارف الإسلامية وإدارة المخاطر**"	ركزت هذه الدراسة على تحديد العوامل التي تؤثر على أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية بغرض زيادة فعالية إدارة المخاطر، ولم تتطرق	أن هنالك عوامل تؤثر على أنواع المخاطر المحتملة، والتى يمكن أن يتعرض لها المصرف الإسلامي بغرض زيادة فعالية إدارة	2011

		الدراسة علي إمكانية التوافق بين معيار الإفصاح للمؤسسات الإسلامية ومعيار "IFRS7 " للمصارف التقليدية	المخاطر	
د.ماجدة حسين	**دراسة إختبارية لبيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح"**	ركزت هذه الدراسة على العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح، وبيان العلاقة بينهم	1.أن إنخفاض جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية سوف يعكس ويدعم ممارسات إدارة الأرباح. 2.وأن ممارسة إدارة الأرباح (الإستحقاقات الإختيارية) للإفصاح المحاسبي ذات الجودة العالية تشير إلى وجود متوسط سالب	2013
Swasan Halbouni	مدى قابلية القوائم المالية بالمملكة العربية السعودية للمقارنة	هذه الدراسة ركزت على معرفة مدى قابلية القوائم المالية بالمملكة العربية السعودية للمقارنة	وجود إختلافات جوهرية في طرق معالجة الإستثمارات، الشهرة، تكاليف البحوث والتطوير	2006
Beest.F and Braam	An empirical analysis of quality differences between UK annual reports and US 10-K	ركزت هذه الدراسة في دراسة مدى الإختلاف في جودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة بالولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لتقرير 10-K، والتقارير المالية المنشورة بالمملكة المتحدة	1.أن جودة الإفصاح في التقارير المالية السنوية في المملكة المتحدة أعلى من الجودة بالتقارير المالية السنوية المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية 2.أن التقارير	2012

	reports		المالية المنشورة في المملكة المتحدة تعتبر أفضل من التقارير المنشورة بالولايات المتحدة من	
Chakroun and Hussainey	) "Disclosure Quality in Tunsinan Annual Report"	ركزت هذه الدراسة على تقديم المحددات التي تساعد متخذى القرارات وأصحاب المصالح في الحكم على مدى جودة الإفصاح المحاسبي	الدراسة إلى أن استقلال مجلس الإدارة يؤثر بصورة إيجابية على جودة الإفصاح والكشف عنها تعد مختلفة وليست متماثلة	2013
Anis,R, Fraser.1 and Hussainey, K,	Anw measure for disclosure quality	ركزت هذه الدراسة على مناقشة مقاييس جديدة لجودة الإفصاح بإضافة طريقتين لقياس جودة الإفصاح المحاسبي	أن استخدام كمية الإفصاح لا يعتبر مدخل جيد للكشف عن مدى جودة الإفصاح وأن المحددات الكمية لجودة الإفصاح تختلف عن المحددات النوعية للجودة	2012

الفصل الأول

توافق المعايير المحاسبية

- **المبحث الاول: التوافق المحاسبي الدولي**
- **المبحث الثاني: الإطار العام للمعايير المحاسبية**
- **المبحث الثالث: مفهوم وأهمية وأهداف المعايير**

التوافق المحاسبي الـ ، وأهمية وأهداف والمعوقات

اولاً:مفهوم التوافق

أدى تطور الإقتصاد وظهور منظمة التجارة العالمية وعولمة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية إلى ضرورة وجود معايير محاسبية متناسقة دولياً فى ظل تحديات القرن الحادي والعشرين. أشار احدى الكتاب في الفكر المحاسبي "بأن كل بيئة تشكل مجموعة من العوامل تشمل العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبالتالي فإن إختلاف تلك العوامل بين دول العالم لابد أن يؤدى بالضرورة إلى وجود إختلافات بين المعايير والإجراءات المحاسبية المتبعة فيها كما يعتبر إختلاف تلك العوامل بمثابة عقبة كبيرة امام محاولات التوحيد او التنسيق بين تلك المعايير والإجراءات[1]

يتضح للباحث من العرض السابق أن هنالك مجموعة من العوامل التى أدت إلى ظهور الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية التى تؤدى إلى نوع من التناسق والتوحيد فى الممارسات المحاسبية. ويمكن للدول الإستفادة منها فى صياغة ووضع المعايير المحلية الخاصة بالبلد المعني مما يؤدي إلى تحسين النظام المحاسبي وتطوير مهنة المحاسبة محلياً ودولياَ.

الجدير بالذكر أن فكرة تدويل المعايير المحاسبية تعود إلى المؤتمرات الدولية للمحاسبين، حيث إنعقد اول المؤتمرات فى مدينة لويس عام 1904 م [2] ثم توالت المؤتمرات الدولية للمحاسبين لمناقشة وضع مهنة المحاسبة وأول محاولة حقيقية لتدويل المعايير المحاسبية هو المؤتمر الدولى التاسع المنعقد في باريس 1967 م، اذ تمخض عنه تشكيل هيئة عمل دولية أوصت بتشكيل لجنة التعاون الدولى لمهنة المحاسبة التى أقرت إنشاء لجنة المعايير الدولية في ابريل 1973 م[3]بينما يرى آخر "بأنه تعود نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية المؤتمر المالى العاشر الذي عقد فى سبتمبر 1972 م فى سدني باستراليا [1] توجد إختلافات في الفكر المحاسبي حول المفاهيم المرتبطة بالتوافق، خاصة في المحاسبة الدولية حيث يستخدم التوافق والتنسيق أو التوحيد أو

---

(1) د.فتحي عويس ابو الهنا، **المعايير المحاسبية الدولية بين النظرية والتطبيق، على المستويين الدولي والإقليمي،** (مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الاول، يناير 1995 م).ص 60

(2) وليد زكريا صيام، **ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن** "**دراسة استكشافية لأداء القائمين على مهنة المحاسبة،** (المجلة الاردنية فى ادارة الاعمال، الجامعة الاردنية، المجلد1، العدد الثاني،2005 م).ص 12

(3) وليد زكريا **المرجع السابق** ص 3

(1) د.طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع التقارير الامريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الاول،** (الاسكندرية: الدار الجامعية،2005م).ص4

(2) د.محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية،** (القاهرة:مطابع الدار الهندسية،2005م).ص267

التماثل الدولي. فقد اورد احد الكتاب في الفكر المحاسبي مقولة "غالباً ما يشعر الدارس لمواضيع المحاسبة الدولية وخاصة موضوع التوافق المحاسبي أنه بحاجة الى الفهم والتفرقة بين معاني المفاهيم الثلاثة وهي التماثل أو التوحيد والمعايرة والتوافق أو التناسق التي عادة ما يستخدمها الباحثين بتداخل للإشارة لعملية التوافق الدولي للمحاسبة دون وجود تعريف محدد لها "[2] ويمكن تعريف هذه المصطلحات لمعرفة الفرق بينها.

التمييز بين المعايير والتنسيق(التوافق) والتوحيد

هنالك علاقة متداخلة ومتصلة ومتبادلة التأثير بين مفاهيم التنسيق المحاسبي الدولي والمعايير المحاسبية الدولية والتوحيد المحاسبي. وقد أكدت الأدبيات المحاسبية على التمييز بين تلك المفاهيم، حيث تم التركيز على ضرورة وضع معايير المحاسبة بإعتبار أنه اذا كان بالإمكان وضع معيار محاسبي متعارف عليه على مستوى البلد فلابد من إمكانية تطبيقه على البلد الآخر ولذلك جاء مفهوم المحاسبة الدولية. ويصعب التوصل إلى إختلاف نتائج المحاسبة الدولية فى الدول المختلفة مما يؤدى الى إخطاء نتيجة لإختلاف التطبيقات المحاسبية فى دول العالم الأمر الذى أدى إلى أهمية مفهوم التنسيق"Harmonization "التوافق".

وتركيز الدول على موضوع مقارنة الأنظمة المختلفة لدول العالم ومحاولة تقريب تلك الإختلافات وجعلها أنظمة تعمل مع الأنظمة الأخرى قد أدى الى توحيد بالأنظمة المحاسبية "Uniformity".[3]

التناسق المحاسبي (التوافق)Accounting Harmonization

فيما يختص بمفهوم التوافق Harmonization ورد فى الفكر المحاسبي مجموعة من التعريفات الخاصة بمفهوم التوافق عرف"بأنه يعني تقليل الإختلافات بين الممارسات المحاسبية السائدة في الدول مجال التوفيق وذلك بهدف توفير المصداقية والموثوقية في البيانات المنشورة وزيادة إمكانية الإعتماد عليها لأغراض المقارنة ثم زيادة مثالية التقارير المحاسبية في ترشيد القرارات [1]عرف أيضاً "يقصد بالتنسيق المحاسبي تقليل درجة الإختلافات بين الدول فى التعبير أو

(3) د.امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة والمراجعة الدولية**، (الاسكندرية :الدار الجامعية للنشر، 2010 م).ص[264]

(1) د.امين السيد احمد لطفي،**المحاسبة والمراجعة الدولية** ،(الاسكندرية :الدار الجامعية للنشر ،2010 م).ص[264]

الممارسة أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر أو الشركات محلية ام دولية لتوفير وتحليل تقارير الموقف المالى و الأداء للشركة المحلية أو العالمية"[2]وعرف أيضاً "بأنه درجة من التنسيق أو التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية "[2]وعرف بأنه"عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدى إلي زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن هذه العملية تطوير مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الواجب تطبيقها فى مختلف دول العالم وذلك لزيادة فاعلية أسواق رأس المال"[3]ويرى آخرون "أن التناسق هو عملية زيادة إنسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وتخفيض المعايير المتناسقة من الإختلافات المنطقية وتحسين التوافق فى المعلومات المالية بين الدول المختلفة[6]وعرف التناسق "التوافق"ايضاً"بأنه الجهود العالمية والإقليمية الرامية الى تلاشي الفوارق بين نظم ومعايير المحاسبة.[4]، ويقصد به أيضاً الإحتكام لجملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي، وتهدف إلي إضفاء الإنسجام على الممارسات المحاسبية.

يستنتج الباحث مما سبق أن التوافق الدولى يعني تنسيق وتقريب الممارسات المحاسبية وأنظمتها بين الدول المختلفة عند إعداد التقارير والقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المختلفة بصورة منسقة يسهل مقارنتها على المستوى الدولى.

المعايرة الحاسبية

عرف المعيار "بأنه نموذج معترف به من السلطة للقياس، فبالتالى فأن المعايرة المحاسبية هي محاولات لوضع توحيد فى الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج أو النسخة المصرح بها من قبل السلطة.[4]

التوحيد Uniformity

---

(2) Wolk , H .I. Francis , J.R,&Tirney,M,G."**Accounting Theory** :A conceptual & Institional Approach ,(Ohioss outh.Western Publishing C O.Cincinnati,3rdend 1992).p527.

(3)د.ثناء القباني ،**المحاسبة الدولية** (الاسكندرية :الدار الجامعية للطباعة والنشر،2003 م).ص170

(4) د.محمد المبروك ابو زيد ،**مرجع سابق** ص268

تعددت التعريفات حول مفهوم التوحيد فى الأدبيات المحاسبية وذلك لأهميته، فقد عرفه احد الكتاب بأنه يشير إلى الحالة التى يكون فيها كل شيء منسق ومتجانس أو غير متباين فهى تحتوى التماثل الذى يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة[1] ويرى اخرون أن التوحيد هو فرض الأسس لدولة ما على الدول الاخرى[2] وعرف أيضاً بأنه"يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة فى كل الحالات.[3]

أهداف التوافق المحاسبي

تتمثل أهداف التوافق المحاسبى في:

1-تلبية إحتياجات المستثمر الدولي وغيره من المستخدمين لأغراض إتخاذ القرار

2-حل المشاكل والتغلب على الصعوبات التى تواجهه المستثمرون الدوليون والشركات المتعددة الجنسيات وشركات المحاسبة والمراجعة الدولية[4]

3-خفض تكاليف الإستقلال المتعلقة بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات في المناطق المختلفة[5]

فوائد التوافق المحاسبي

1-إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية والذى من شأنه القضاء على سوء الفهم السائد حالياً حول إمكانية الإعتماد على القوائم المالية الأجنبية مما يمكن معه إزالة اهم معوقات إنتشار الإستثمار الدولي.

2-زيادة درجة الثقة فى التقارير المالية فالشركة تستفيد من إعداد القوائم المالية بطريقة مفهومة، وبالتالى فأن الشركة الأم التي لها شركات تابعة فى الخارج سوف توفر الوقت والجهد لقلة عدد التسويات التى سيتم إجراؤها لحسابات الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية.

---

(1) د. محمد المبروك ابو زيد، مرجع سابق. ص 268.

(2) د.حكمت احمد الراوي، مرجع سابق. ص47.

(3) د.نبيه بن عبد الرحمن الجبر،د.محمد علاء الدين عبد المنعم ،**المحاسبة الدولية الاطار الفكرى والواقع العملى**(الرياض:الجمعية السعودية للمحاسبة 1998 م).ص35

(4) د.على جابر صالح ،**نحو اطار مقترح لتوفيق معايير المحاسبة العربية لترشيد قرارات الاستثمار** مؤتمر المحاسبة والرابع (الاسكندرية :كلية التجارة 11-19 سبتمبر 2004 م).ص441

(5) د.مدني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي المفهوم والمبررات والاهداف**، (جامعة:ورقلة، @ benbelghit hotmail.com 2012).p118

3-التحليل المالى للشركات سوف يكون أكثر سهولة، فالتوافق يزيد من عدد المطلعين على القوائم

المالية والمؤهلين لفحص القوائم المالية لبلد أجنبي الأمر الذى يمكن معه زيادة درجة ثقة الأفراد بالشركات الأجنبية وهذا سيزيد من حجم الإستثمار.

4-توفير الوقت والمال الذى يبذل حالياً فى توحيد وتجميع المعلومات المالية المختلفة عندما يوجد أكثر من مجموعة من التقارير المطلوب إعدادها وفقاً لقوانين او ممارسات محلية.

5-كما إن التوافق المحاسبي يجعل من الممكن تعزيز وجود المعايير المحاسبية عالية النطاق إلى أعلى مستوى ممكن وأن تكون متسقة مع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والقوانين المختلفة [1]

6- إن التنسيق المحاسبي الدولي يجعل من السهل قابلية المقارنة بين الشركات الدولية المختلفة مع بعضها البعض وتستفيد من التنسيق المحاسبي في عدة نقاط أهمها:

أ. تشابه أنظمة الشركات المتعددة الجنسية سوف يكون أسهل فى حالة التنسيق بين معايير وأسس وقواعد المحاسبة عالمية النطاق .

ب. إن التنسيق المحاسبي سوف يمكن المحاسبين بالشركات الدولية التى تحول أموالها فى العديد من الأقطار وأسواق رأس المال العالمية إلى فهم الإستثمارات الدولية فى تلك الدولة والمحاسبة عنها، كما يمكن فهم المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية لها وإمكانية تقييم القوائم المالية لتلك الشركات العالمية حيث الإندماج مع غيرها.

ويمكن للباحث تلخيص المنافع المحتملة من تحقيق التوافق الدولي في المعايير المحاسبية على النحو التالي:

1.تخفيض تكلفة الأنظمة والإدارات عن طريق إزالة الغموض في البيانات والمعلومات المالية المنشورة.

2.توفير المعلومات لأغراض الموازنات والتخطيط الإقتصادى.

3.تسهيل عمليات الإتصال وسرعة تبادل المعلومات بين الدول المختلفة.

4.زيادة الثقة بين المستثمرين الراغبين في التعامل مع الأسواق الأجنبية.

ومن هنا يمكن القول بأن التوافق الدولي في المعايير المحاسبية له ميزتان رئيسيتان هما:

---

[1] د.امين السيد لطفى، **مرجع سابق**. ص273

*إن الكثير من الدول يتيسر لها التجارة الدولية والنمو الإقتصادى.

*إن كفاءة أسواق رأ س المال العالمية سوف ترتفع من جراء تحقيق التوافق المحاسبيى الدولي

مبررات التوافق المحاسبي

تمثلت الدوافع وراء التوافق المحاسبي في النقاط التالية:

1.**توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات.**

بالرغم من النشاط التجاري الدولي القديم إلا أنه تطور نوع جديد من المؤسسات الدولية أهتمت بالإستثمارات الخارجية من أجل الأتي:

أ.القرب من مصادر التمويل.

ب.التنويع الجغرافي للإنشطة.

ج.المشاركة في عمليات التنمية والتعمير بعد الحروب التي شهدتها العديد من الدول.[1]

2.**تطور الاسواق المالية الدولية:**

يعد إنتشارالأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبح يتميز بها الإقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد عليها بشكل كبير ومباشر في تعبئة الادخار، ومواجهة الإحتياجات التمويلية التي تعبر عنها كل المؤسسات الإقتصادية بما تطرحه من أسهم للحصول على أموال تمكنها من رفع إستثماراتها، وما تطرحه الحكومات من سندات لتغطية العجز في ميزانيتها.[2] كما كان للأداء المالي الناتج عن تطور الهندسة والإبداعات المالية الحديثة الأثر الكبير في تطور الأسواق المالية، وثورة الإتصال والتكنولوجيا الرقمية التي ساعدت في ربط الأسواق العالمية والمتعاملين فيها[3]

3.**تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية الدولية:**

---

[1] قدي عبد المجيد،**فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية**"اطروحة دكتوراه، غير منشورة (الجزائر:جامعة الجزائر،1995م).ص116

[2] جبار محفوظ، **العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول النامية**، "مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة باتنة، العدد(7) 2010م).ص193

[3] ضياء مجيد الموسوي، **العولمة وإقتصاديات السوق الحر**(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2003م).ص35

[4] BAY,W,&BRUNS.H.1997:**PInformantion Financiere,des enterprise multinationals,**Comptabilite,Vuibert ed,p431.

من أبرز العوامل التي ساعدت علي تطور أشكال وطرق الإتصال المالي، للتقرب من المستثمرين الدوليين سواء كان أفراد او مؤسسات وطبيعة القيود التي تفرضها هيئات تسيير ومراقبة الأسواق المالية في دول مختلفة علي الشركات الأجنبية التي ترغب دخول أسواقها والقاضية بالإلتزام بالمعايير الوطنية المتعلقةبإعداد ونشر القوائم المالية في إطار سياسات الإفصاح الوطني التي
تعتمدها الدولة.[4]

مداخل اصدار المعايير المحاسبية:

تختلف البلاد في طريقة إصدار المعايير المحاسبية وتعتمد طريقة الإصدار أساساً على التالي:

1. شكل الطلب على المعلومات

2.عملية تنظيم المحاسبة .

توجد اربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة فى دول العالم وهى:

1-المدخل السياسي البحت

يعتمد ذلك المدخل على التشريع فى إصدار المعايير المحاسبية وهو منتشر فى القارة الأوربية فى"فرنسا، وأمريكا اللأتينية وينْتقد إستخدام ذلك المدخل لأنه:

- يعتبر أقل إستجابة للإحتياجات المتغيرة ولذلك فأن ذلك المدخل يتسم بالبطئ.
- إن تغيير القوانين إستجابة للتطورات الجديدة فى بيئة الأعمال يستغرق وقتاً طويلاً.
- يتأثر التشريع بالإعتبارات السياسية.
- عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات او المكونات.
- إن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل مستمر وفى هذا المدخل لا يمكن التغيير لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.

2-المدخل المهنى الخاص

بمقتضى ذلك المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين أنفسهم، وينتشر ذلك المدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتميز ذلك المدخل بإصدار معايير بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة فى التعديل لمواكبة الإحتياجات المتغيرة.

3/المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص

وفقاً لذلك المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والإلتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

4/ المدخل المختلط

طبقاً لذلك المدخل يقوم بإصدار معايير المحاسبة خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية وغيرها وهذا النوع منتشر فى اليابان، حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس إستشارى لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبيين القانونين.[1]

والإتجاه الحالى يعتمد على تحقيق التوافق وليس التوحيد حيث يتمثل الغرض منه في تخصيص مجال الإختيار بين السياسات المحاسبية.

المجهودات الدولية للتنسيق بين المعايير المحاسبية

فى ظل وجود تباين ناتج بين المعايير الوطنية المختلفة يتضح بجلاء التحدي الذى تواجهه مهمة التنسيق"Harmonization" ويمكن تقسيم المجهودات الدولية للتنسيق بين الجهات التي تمثل مهنة المحاسبة او مجموعات اخرى على النحو التالى:

1-لجنة معايير المحاسبة الدولية وهى تمثل مهنة المحاسبة.

2-منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وهي ممثلة لحكومات الدول الأعضاء.

3-مجهودات دولية أُخرى.

اولاً: لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee

تعتبر من أكثر الجهات الدولية نشاطاً وبروزاً فى تحمل المسئولية المرتبطة بنشر معايير المحاسبة الدولية. والغرض من تلك المعايير أن يتم تطبيقها على كافة بيئات الأعمال، وتعتبر تلك اللجنة هى الواضع الوحيد لمعايير المحاسبة الدولية وقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فى عام 1973م بموجب إتفاقية بين المنظمات المهنية للمحاسبة لعشرة بلاد "استراليا كندا، فرنسا، المانيا، إيرلندا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

تتكون عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية من "138" منظمة مهنية للمحاسبة تمثل "112" بلد وتتضمن المنظمات الأعضاء من مليونين محاسب عبر دول العالم .[1]

أهداف اللجنة

تتمثل الأهداف المحددة للجنة معايير المحاسبة الدولية كما جاءت فى دستورها فيما يلي:

---

(1)د.امين السيد لطفي **مرجع سابق** ص 269-270

[1] د.امين السيد **مرجع سابق** ص283-283

1. وضع ونشر المعايير المحاسبية بغرض إستخدامها عند إعداد القوائم المالية ولتشجيع درجة قبولها والعمل بموجبها عالمياً بشكل واسع النطاق.

2.العمل على تحسين التنسيق بين المعايير المحاسبية والإجراءات المرتبطة بعرض القوائم المالية[2]

3.تجانس المعايير المحاسبية عن طريق مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن الرغبة فى التجانس المحاسبي أصبحت قضية هامة خضعت للمناقشة لعقود عديدة لمنظمى الأسواق والهيئات المحاسبية. ومع ذلك ففى السنوات العشرين الأخيرة فقد كان هنالك ضغوط وإهتمامات كبيرة لتوحيد وتنميط المعايير. وقد ساهمت العديد من العوامل فى ذلك لعل أهمها العولمة المتزايدة للأسواق المالية. عموماً إن الحاجة لوجود معايير محاسبية دولية متجانسة قد تم تشجيعه أيضاً فيما بين اسواق رأس المال، حيث أن اسواق رأس المال الدولية ترى إن القدرة على قبول معايير محاسبية دولية تمكنها من التنافس على نحو أكثر فعالية.

ثانياً: منظمة التعاون والتنمية Organization For Economic Co-Operation & Development(OECD)

تأسست منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فى عام 1961م وتضم تلك المنظمة عدد"30"من الأعضاء الحكوميين، وعلى الرغم من أن منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لديها عضوية دولية محدودة. إلا أن الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة بالعالم تأسست فى البلدان الأعضاء بالمنظمة، وتقوم دول تلك المنظمة بإنتاج ثلثي المخرجات الإقتصادية للعالم.

أهداف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

-تعزيز النمو والتنمية الإقتصادية فى البلاد الأعضاء.

-تنشيط التجارة الدولية بين الأعضاء بالإضافة الى كونها بمثابة بيئة تبادل للمعلومات لأعضائها. -تعمل المنظمة كمنتدى للبلاد والأعضاء للمشاركة فى المعلومات الإقتصادية الهامة.

-مناقشة القضايا ذات المصالح المتبادلة بالإضافة الى محاولة توفير الحلول للمشكلات الشائعة.

وتمثل مجهودات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تجاه التنسيق وتوفيق معايير المحاسبة الدولية جزء من تركيز المنظمة تجاه النمو والتنمية الإقتصادية، ويمكن القول بأن المساهمة

---

[2] د.امين السيد **مرجع سابق** ص292

القيمة لتلك المنظمة تتمثل فى دراستها المحلية عن التطبيقات المحاسبية فى البلاد الأعضاء وتقييماتها عن التباين والإتساق لمثل تلك التطبيقات المحاسبية. [1]

ثالثاً:المجهودات الدولية الاخرىOther International Efforts

هنالك الكثير من التنظيمات والكيانات الدولية الأخرى التي ترتبط بعملية التنسيق والتوفيق بين المعايير المحاسبية ابرزها:

1-**المنظمة الدولية لبورصة الاوراق المالية:**

International Organization Of Securities Commissions (IOSCO)

تهتم تلك المنظمة بالأسهم الأجنبية المقيدة ببورصات الأسهم الوطنية، إن أثار مجهودات تلك المنظمة تجاه تنسيق معايير المحاسبة والمراجعة، تتطلع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) الى لجنة معايير المحاسبة الدولية لتقديم معايير محاسبة دولية ذات قبول متبادل لإستخدامها فى طرح الأوراق المالية للشركات متعددة الجنسيات .

في يوليو 1995م توصلت كل من المنظمة(IOSCO)ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الى إتفاق للعمل معاً من أجل تحقيق التنسيق بين معايير المحاسبة. وقد قامت لجنة المنظمة الدولية بتعديل معاييرها من أجل إرضاء المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية كما إن الشركات التى تعمل فى البلاد الأعضاء بتلك المنظمة والذين يتبنون معايير المحاسبة الدولية سيكونوا قادرين على تقيد أوراقهم المالية فى أسواق رأس المال العالمية.

2-**منظمة مجموعة الأربعة بالإضافة الى واحد(G4+1)**

تضمنت تلك المنظمة أساساً منظمات لوضع معايير المحاسبة من اربعة أقطار هى"استراليا، كندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم دعوة لجنة معايير المحاسبة الدولية للمشاركة فى مناقشات تلك المجموعة، وهذا يوضح كيفية تحديد اسم تلك المنظمة على أساس إنها مجموعة تتكون من اربعة دول بالإضافة الى واحد وتعتبر المجموعة من أكثر المجموعات تأثيراً فى العمل تجاه تنسيق المعايير المحاسبية. [1]

معوقات التوافق المحاسبي

---

[1] د.امين السيد **مرجع سابق** ص299

[1] د. امين السيد لطفى **مرجع سابق**. ص301

يتعين معرفة معوقات التوافق المحاسبي الدولي لأنه يعطى تصور عن مدى تعقيد ذلك التوافق والمشاكل التى تواجه المحاسبين الذين يعملون في البيئة الدولية أبرزها ما يلي:

1/ **القومية** Nationalization:

من صور القومية رفض الممارسات السائدة فى بلد آخر بدون الأخذ فى الإعتبار المزايا النظرية والتطبيقية التى يمكن أن تقدمها تلك الممارسات. وتظهر تلك الحالة عادة فى بعض الدول النامية عندما يتم النظر الى المعايير المحاسبية الدولية المصدرة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية على أنها متحيزة للممارسات المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وينظر الى تلك المعايير المحاسبية الدولية أنها لا تعطى الإهتمام الكافٍ لإحتياجات البيئة المحلية للدول النامية وبالتالى فأنها تعتبر غير ملائمة وغير كافية لتلبية تلك الإحتياجات والحقيقة الثابتة أن بعض الدول النامية تفتقد الى المحاسبة المتطورة وبالتالى فإنها ليس لديها إلا القليل الذى يمكن أن تقدمه لعملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية. كما أن التوافق الدولي ينتج عنه تكاليف مختلفة للمهنيين وتكاليف سيادية، كأن يفقد الدول بعض سيادتها الوطنية عندما تعتمد فى حساب الضرائب النوعية على أرقام محاسبية مفروضة من الخارج. اما الدول المتقدمة فصور القومية غالباً ما تظهر فى رفض تلك الدول لتغيير المعايير المحلية الخاصة بها وفى هذه الحالة قد تكون المعايير المحلية الوطنية أعلى درجة من المعايير المحاسبية الدولية من ناحية ملائمتها للبيئات المحلية وتحقيق المتطلبات الخاصة بها. ويمكن حل تلك المشكلة بتحقيق التوافق على المستوى الإقليمي.

2- **مجموعة المستخدمين المعنيين** Interested User's

لا يوجد إتفاق على إحتياجات مجموعة المستخدمين او وجود ترتيب لها ومن ثم فقد تكون هنالك صعوبات فى تحقيق تقدم ملحوظ تجاه إنجاز التوافق الدولى. فالأهداف المختلفة للمستخدمين الذين ينظروا للمعلومات المحاسبية بأنها يجب أن تخدمهم سوف ينتج عنها إستمرار وجود النماذج المختلفة التى تطورها لتوفير تلك الإحتياجات من المعلومات.

3-**النظم القانونية** Legal Systems

في الحالات التى يتم فيها إعتماد معايير المحاسبة على نظم قانونية رسمية يكون تحقيق التوافق الدولي فى التقارير المالية المبنية عليها يتطلب تغيير للتشريعات هذا ما لا تفعله أغلب الحكومات

او أن تقوم الوحدات الإقتصادية بإصدار مجموعتين منفصلتين للتقارير المالية تكون واحدة لتلبية الإحتياجات والمتطلبات القانونية والأخرى وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها. [1].

4-اختلاف نقاط البدء

إن المستويات المختلفة لتأثير النظام القانوني لأحد البلدان على معايير المحاسبة تمثل واحد من العوامل التى تدل على إن الدول متجهة فى مسار تحقيق التوافق المحاسبي الدولى من نقاط بدء مختلفة. وعملية تحقيق التوافق يجب أن تأخذ في الحسبان التطور التاريخى للمحاسبة. ومن ثم فمن الأهمية أن يعرف أنصار التوافق الدولي أن الدول مختلفة الأوضاع وهذا الأمر هام عند مقارنة الدول النامية والدول المتقدمة حيث أن إستخدام الأنظمة ذاتها فى دول معينة لا يستلزم منه أن

تكون تلك الدول فى نقطة البدء نفسها ولا معدل التقدم نفسه فى عملية التوافق الدولى.

5-الخلافات بين التنظيمات:

توجد العديد من الأختلافات فى الأهداف والطموحات فيما بين التنظيمات العامة والخاصة والتى لها علاقة بعملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، فمن الضروري معرفة أنه ليس لتلك التنظيمات نفس الأتجاه او القوة تجاه تحقيق التوافق الدولى، فكل منها لها فكرتها الخاصة بها والتى بناء عليها يتم التركيز على التوافق المحاسبي الدولي وتعمل لتحقيق منافعها وهذا يعنى أن لديهم توقعات مختلفة للممارسات المحاسبية المناسبة وكذلك بالنسبة للإفصاح المالي.

6-الهيئات المحاسبية المهنية

ليس هنالك فائدة كبيرة من تطوير ممارسات محاسبية متوافقة الأ اذا كان هنالك هيئة محاسبية مهنية فعالة ومؤثرة سواء من القطاع الخاص او مرتبطة بالحكومة فبعض الدول خاصة النامية والتى تفتقر لوجود مثل تلك الهيئة يكون من الصعوبة بمكان أن يتم المضى قُدماً في عملية التوافق المحاسبي.

7-القصور في تعريف اهداف القوائم المالية

---

[1] د.امين السيد **مرجع سابق**. ص 276

هنالك قصور في وجود تعريف متفق عليه لأهداف القوائم المالية هذا الإختلاف فى تحديد أهداف القوائم المالية يعتبر من أسباب الإختلاف الواسع فى الممارسات المحاسبية الوطنية ومن العوائق فى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

8-القوانين المحلية المتعارضة

إن التعارض بين قوانين الضرائب وقوانين الشركات المحلية تعوق تحقيق التوافق المحاسبي الدولى وأن تأثير هذا العائق قد يكون مضاعفاً عندما تكون هذه القوانين متعارضة في نفس البلد فطالما أن نظم تحصيل الضرائب مختلفة دولياً ولا توجد أي محاولات من الحكومات لتوحيد النظام الضريبي يظل هذا العائق حائلا امام التوافق المحاسبي الدولي[1].

9-القصور فى الإلتزام بالتنفيذ

لاشك أنه بدون وجود قانون دولي قوى يدعم تحقيق التوافق المحاسبي الدولى فأن أى هيئة دولية مصدرة للأنظمة سوف تواجه صعوبات متعددة، فلجنة معايير المحاسبة الدولية والتى تعتبر المساهم الأقوى فى عملية التوافق المحاسبي تفتقد هذه القوى القانونية. ولهذا فأنه من الضرورى أن يؤخذ فى الإعتبار وجود سلطة تلتزم بتنفيذ تلك المعايير والتعليمات وكذلك ضرورة تنسيق الجهود بين الحكومات والهيئات المهنية

10-الإختلافات البيئية والثقافية بين الدول

تمثل الإختلافات البيئية الثقافية بين الدول عائقاً أمام تطوير معايير المحاسبة الدولية، فجهود تحقيق التوافق المحاسبي لابد لها من الأخذ في الإعتبار الإختلافات وأن تعطى الإهتمام الكافى لتأثير البيئة الثقافية على الإفصاح المالي. ويعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة فالديانات عموماً والدين الإسلامي على وجه الخصوص لديها الفرص لزيادة التأثير الثقافى فى سبيل تحقيق التوافق المحاسبي الدولي. كذلك اللغة تعتبر عائقاً من عوائق المحاسبة الدولية لكنها من العوائق التى يمكن التغلب عليها. [2]

يستطيع الباحث تلخيص معوقات التوافق المحاسبي الدولى في النقاط التالية:

1-إختلاف إحتيجات المستخدمين على المستوى الإقليمى والدولى.

---

[1] د.امين السيد **مرجع سابق** 279-280

[2] د.امين السيد **مرجع سابق** ص 282

2- العوامل البيئية المحيطة بالبلد المعنى سواء كانت عوامل إقتصادية او إجتماعية او سياسية او ثقافية.

3-إختلاف اللغة والعقيدة حيث لا يمكن تطبيق بعض المعايير الدولية في الدول الإسلامية لطبيعة هذه الدول ورفضها التعامل بسعر الفائدة (الربا) وهذا ما تتميز به بعض المعايير الدولية فتحريم الربا يزيد من تعقيد تحقيق التوافق المحاسبي الدولى.

4- القوانين والتشريعات المختلفة والمتعارضة حيث لا توجد قوانين وتشريعات فى بعض الدول النامية الأمر الذى يؤدى الى تعارض قضايا التقارير المالية.

5-عدم وجود جهة قانونية تلزم الدول بتحقيق التوافق المحاسبي.

6-الإختلاف في تحديد أهداف القوائم المالية حيث لا يوجد إتفاق في تعريف أهداف القوائم المالية.

7-عدم الإهتمام بالتطور التاريخي للأنظمة المحاسبية في بعض الدول.

المبحث الثاني

الإطار العام للمعايير المحاسبية

نشأة وتطور معايير المحاسبة :

في ضوء الحاجة المتزايدة لتوحيد تقارير المحاسبة بين دول العالم والأسواق المالية المختلفة والإجراءات العملية التي بدأ إتخاذها نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية في معظم دول العالم فقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB"على تطوير معايير المحاسبة الدولية لتحقيق التكامل بين أسواق رأس المال وبالتالي زيادة حجم الإستثمارات، وتحقيق معدلات تنمية مرتفعة وتنبع أهمية المعايير المحاسبية من أنها لها دوراً مهماً بالنسبة للشركات لما لها من تأثير في تشكيل توزيع الدخل والثروة، وإدراك المخاطر[1]. ويمكن القول أن هنالك رغبة مزدوجة من قبل الشركات او معدي التقارير المالية، ومن قبل مستخدمي التقارير المالية في الحصول علي

(1)Ortese,Helen Irvin(2010),"**Investigating International Accounting Standards setting** Corinn
The Black box of IFRS6" Research In Accounting Regulation vol.22,p.87.

(2). Luzi Hail :et al.(2010**),"Global Accounting Convergence and the potential Adoption of IFRS by U.S Conceptual Underpinnings &Economic Analysis** ",Accounting Horizon,Vol.24(No.2),p.335

معلومات محاسبية ذات جودة عالية، والذي من شأنه أن ينعكس على الحد من عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين والذي يؤدى الى زيادة سيولة الأسواق المالية. وتخفيض تكلفة رأس المال حيث أن المستثمرين سيطلبون عائداً مرتفعاً على الأوراق المالية الأقل سيولة. وتخفيض التقديرات بشأن المخاطرة، حيث يكون من السهل علي المستثمرين تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، مما يؤدى الى تخفيض معدل العائد المطلوب على مستوى الإستثمار الفردى وكذلك على مستوى علاوة المخاطرة للسوق ككل. وتحسين عملية إتخاذ القرار من قبل الإدارة، وزيادة كفاءة القرارات الإستثمارية، فالتقارير ذات الجودة العالية من شأنها تخفيض حالة عدم التماثل في المعلومات مما يؤدى الى تسهيل مراقبة الأطراف الخارجية للمنشأة. والحد من مشاكل الوكالة، فالإفصاح عن الأداء التشغيلي وترتيبات الحوكمة من شأنها وضع الحدود الدنيا للمعلومات التى تساعد المستثمرين الخارجيين في تقييم الكفاءة الإدارية، وبالتالي تخفيض تكاليف المراقبة، مما ينعكس علي تخفيض تكاليف الوكالة وتنشيط التقارير المالية من خلال معايير المحاسبة الدولية تؤدي الى خفض تكاليف العمليات فيما يتعلق بالعقود التي ترتبط بشروط خاصة بالتقارير المالية مثل نسب الربحية او الرافعة المالية.[2]

يعتبر تطوير المبادئ والممارسات المحاسبية مطلباً أساسياً لكي تتمشى مع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ذلك لأن المحاسبة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها، فأنه من الضروري الإهتمام بوضع وتطبيق المعايير المحاسبية، كما أن هنالك العديد من الأسباب تدعو الي تطوير المعايير المحاسبية أهمها، تحقيق عدالة القوائم والتقارير المالية في مواجهة الإحتياجات المتعارضة لمستخدمي هذه القوائم.[1]في الفترة قبل بداية القرن العشرين لم يخرج الفكر المحاسبي عن إطار التطبيق العملي وذلك بسبب متطلبات الحياة العملية والواقع الذي كان سائداً ومسيطراً آنذاك متمثلا في الوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وسيطرة ملاك المشروع وشركات الأشخاص، ولكن بعد ظهور الشركات المساهمة والشركات متعددة الجنسية ظهرت

---

[1] – د حسين مصطفى هلالي،**مبادئ المحاسبة المالية والمحاسبة لغير المحاسبين** (القاهرة دار النهضة العربية 2001 م)،ص 242.

[2]– د رضوان حلوة حنان ،**تطوير الفكر المحاسبي**(عمان مكتبة دار الثقافة 1997 م)،ص 94.

[3]– د امين السيد احمد لطفي ،**المحاسبة المالية للشركات المتعددة الجنسية** (الاسكندرية:الدار الجامعية 2004 م)،ص 429.

[4] –د محمد عبد العزيز حجازي وآخرون ،**تحليل ونقد القوائم المالية** (القاهرة :مطبعة التعليم المفتوح 1993 م)،ص 28.

[5]–رونالد كيسو ،وجيري ويجانت،تعريب د.احمد حامد حجاج ،**المحاسبة المتوسطة** (الرياض:دار المريخ للنشر 1420 ه– 1999م)،ص 2.

الحاجة الي وضع مبادئ ومعايير محاسبية تحكم عمل هذه الشركات [2]، وقد أصبحت الحاجة ماسة الي المعايير بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وإنتشار الشركات متعددة الجنسيات العملاقة، بالإضافة الي تزايد الطلب العالمي علي السلع والخدمات[3]. كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في الإهتمام بموضوع المعايير المحاسبية[4] فقد أُنشأت هيئة تداول الأوراق المالية سنة 1934م في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الكساد العظيم في الثلاثينات، الذى نتج عنه إنهيار واسع في منشآت الأعمال وأسواق الأوراق المالية، فقد شجعت هيئة الأوراق المالية منذ إنشاءها على إنشاء جهة مهنية لوضع المعايير المحاسبية لأنها إعتقدت أن المهنة لديها من الموارد والخبرة مايكفي لوضع المعايير المحاسبية، ونتيجة لذلك فقد إنحصر وضع المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة في الجهات المهنية سواء عن طريق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين او مجلس معايير المحاسبة [5].

وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تكثيف الجهود المتخصصة لتطوير المعايير المحاسبية منذ الثلاثينات من القرن الماضي وحتى الآن، وترجع تلك الجهود الي ما قام به المعهد الإمريكي للمحاسبين القانونيين من إثراء الأدب المحاسبي بتناوله الكثير من المشكلات المحاسبية المعاصرة عن طريق الدورية الشهرية التي يقوم بإصدارها.

كما أن تلك الجهود لتطوير المعايير المحاسبية تمت عن طريق الكثير من اللجان والدراسات والمجالس والتفسيرات والهيئات والمنظمات.[1]

في بريطانيا بدأ وضع المعايير المحاسبية في عام 1942 م عندما قام معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز بإصدار توصيات عن المبادئ المحاسبية هذه التوصيات اراد لها أن تكون دليلاً عاماً لأعضاء المهنة[2]وقد تحركت عملية وضع المعايير البريطانية من التوصيات للمبادئ المحاسبية التي أصدرها معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز التي تكون لجنة توجيهات معايير المحاسبة المالية والتي سميت فيما بعد بإسم لجنة معايير المحاسبة. [3]

---

(1) . د.حسين مصطفى هلالي ،**مرجع سابق** .ص 25-26

(2) د.محمد عبد العزيز حجازي وآخرون **مرجع سابق** .ص 28

(3) -فرديك تشوي وآخرون تعريب د.محمد عصام الدين ذايد ،**المحاسبة الدولية** (الرياض :دار المريخ للنشر 1425ه-2004 م).ص[111]

(4) د.نبيه بن عبد الرحمن الجبر ،ود .محمد علاء الدين عبد المنعم المحاسبة **الدولية الاطار الفكري الواقع العملي** (السعودية :إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ،الاصدار الخامس عشر 1419ه-1998م).ص89-90

وفي عام 1970م قام المهنيون بإنشاء منظمة للتنظيم الخاص تحت إسم لجنة إدارة المعايير المحاسبية وفيما بعد سميت بلجنة معايير المحاسبة، والغرض من هذه اللجنة هو تطوير بيانات معايير الممارسات المحاسبية. ولقد صدرعن هذه المنظمة خمس وعشرون بياناً حتى عام 1990 م عندما أُنشئ إطار جديد لإصدار المعايير هو مجلس معايير المحاسبية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والذى لديه سلطة إصدار معايير التقارير المالية.[4]

اما فيما يتعلق بنشأة وتطوير المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فأن نشأة مفهوم معايير المحاسبة الدولية كانت في عام 1904م في المؤتمر الدولي الأول المنعقد في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية إتحاد جمعيات المحاسبين القانونين الأمريكية، ثم توالت المؤتمرات الدولية للمحاسبين لمناقشة وضع مهنة المحاسبة عموماً والمعايير خصوصاً، ويمثل المؤتمر التاسع المنعقد في باريس سنة 1967 م اول محاولة جادة في تدوين المعايير المحاسبية حيث نتج عنه تشكيل لجنة التعاون الدولي لمهنة المحاسبة، وهذه الأخيرة أقرت إنشاء لجنة معاييرالمحاسبة الدولية.

يرجع تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية الي عام 1973م في لندن بمعرفة التنظيمات المحاسبية في كل من " استراليا، كندا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، هولندا، المكسيك، بريطانيا، ايرلندا، والوليات المتحدة الامريكية"[1]ومنذ عام 1973م أصبحت جميع التنظيمات المهنية الأعضاء في الأتحاد الدولي أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية وبلغ عدد أعضاء هذه اللجنة أكثر من (150) تنظيم تمثل أكثر من (130) دولة تقوم اللجنة بإصدار معايير المحاسبة المالية، وبلغت مجمل المعايير التي أصدرتها اللجنة عام 1999م(40) معياراً.[2] إن لجنة معايير المحاسبة الدولية ليست الهيئة الوحيدة التي تعمل علي إعداد المعايير المحاسبية وتطبيقها علي المستوى الدولي، إذ أن هنالك العديد من الهيئات التي تعمل علي إعداد المعايير المحاسبية، فقد أولت هيئة الأمم المتحدة إهتماماً بالمعايير المحاسبية منذ عام 1972م، فقامت بمشروع كبير لجمع البيانات المتعلقة بالأنشطة المتعددة للمنشآت متعددة الجنسيات وإنشاء معايير دولية تتعلق بإصدار التقارير المالية مع التركيز على الإفصاح عن عمليات هذه الشركات. وفي عام 1976م

(1) د.وليد زكريا صيام، **ايجابيات وعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن**، (عمان: مجلة الجامعة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد الاول، العدد الثاني 2005م).ص282.
(2) د.يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر 2001م)،ص29.
(3) دنبيه بن عبدالرحمن الجبر، ود.محمد علاء الدين، مرجع سابق، ص62-ص63.
(4) د.وليد صيام، مرجع سابق،ص283ص284

أسست الأمم المتحدة مجموعة خبراء المعايير الدولية المحاسبية، وفي عام 1977م نشرت تقريراً يقدم إقتراح بزيادة الإفصاح عن العناصر المالية وغير المالية للمنشآت الدولية، وفي عام 1979 م تقدمت هيئة الأمم المتحدة خطوة أُخرى، وذلك بتأسيس مجموعة عمل حكومية لخبراء المعايير المحاسبية الدولية، وكان الهدف منها تحقيق التوافق الدولي للمعايير.[3]

هذا وقد أدركت دول عديدة أهمية إصدار المعايير المحاسبية لتكون الأساس في تحديد الأحداث المالية وقياسها وإيصال نتائجها للمستفيدين، فعلى صعيد القارة الآسيوية، فقد تم إنشاء إتحاد محاسبي آسيا والباسفيك عام 1976 م وكان الهدف من إنشائه وضع معايير محاسبية متفق عليها بين المحاسبين يتم تطبيقها في الدول الأعضاء فيه، وفي عام 1977م أُنشئ في بانكوك إتحاد المحاسبين الآسيوين وكانت الغاية من إنشائه إصدار معايير محاسبية قابلة للتطبيق في الدول الاسيوية، وقد أصدر اول مجموعة من المعايير سنة 1979 م، ويضم في عضويته تسعه وعشرون منظمة آسيوية في إحدى وعشرين دولة.[4] وفي عام 1977 م أسست جمعية أمم جنوب شرق أسيا إتحاد المحاسبين من الهيئات المحاسبية في رابطة دول جنوب شرق أسيا والتي تضم

"اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلاند وقد عقدت أول مؤتمر لها عام 1978 م وفي عام 1979 م أصدر الإتحاد اول معايير محاسبية وفي عام 1980 م أصدر اول معيار للمراجعة، وفي أفريقيا تأسس مجلس المحاسبة الإفريقي عام 1979 م ويضم 27 بلداً افريقياً ويهدف هذا المجلس الي إيجاد التوافق بين الأنظمة المحاسبية للدول الأفريقية، وكذلك تشجيع الدول الأعضاء على القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية.[1]

في عام 1981 م أنشآت لجنة الإستثمار الدولي للشركات المتعددة الجنسية فريق عمل للمعايير المحاسبية لدراسة محاولات قامت بها هيئات خاصة ومؤسسات دولية من أجل تحسين إمكانية المقارنة والتوافق بين المعايير المحاسبية. وفي عام 1982م تم توقيع إتفاقية إلتزامات مشتركة

---

(1) د.محمد المبروك ابو زيد،**مرجع سابق** ص 283 –284

(2) د.امين السيد احمد لطفي ،**مرجع سابق** .ص 433

(3) طارق عبد العال حماد ،**موسوعة معايير المحاسبة** (إلا كسند ريه :الدار الجامعية 2002–2003 م).ص 18

(4) د.عصام الدين محمد متولي ،**دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان** (الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة ،2004–2005 م).ص 225

مستقلة بين الإتحاد الدولي للمحاسبين ولجنة معايير المحاسبة الدولية، بموجبها يعترف الإتحاد بأن اللجنة هي الجهة الوحيدة في العالم مختصة بوضع المعايير المحاسبية الدولية[2] وفي عام 1983م ضمت لجنة معايير المحاسبة الدولية كافة الهيئات التي هي أعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين.[3]

وفي إطار إهتمام هيئة معايير المحاسبة الدولية مع هيئة الأسواق المالية العالمية بذلت الهيئة جهوداً إستمرت لعدة سنوات، ففي عام 1994م أُعد مشروع لتطوير وبناء معايير محاسبية ووضع إطار مفاهيمي لتحديد شكل القوائم والتقارير المالية لتلبية إحتياجات الأسواق المالية، وفي عام 1996م أصدر الكونجرس الإمريكي قانون خاص أسماه الوصول الي معايير محاسبية عالمية مشتقة وعالية الشفافية تساعد في إيجاد القبول العام من كافة المتعاملين في الأوراق المالية [4] في مايو 1997م عقد مؤتمر معايير المحاسبة الدولية في دبي حيث تم التوصل الي إعلان دبي الذى نص على "أن مصلحة الوطن العربي أن يتبنى إعتماد المعايير المحاسبية الدولية لأغراض تقارير الإبلاغ المالية في تاريخ لا يتجاوز نهاية العام 1998م وهو الموعد المتوقع لإعتماد المعايير الأساسية من قبل الإتحاد الدولي للبورصات والأسواق المالية "IOSCO" وإستخدامها كأساس لإدراج الأوراق المالية في السوق عبر الحدود.[1]

في عام 2000 م أعلنت اللجنة الأوربية عن خطة تقضي بإستعمال معايير المحاسبة الدولية في دول الإتحاد الأوربي بحلول عام 2005 م.[2]

في مجال نشأة وتطور المعايير المحاسبية عربياً، فقد شهدت الكثير من الدول العربية جهوداً مكثفة لتطوير المعايير سواءً من ناحية ما تقوم به حكومات تلك الدول من تدخلات بإصدار بعض القوانين واللوائح والمراسيم، او من ناحية ما تقوم به بعض الجمعيات والإتحادات المهنية العربية ودور بعض الدول العربية التي كان لها نشاطاً مميزاً في تطوير المعايير المحاسبية.

ففي عام 1965م تأسست الجمعية العربية للمحاسبين القانونين وتتكون عضويتها من الهيئات المهنية بالدول العربية، وقد عقدت اول مؤتمر لها في نفس العام، وأصدرت في عام 1970م اول معيار للمراجعة [3].

---

[1] عبد العال ابراهيم علي ،**اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الافصاح والعرض للقوائم المالية**،(الخرطوم:جامعة السودان رسالة ماجستير غير منشورة 2007 م).ص 225

(2)د.امين السيد لطفي، **مرجع سابق** .ص 434

(3)د.محمد المبروك ابو زيد ،**مرجع سابق**.ص 287

وفي عام 1971 م تأسس الإتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين العرب بالقاهرة، ثم أنتقل الي بغداد في عام 1979م، وقد أولى الإتحاد إهتماماً بالمعايير المحاسبية من خلال المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق الذى أنشاء لجنة خاصة للبحوث والمعايير. قامت اللجنة بدراسة لإعداد معيار يعالج المخزون، كما شكل لجنة لإعداد معيار يعالج محاسبة التضخم عام 1982م، ولم ينتشر هذين المعيارين او إستخدامهما، كما تم تشكيل لجنة لإعداد المعايير المحاسبية في ضوء المعايير الدولية ولم يلحظ أثر ملموس لنشاط هذه اللجنة.[4]

ولعل من الدول العربية التي بدأت الأخذ بإنشاء وتطوير المعايير بإعتبارها الرائدة في تطوير مهنة المحاسبة هي المملكة العربية السعودية التي بدأت برنامجاً طموحاً في تطوير معايير مهنية محلية منذ عام 1980م، وإنتهت بإصدار معايير للمحاسبة والمراجعة والإفصاح، وتبنت المعايير الأمريكية في كل ما لا يوجد له نص في المعايير السعودية بعد الأخذ بعين الإعتبار ظروف وبيئة المملكة في الإعتبار[1]. وفي إطار البرنامج الطموح هذا، حظي القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية بأهمية كبرى في مجال المعايير المحاسبية، حيث صدر قرار محافظ النقد السعودي الخاص بضرورة إسترشاد المصارف التجارية العاملة في المملكة بتطبيق معايير المحاسبة المرفقة بالقرار وذلك عند إعداد قوائمها المالية، وتشمل تلك المعايير، معيار الإتجار والإستثمار في الأوراق المالية، معيار القروض ومعيار العرض والإفصاح العام، معيار الودائع ،معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، معيار العملات الأجنبية، معيار القوائم المالية الموحدة والإستثمار في الشركات التابعة، كما ألزم القرار بضرورة الإلتزام بتلك المعايير إعتباراً من العام المالي 1992 م.[2]

وفي مصر بدأ الإهتمام بموضوع المعايير بشكل منظم مع نهاية عام 1986 م، وكانت البداية المصرية من داخل جهود المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين حيث تبنت لجان صياغة المعايير المحاسبية المصرية أُسلوباً يدل علي عدم الإبتعاد من المعايير الدولية المحاسبية. [3]

---

(4)د. وليد زكريا صيام،**مرجع سابق**،ص 4

(1)معهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية ، **ندوة تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة في دول الامارات العربية** (الامارات العربية ،مطبعة معهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية ،1995 م)،ص 17 .

(2)د.عبد الرحمن ابراهيم الحميد ،**مرجع سابق**، ص 226 –227.

وقد أصدرت وزارة الإقتصاد المصرية معايير المحاسبة المصرية في سنة 1997م، وكذلك سعى الجهاز المركزي للمحاسبات للعمل على الحد من الأختلافات في إجراء المعالجات المحاسبية المختلفة، فأصدر رئيس الجهاز قرار سنة 1996م بإعتماد مجموعة من المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وقد تم تطبيق هذه المعايير بالفعل اعتباراً من 30 / 6 / 1997 م[4].

في الكويت كان لوزارة التجارة والصناعة وديوان الحسابات دوراً كبير في الإرتقاء بمستوى مهنة المحاسبة والمراجعة وتطويرها، ويتمثل ذلك فيما تم إصداره من قرارات وقوانين لملاحقة التطور بالمبادئ والمعايير المحاسبية، وذلك من خلال قانون الشركات لسنة 1960 م، وقانون مزاولة مهنة مراقب الحسابات لسنة 1980م والمبادئ المحاسبية بالقرار الوزاري لسنة 1986 م وإنشاء لجنة فنية دائمة لوضع القواعد والمعايير المحاسبية لسنة 1986 م والمبادئ المحاسبية الواجبة الإتباع بالقرار الوزاري لسنة 1987 .[1]

في الأردن ليس هنالك معايير محاسبية خاصة بها ألا أنه قد أوصت هيئة المحاسبين القانونين الأردنيين بتبني المعايير الصادرة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية ليكون العمل بها إبتداً من يناير 1990 م[2]

اما نشأة وتطور المعايير المحاسبية إسلامياً فكانت بداية الأهتمام بإعداد معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية منذ عام 1987 م من خلال دراسات قدمت لهذا الغرض تم تجميعها في خمسة مجلدات أودعت في مكتبة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، وقد نتج عن تلك الدراسات إنشاء هيئة المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتم تسجيلها في دولة البحرين 1411/09/12ه الموافق 1991/03/27م [3]،بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى الي الربح، وتهدف الي تطوير الفكر المحاسبي والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن طريق إعداد المعايير، وإصدارها، وتفسيرها، ومراجعتها وتعديلها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وقد أصدرت الهيئة حتى يونيو 1991م

---

(3) – د. محمد ابراهيم حجازي وآخرون ، **مرجع سابق** ،ص 29.

(4)– د. احمد فرغلي وآخرون ، **النظام الموحد**، (القاهرة :مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،2003 م)،ص 63.

اثني عشر معياراً محاسبياً، وملحقاً متضمناً ثلاثة معايير في المراجعة، وثلاثة معايير من الضوابط، وميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي[4]

اما على المستوى المحلي، فالسودان كغيره من الدول العربية ودول العالم الثالث لم تكن لديه إسهامات فكرية تذكر في مجال المحاسبة، بل يتلقى الفكر المحاسبي وتطبيقاته من الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال، وبعد فترة قصيرة تم تكوين لجنة من مجلس المحاسبين القانونين السودانيين في عام 1988 م تحت اشراف المراجع العام مهمة هذه اللجنة اصدار معايير محاسبية

تتناسب مع المتطلبات المحلية[1] قامت اللجنة بوضع أكثر من 30 معياراً تختص بالمحاسبة بينما لم تجد معايير المراجعة حظها من الإهتمام، ولم تصاحب هذه التجربة منذ ذلك التاريخ أي محاولة لإيجاد معايير محاسبية ومعايير للمراجعة، بالرغم من أن السودان قد شهد تغيرات كثيرة وواسعة في شتى المجالات الإقتصادية، شملت القطاعين الخاص والعام، وذلك بصدور عدد من القوانين التي تنظم العمل الإستثماري بالبلاد وكذلك القوانين الضريبية وتغيير العملة السودانية, وإنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما ظلت صياغة المعايير جامدة ولم تطرأ عليها أي تغيرات تناسب المستجدات التى حدثت في السودان. إلا أن المؤسسات المالية والمصرفية في السودان تقوم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التى تم وضعها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين وبدأ العمل في تطبيقها في السودان منذ العام 1999م [2]

---

(1)– د. حسين مصطفى هلالي **مرجع سابق** ص 29

(2)– د. نبيه بن عبد الرحمن ، د محمد علاء الدين عبد المنعم ، **مرجع سابق** ،ص 401.

(3) مجلس معايير المحاسبة والمراجعة ،**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية** (البحرين:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ،1411 ه–2002 م).ص 26`

(4).محمد عبدو نعمان علي ،**المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية بين واقع التطبيق وطموح الممارسة** (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2001 م).ص 17

(1) عثمان تاج السر اديس ،سلامة **تطبيق المعايير المحاسبية في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين السودانية** (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2005 م).ص 28

(2) د.مصطفى نجم البشاري، **مدخل الي معايير المحاسبة** (الخرطوم:شركة مطابع السودان للعملة ،2007 م).ص 60

يستنتج الباحث من خلال العرض السابق للإطار العام للمعايير أن المحاسبة تحتاج الي آلية لضبط العمل المحاسبي وهذه الألية تمثلت في المعايير المحاسبية التي تضع إطار واضح للممارسات المحاسبية ذات الغرض العام وهذه المعايير وجدت إهتمام من قبل المهتمين بالمهنة مثل اللجان المختصة بوضع المعايير ويأتي الإهتمام بالمعلومة كنتاج للثورة الصناعية وكبر حجم المشروعات علاوة الي ذلك الثورة المعلوماتية في عصر العولمة والإنفتاح الإقتصادي كل هذه العوامل جعلت هنالك ضرورة وحوجة ماسة الي معايير محاسبية تضبط العمل المحاسبي وتوفر المعلومة الملائمة والموثوق بها لخدمة مستخدمي القوائم المالية.

المبحث الثالث

مفهوم وأهمية وأهداف المعايير المحاسبية

اولاً:مفهوم المعيار

هنالك عدة مفاهيم وتعريفات للفظ معيار فيمكن تعريف المعيار المحاسبي "بأنه مقياس او أنموذج او مبدأ أساسي يهدف الي تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها[1] وعرفت معايير المحاسبة "بأنها إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها ،تصدرها لجنة مختصة او جمعية مهنية او جهة حكومية ذات إختصاص، لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على إختلاف أنواعها عند إعداد وعرض القوائم المالية، بهدف تمكين الأطراف الخارجية من إتخاذ قرارات مالية وإقتصادية رشيدة [2]، كمايعني المعيار في اللغة العربية النموذج المعد مسبقاً ليقاس علي ضوئه وزن او طول شيء معين او درجة جودته، وهذه المقاييس منها مقاييس طبيعية ومنها وضعية ومنها مقاييس إلهية وهذه المعايير تستخدم كمقاييس من قبل الفرد والدولة والعامة في مراقبة تنفيذ وتقييم الأنشطة المختلفة."[2]تعرف المعايير المحاسبية بأنها"نماذج او إرشادات عامة تعمل علي توجيه وإرشاد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق[3]، وتم تعريفها أيضاً بأنها "المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالى للمنشأة ونتائج أعمالها وتوصيل المعلومات الى المستفيدين منها "[4] يقصد بالمعيار في المحاسبة بأنه بمثابة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات للمستفيدين منها. وقد يقصد بالمعيار المقياس والقاعدة او القانون العام الذى يسترشد به المحاسب عند أداء عمله في تحضير التقارير المالية للمنشأة. حيث يتعين وجود قياسات

---

(1) رونالدو كيسو،جيري ،**المحاسبة المتوسطة** ،الجزء الاول،ترجمة الدكتور كمال الدين سعيد (المملكة العربية السعودية :دار المريخ للنشر 1988 م)،ص 112.

(2) أ.د.محمد المبروك ابو زيد ،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ،(دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية 1435 ه/2014 م)،ص 62.

(3) حسين القاضى،**دور المعايير المحاسبية الدولية AISsفي تطوير وتعزيز النظام المحاسبي الموحد " دراسة تحليلية "**، (عمان:الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،ودار الثقافة للنشر والتوزيع 2006 م)،ص 23 .

(4) حكمت احمد الراوي ، ،**المحاسبة الدولية** (عمان:دار حنين ،مكتبة الفلاح للطباعة والنشر ،1995 م)،ص 45.

محددة حتى يقوم المحاسبون بإنجاز عملهم فى ضوئها، والمعيار المحاسبي يشير الى القواعد المحاسبية الإرشادية التى يرجع إليها المحاسبون المهنيون لدعم إجتهادهم وإستلهام أحكامهم. وقد يشار للمعيار بأنه وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً بهدف تقليل درجة الأختلاف والتباين في التعبير والممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني لتحديد طبيعة وعمق المسئولية المهنية [1]، كما عرفت المعايير المحاسبية بأنها مجموعة من القواعد التى يتم الإتفاق عليها والتعرف على إستخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس العمليات والأحداث والظروف التى تؤثر على المركز المالي ونتائج الأعمال وإيصال هذه المعلومات الى الأطراف المستفيدة منها[2]. فهي أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، او بنوع معين من أنواع العمليات او الأحداث او الظروف التى تؤثر على الوحدة المحاسبية، وهى ليست لمجرد الأسترشاد العام أنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين، وفي الأساس هى ترجمة مدروسة لمستوى الفكر المتاح سواء كان هذا المستوى متمثلاً في مجموعة الأهداف والمفاهيم او الفروض والمبادئ العلمية [3]، ويعرف المعيار كمفهوم عام كونه أي وسيلة للقياس يمكن الإستعانة بها في إتخاذ قرار حكم موضعي على حالة معينة، وقد يأخذ هذا المعيار أشكالاً مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية او إقتصادية او إجتماعية او سياسية وقد يكون عبارة او جملة قياسية او قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعادلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المشروع و الشركة والوحدة الإقتصادية.[4]

---

[1] امين السيد احمد لطفي ،**المحاسبة والمراجعة الدولية** ،(الدار الجامعية –الاسكندرية ،الطبعة الاولي ،2010 م)،ص 266.

(2) د.نبيه بن عبد الرحمن الجبر،د.محمد علاء الدين عبد المنعم ،**المحاسبة الدولية الاطار الفكري الواقع العملي** (السعودية :إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ،الاصدار الخامس عشر 1419 ه–1998 م)،ص 27.

(3) د.عباس مهدي الشيرازي ،**مرجع سابق** ،ص 122–123.

(4) د.مجيد جعفر الكرخى ،**تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب** (عمان :دار المناهج للنشر والتوزيع 2010 م)،ص57.

يتضح للباحث مما سبق من تعريفات أن للمعيار تعريفات مختلفة ويمكن للباحث أن يعرف المعيار من خلال التعريفات السابقة "بأنه نموذج وأداة لقياس جودة الأشياء ومقارنة الأداء والتعبير عن موقف مهني يتعلق بتطبيق مبدأ محاسبي معين بهدف ترشيد وتوجيه الممارسة المهنية لوضع قاعدة او قانون يستخدم لتحقيق التجانس في المعالجات المحاسبية لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات".

ثانياً : أهمية المعايير المحاسبية

أن المعايير المحاسبية لها دور مهم في حياة الأنسان ومن الصعب إنتظام الحياة وتطورها بدون وجود هذه المعايير سواء كانت طبيعية او وضعية.

فهي تستخدم كمقياس من قبل الفرد او الدولة او العامة في مراقبة وتنفيذ الأنشطة المختلفة[1]، وتأتي أهمية المعايير في المحاسبة من خلال تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشاة وتحديد الطرق الملائمة للقياس، وإيصال نتائج القياس الى مستخدمي القوائم المالية، وتمكين المستخدمين من إتخاذ القرارات المناسبة عند إعتماد المعلومات الأساسية بناءاً على المعيار[2] لذلك فإن وجود المعايير المحاسبية يزيد الثقة في المعلومات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار متكامل يحكم عملية التطبيق [3] كما تنبع أهمية المعايير المحاسبية من كونها تحدد المتطلبات او الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، ومن ثم فهي بمثابة القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات [4]وأن غياب المعايير يؤدي الي إختلاف الأُسس التى تعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية للوحدات الإقتصادية المختلفة، ومن ثم فهى بمثابة قواعد واجب إستخدامها لتقويم نوعية المعلومات المحاسبية، خاصة تلك التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة [5] اما غياب المعايير فيؤدي إلي:

---

[1] محمد المبروك ابو زيد، **مرجع سابق** ،ص 60.

[2] د.امين السيد لطفي، **مرجع سابق** ،ص366 ص367.

[3] محمد المبروك ابو زيد، **مرجع سابق** ص 61

[4] .حسين محمد حسين ابو زيد، **دراسات في المراجعة**، الجزء الثاني (القاهرة:دار الثقافة العربية للنشر،1993 م).ص 130.

[5] د.محمد عباس بدوي ،د.اميرة ابراهيم عثمان ،**دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة** (الاسكندرية:مطبعة منشأة المعارف،2000 م)،ص 150.

1.إستخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة او قد تؤدي الى إستخدام طرق محاسبية متباينة او عدم الإشارة الى الطريقة المتبعة.

2.إعداد قوائم مالية كيفية، وبالتالي يصعب الإستفادة منها من قبل المستخدمين بمختلف أنواعهم

3.إختلاف الأُسس التى تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة والمنشآت المختلفة وبالتالي يصعب على المستفيد الخارجي او المستثمر المقارنة او دراسة البدائل.

4.صعوبة إتخاذ قرار داخلى او خارجي من قبل المستفيدين وغيرهم ممن يستخدمون المعلومات المحاسبية[1] يتضح أن عدم وجود المعايير يؤدى الى خلل فى النظام المحاسبي حيث إن الإختلافات قد تكون كبيرة بين المحاسبيين في معالجة البند الواحد مما يزيد من عمليات الغش والتلاعب ويقلل من موضوعية وعدالة القوائم والتقارير المالية والأزمة المالية خير دليل على ذلك لأن البيانات التي تنشرها المؤسسات كانت مضللة وتظهر المشروعات بوضع مالي أفضل من الوضع الراهن والحقيقي لها وكان هذا التضليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي الى رفع قيمة الأصول او زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع. وللحد من التلاعب والمضار الناتجة عنه ظهرت الحاجة الى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة فى مختلف الشركات للتقييد بها، ومن هنا ظهرت أهمية المعايير المحاسبية [2]

ويمكن تلخيص أهمية معايير المحاسبة في الأتي:

1.تحديد قياس الأحداث المالية للمنشأة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول الى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز المالي الصحيح للأحداث المالية.

2.إيصال نتائج القياس إلي مستخدمى القوائم المالية.

3.تحديد الطريقة المناسبة للقياس، وذلك من خلال الطرق المتعددة التى يشار إليها في المعيار.

4.عملية إتخاذ القرارات لأن المعيار الملائم والمناسب يساعد في إتخاذ القرار المناسب[3]

5-جاءت المعايير الدولية لكي تلائم ظروف المحاسبة في كل بلد من البلدان المشتركة فى عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية

---

[1] د.حكمت احمد الراوي، **مرجع سابق** ،ص47ص48

(2) د.محمد المبروك ابو زيد، **مرجع سابق**،ص 61

[3] فارس جميل الصوفي، **المعايير المحاسبية الدولية والاداء المالى للشركات الصناعية المساهمة العامة**،(عمان: دار جليس الزمان للنشر،2010م)،ص70

6-جاءت لكي تقرب وجهات النظر المنظمات المحاسبية من خلال:

أ.توحيد الطرق التي يتم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المشابهة.

ب.إيصال النتائج الى مستخدمى القوائم المالية.

1- إن الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف يساعد على فهم القوائم المالية المعلنة خارج الدولة.

2- الإستفادة من المعايير المحاسبية الدولية لغرض البحث والمقارنة من قبل الإستشاريين والأكاديميين والمهنيين في هذا المجال.

3- تساعد الدول الأعضاء فى الأخذ بما يتلاءم معها من المعايير لتطبيقها.[1]

من خلال عرض أهمية المعايير يستطيع الباحث أن يستنتج أن للمعايير المحاسبية أهمية يمكن تلخيصها في التالي:

1-الوصول الي نتائج حقيقية موحدة للمركز المالي للشركات التي تعمل في مجالات متشابهة.

2-مساعدة إدارة المنشأة في إتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بتقييم الأصول وغيرها من النشاطات المتعلقة بالمنشأة.

3-زيادة ثقة المستثمرين والممولين بشأن الموقف المالي للمنشأة ومعرفة نتائجها من ربح او خسارة

4-تقليل المخاطر التى تتعرض لها المنشأة في ظل عدم التأكد.

5-توفير نظام مالي موحد يساعد في توحيد عمليات القياس والإفصاح المحاسبي.

ثالثاً:خصائص المعايير المحاسبية:

يمكن إيجاز خصائص المعايير المحاسبية في النقاط التالية:

1-يجب أن تراعي التغيرات البيئية للمجتمع (الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية والقانونية).

2-يفضل إلا تتصف بالثبات، بل لابد وأن تتغير وفقاً للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر.

3-يجب أن تمثل افضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد.

4-يجب ألا تؤثر الضغوط السياسية او ضغوط جهة معينة على إعدادها.

---

[1] د.حكمت احمد الراوي ،**مرجع سابق**،ص 54-55.

5-يجب أن يكون إعدادها عملية فنية بيئية، وأن تكون الأجتهادات والآراء الشخصية في أقل حدود ممكنة.

6-يجب أن تتصف بالحياد، أي عدم تحديد نتائج معينة مقدماً بقدر الإمكان عند إعدادها.

7-يجب أن تحقق مفهوم العدالة عند إعداد القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية.

8-أن تهتم بتنمية الأهداف القومية العامة دون أن تتأثر بتغيير الحكومة.

9-يجب أن تتصف بالإقتصادية بمعني ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي تكاليف لا تتناسب مع العائد المتوقع .[1]

ويستخلص مما سبق ذكره أن خصائص المعايير المحاسبية الدولية مايلي:

1-أنها معايير ذات طبيعة دولية.

2-يمكن أن تستخدم في مجال المقارنة مع النظم المحاسبية في بلدان العالم المختلفة مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد.

3-يسترشد بها في الإجراءات المحاسبية لكل بلد، من أجل أن تتوافق هذه الإجراءات مع المحاسبية الدولية.

4-تساعد على تحقيق التجانس بين الأنظمة المحاسبية في مجال الإستثمارات المشتركة او التعاقدات بين الشركات الدولية وحكومات البلدان موضوع الاستثمار.

5-تصف أحد متطلبات العولمة في المجال المحاسبي.

6-لها دور مهم في تنظيم وضبط التقارير المالية[2]

رابعاً:صفات المعيار

وقد جاء في المعيار مايلي:

1-إن المعيار مؤشر يحتذى به أثناء أداء المهنة.

2-إن المعيار يستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التى تدعم وجود هذه المعايير بالإضافة الى إعتمادها على مرحلة طويلة من التفكير والبحث والدراسة.

3-إن المعيار دليل على مصداقية البيانات بالإضافة الى كونه وسيلة للقياس والحكم.

---

(1) الخطيب احمد حلمى ،**المحاسبة أداة أدارية لإتخاذ القرار**(القاهرة: مطابع الدار الهندسية ،2004)،ص 48.

(2) د.مسلم علاوي شبلى، عدى صفاء الدين، **مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية للمتطلبات المحاسبية في القطاع النفطي**، دراسة في شركة نفط الجنوب،"مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية جامعة البصرة المجلد 16 العدد 1 سنة 2014 م) ص 121

4-إن المعيار وسيلة للتعبير عن الصفات الشخصية والمهنية الواجب توفرها في معد البيانات.

5- إن المعيار وسيلة لتسهيل عملية المراجعة. [3]

رابعاً: الإعتبارات التى تستند عليها عملية إعداد المعايير

إن إعداد معايير صحيحة ومفيدة فى عملية تقويم الأداء تتطلب مراعاة مجموعة من الإعتبارات التى بدونها قد يفتقد المعيار فعاليته فى التقويم او حتى صلاحيته، لان إعطاء حكم بشأن نشاط معين من أنشطة الوحدة الإقتصادية يستلزم إستخدام وسيلة قياس معبرة تعبيراً عملياً عن طبيعة هذا النشاط والظروف المحيطة به، التى يجب الإهتمام بها عند إعداد هذه المعايير نذكر منها:

1-**أهداف الوحدة الإقتصادية:** بما أن أهداف الوحدة تعكس الإتجاهات الإساسية لنشاطها لهذا ينبغي التأكيد عليها عند وضع المعايير، كما يتعين الوقوف على أثار الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة على واقع الوحدة.

2-**الأتجاه الإنتاجي العام للوحدة خلال فترة زمنية معينة:** حيث يستفاد منه فى عملية إستخراج المعيار وموائمته.

3-**ظروف الأداء الإعتيادية للوحدة:** التي تعبر عن واقع العمل الحقيقي.

4-**أن يحظى المعيار بقبول من قبل المسئولين والمعنيين بالتقويم.**

5-أن يوضع أكثر من معيار لقياس كفأة نشاط معين وعدم الإكتفاء بمعيار واحد.

6-أن يتسم المعيار بالوضوح والبساطة والإبتعاد عن المعايير المعقدة التي يصعب التعامل معها مما يفقد المعيار أهميته التطبيقية بالرغم من رصانة تركيبه النظري.[1]

تعقد المعايير المحاسبية

أصبحت المعايير المحاسبية تفصيلية ومعقدة بشكل كبير جداً، وتواجه صعوبات كبيرة عند التطبيق، كما إنها متباينة حول العالم، وهو الأمر الذى يؤدى إلى أختلاف النتائج والتأثير على حركة تدفقات الأموال بين أسواق رأس المال الدولية، فالمعايير المحاسبية معقدة لخروجها عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإعدادها فى ضوء قواعد نمطية تراعى ما هو قانوني . [2]

---

(3)) http://softsb.com/forum/topic13526.h

(1) ابو طالب يحي محمد،**المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة 2001**)،ص 33 .

(2) وائل حسين محمد محمود ،**دور المحاسبة فى الازمة المالية العالمية 2008**(دراسة تحليلية تطبيقية)،مجلة الفكر المحاسبي ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،العدد الثاني 2014)،ص 132.

أنه مع وجود مرونة فى المعايير المحاسبية(تنوع الطرق والسياسات والمفاهيم المحاسبية للقياس والإفصاح) من ناحية، وتعقد معايير المحاسبة من ناحية أخرى، أدى ذلك إلى وجود صعوبات كثيرة أمام المحاسبين للإلمام بالمعالجات المحاسبية السليمة فى مختلف المواقف، هذا بالإضافة إلى الضغوط التى تمارس على المحاسبين من جانب إدارات الشركات وغموض فقرات بعض المعايير[1]

جدول رقم(1/3/1)

أهم المنظمات التى اهتمت بوضع المعايير المحاسبية

الرقم	إسم المنظمة بالعربي	إسم المنظمة بالإنجليزى
1	مجلس معايير المحاسبة الأمريكي	FASB
2	مجلس معايير المحاسبة الدولية	IASB
3	الإتحاد الدولي للمحاسبيين	IFAC
4	مجمع المحاسبين الأمريكية	AICPA
5	لجنة معايير المحاسبة الدولية	IASC
6	لجنة ممارسة التدقيق الدولي	IAPC
7	المنظمة الدولية للبورصات العالمية	IOSCO
8	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية	SEC
9	جمعية المحاسبين الإداريين	IMA
10	جمعية المراجعين الداخليين	IIA

المصدر: د ظاهر شاهر القشي، محاضرات التعريف بالمعايير، منشور على الشبكة العنكبوتية

---

[1] د.طارق عبدا لعال حماد ،**المحاسبة الابتكارية** (دوافعها ،اساليبها ،وأثارها)"(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر 2011)"،ص 214.

الفصل الثانـي

معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية

- **المبحث الاول: نشأة وتطور معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية**
- **البحث الثاني: نشأة وتطور معايير التقارير المالية الدولية**
- **المبحث الثالث: دراسة تحليلية مقارنة بين معيار العرض والإفصاح العام رقم "1"الخاص بالمصارف الإسلامية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "7"**

المبحث الاولُ

معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية

مقدمة:

إن ظهور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مؤسسات حديثة نسبياً، والتحدي الكبير الذى تواجهه لإثبات وجودها وتثبيت أقدامها خدمة للمجتمعات التى توجد فيها، قد أدى إلي أن تبحث عن أنسب الأساليب لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع المهتمين من ذوي الإختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية، وفي المحاسبة من ناحية أخرى، لتتمكن من تقديم معلومات كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدمي التقارير المالية، وقد بدأ الإهتمام بإعداد المعايير المحاسبية للمصارف منذ عام 1987 م من خلال دراسات قدمت لهذا الغرض تم تجميعها في خمس مجلدات أُودعت في مكتبة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية. وقد نتج عن تلك الدراسات إنشاء هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتم تسجيلها في دولة البحرين هيئة غير هادفة للربح بتاريخ 1411/9/12 ه الموافق 3/27/ 1991 م وقد قامت الهيئة منذ إنشائها بمواصلة الدراسات من خلال إجتماعات دورية للجنة التنفيذية للتخطيط والمتابعة كما قامت اللجنة بالسعي لتنفيذ الخطة التي إعتمدتها كل من لجنة الإشراف التي هي السلطة العليا للهيئة ومجلس معايير المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية. المنبثق من الهيئة حيث قامت اللجنة بذلك بالتعاون مع العديد من المستشارين الخبراء في مجال الشريعة الإسلامية وعلم المحاسبة وممارسيها والعاملين في المصارف.[1]

اولاً: نبذة تاريخية عن إعداد المعيار:

قامت اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية بتكليف عدد من المستشارين بإعداد دراسات ميدانية عن أهداف المحاسبة المالية ومعاييرها ودور الهيئات الحكومية والمهنية والهيئات الخاصة، في بلاد تعمل فيها مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، وقد أظهرت هذه الدراسات وجود إختلاف في طرق العرض

---

[1] معايير المحاسبة والمرجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تم إعتمادها حتى صفر 1419ه-يونيو 1998م**،(البحرين:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،1419ه-1998م)،ص86.

والإفصاح العام في القوائم المالية لهذه المصارف، وقد تم إعداد هذا المعيار من دراسات أولية لنقاشات متعددة شملت أراء مجموعة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية، وفي المحاسبة، ومن محاسبين ممارسين وعاملين بالبنوك المركزية وعاملين في المصارف الإسلامية، كما قامت اللجنة بتكليف مستشارين في المحاسبة بإعداد دراسة أولية للنقاش عن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية، وقد تم تطويرها من قبل فريق آخر مكون من مستشار في المحاسبة بوضع تصور للمسودة الأولى لهذا المعيار، كما عمدت اللجنة في مراحل الإعداد النهائية للمسودة الأولى إلي تكليف فريق للدراسة والإعداد يتكون من مستشارين في الشريعة ومستشارين في المحاسبة لوضع التصور النهائي للمسودة الأولى للمعيار، وتم مساندتهم بعقد إجتماعات مستشاروا اللجنة في الشريعة وفي المحاسبة ومن ذوي الإختصاص[1]، تم مناقشة المسودة الأولى للمعيار الصادر في ربيع الاول 1413ه الموافق سبتمبر 1992م في الإجتماع الثالث للمجلس المنعقد في 13جمادى الأولى 1413ه الموافق 8 نوفمبر 1992م بحضور مستشاري اللجنة، كما تم توزيعها على الأطراف ذات العلاقة لمناقشتها في الندوة التي عقدة بدولة البحرين 18-19جمادى الآخرة من نفس العام، وحضر الندوة التي عقدت بدولة البحرين 124شخصاً من دول مختلفة يمثلون مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، وبنوكاً مركزية، ومكاتب محاسبين قانونين دولية ومحلية، وجمعيات محاسبين قانونين، وهيئات دولية مسئولة عن إعداد المعايير المحاسبية، وفقهاء شرعيين، وأكاديميين، ومستخدمي القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة للملاحظات التي قدمت شفوياً أثناء مناقشة المسودة الأولى لمشروع البيان في الندوة، تسلمت الهيئة ملاحظات مكتوبة، أدخلت اللجنة التعديلات التي رأتها مناسبة ثم أصدرت المسودة الثانية للمعيار في ذو القعدة1413ه الموافق أبريل1993م، ثم عقدت اللجنة ندوتين في دولة البحرين لمناقشة المسودة الثانية للمعيار، الأولى في ذي الحجة

---

(1) مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، **معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** ،(البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 1419ه-1998م).ص113

(2) مجلس معايير المحاسبة المالية، **أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعايير العرض والإفصاح العام ومعلومات عن الهيئة**،(البحرين :بدون دار نشر 1414ه.1994م).ص ص25،24.

(3)) مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق.ص112

1413ه الموافق مايو1993م، الثانية في ربيع الثاني من نفس العام، وتلقت اللجنة عدة ملاحظات علي المسودة الثانية للمعيار وتم دراسة الملاحظات من قبل اللجنة.

ثم أصدرت المسودة الثالثة في نفس العام.[1] لقد إعتمد مجلس معايير المحاسبة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في محضر إجتماعه الخامس المنعقد في جمادى الأولي 1414ه الموافق 1993م.[2]

يعرف هذا المعيار القوائم المالية التي يتعين على المصارف نشرها دورياً لتلبية الإحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية التي نص عليها بيان أهداف المحاسبة المالية رقم (1) بشأن أهداف المحاسبة والتقارير المالية لتلك المصارف، ويحدد هذا المعيار القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف، ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم اللأزمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في حدود آليات المحاسبة المالية.[3]

يستنتج الباحث من خلال العرض السابق لمراحل إعداد المعيار، أنه تعددت الجهات التي شاركت في إعداد المعيار من محاسبين ومستشارين ومهنيتين بالإضافة إلي الأكاديميين، وقد عقدت العديد من الندوات لأخذ الملاحظات العامة علي مسودات المعيار من قبل العاملين بالمصارف والموئسات المالية الإسلامية.

ثانياً:دواعي الحاجة إلي المعيار

أظهرت الدراسات التي قام بها المستشارين التابعين لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص مقارنة طرق العرض والإفصاح في القوائم المالية للعديد من

---

[1] مجلس معايير المحاسبة المالية، **أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعايير العرض والإفصاح العام ومعلومات عن الهيئة**،(البحرين :بدون دار نشر 1414ه.1994م).ص ص25،24.

(2) مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق.ص112

[3] البنك الاسلامي للتنمية (جدة)، المعهد العالي للدراسات المصرفية(السودان)، اتحاد المصارف السوداني، **دورة تدريبية عن معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**(الخرطوم: إتحاد المصارف السوداني 1999م).ص2

(2)غازي عبد الحي بن عوف عبد الرحيم، **المعايير المحاسبية كأدة فعالة لقياس الاداء الاقتصادي**،(الخرطوم: مجلة المصارف العدد الثاني عشر،1426ه،2005م).ص ص151,152

(3)د. عصام الدين محمد متولي، **دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان**،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2004-2005م).ص226.

المصارف في الدول الإسلامية عن وجود إختلاف في طرق العرض والإفصاح في القوائم لهذه المصارف، وأكدت هذه الدراسات الحاجة إلي الإفصاح في القوائم المالية عن العديد من الأمور الهامة التي لها تأثير علي المستفيد من القوائم المالية عند إستخدامها كأساس لإتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار و إستخدام الأموال فيما يعود بالنفع عليه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومما تقدم تتضح دواعي الحاجة إلي إصدار معيار يحدد الأمور التي ينبغي الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية وطرق العرض المقبولة في تلك القوائم[1].

يتضح للباحث أن دواعي الحاجة إلي إصدار معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية هي تلبية إحتياجات مستخدمي التقارير والقوائم المالية من المعلومات التي تفيدهم في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتي تمكنهم من المفاضلة بين الإستثمارات المختلفة بأجراء المقارنات بين أداء المصرف الإسلامي والمصارف الأخرى .

ثالثاً: أسس الأحكام التي توصل إليها العيار

تنبثق الأحكام التي توصل إليها هذا المعيار اساساً من أهداف التقارير المالية ومفاهيم المحاسبة المالية للمصارف الموجهة إلي فئات مستخدميها والتي نص عليها بيان المحاسبة رقم (1) بشأن أهداف المحاسبية المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، وبيان المحاسبة المالية رقم (2) بشأن مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية [2]، وينصان على اللأتي:

1.إلتزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في عملياته ومعاملاته وكذلك معلومات تساعد في فصل الصرف والكسب المخالف للشريعة في حالة حدوثه والتحقق من صرف الكسب المخالف للشريعة في وجوه الخير، ويتطلب هذا المعيار أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة الأنشطة المصرح بها التي يمارسها المصرف، والخدمات المصرفية الرئيسية التي يقدمها، ودور المستشار الشرعي والهيئة الشرعية للرقابة على نشاط المصرف. كما يتطلب هذا المعيار الإقصاح عن أية مكاسب تحققت من مصادر او بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية

---

(1) غازي عبد الحي بن عوف عبد الرحيم، **المعايير المحاسبية كأدة فعالة لقياس الاداء الاقتصادي**،(الخرطوم: مجلة المصارف العدد الثاني عشر،1426ه،2005م)،ص151 ص152.

(2).د.عصام الدين محمد متولي، **دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان**،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2004–2005م)،ص226.

والصرف لأغراض لا تبيحها الشريعة. كما ينص بيان الأهداف على ضرورة أن تقدم التقارير المالية معلومات تساعد على تحديد الذكاة الواجبة في أموال المصرف وأوجه صرفها، ويتطلب المعيار أن تفصح القوائم المالية عن مسئولية المصرف في إخراج وتوزيع الزكاة نيابة عن أصحاب الملكية او أصحاب حسابات الإستثمار، ويتطلب المعيار أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية المنشورة، قائمة مصادر وإستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات مع الإفصاح عن وعاء الزكاة، والزكاة المستحقة للفترة المالية، والزكاة المستحقة التي لم يتم توزيعها[1]

2.تقويم كفاية رأس مال المصرف لإستيعاب الخسائر وتحمل المخاطر وتقويم درجة المخاطرة الكامنة في إستثمارات المصرف وتقدير درجة السيولة المتاحة من الموجودات ومتطلبات السيولة الكامنة في إلتزاماته المختلفة، ويتطلب أن تفصح القوائم المالية عن حقوق أصحاب الملكية وتمييزها عن حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها، والتغيرات في حقوق أصحاب الملكية، وتركيز مخاطر موجودات المصرف وتوزيعها وفقاً لمدد إستحقاقها، او المدد المتوقعة لتسيلها الفعلي، وتركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة والحسابات الأخرى وتوزيعها وفقاً لمدد إستحقاقها، ومخاطر العملات الأجنبية، والإلتزامات الطارئة غير المثبتة في قائمة المركز المالي، والإرتباطات المالية المبرمة غير المنفذة، والموجودات المخصصة لأغراض محددة بما في ذلك الأرصدة التعويضية لدي الغير، والأحداث اللاحقة، والقيود الإشرافية الإستثنائية المفروضة على نشاط المصرف، والمحاسبية المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة. كما يتطلب هذا المعيار تجميع بنود الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيبها في قائمة المركز المالي ووفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة، ويتطلب هذا المعيار أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية قائمة التدفقات النقدية [2]

3.تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحق لمن يتعامل مع الصرف، وتوقيت هذه التدفقات ودرجة المخاطرة المحيطة بتحقيقها، وكفاية هذه التدفقات النقدية لإستخدامات أموال المصرف بما في ذلك توزيع العوائد الإستثمارية على أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية، ويتطلب المعيار أن تقوم المصارف بنشر قوائم مالية مقارنة وأن تفصح هذه القوائم عن

---

[1] غازي عبد الحي بن عوف، **مرجع سابق**، ص152.

[2] البنك االإسلامي للتنمية (جدة)، **المعهد العالي للدرسات المصرفية، مرجع سابق**. ص.14

التدفقات النقدية مع التمييز بين التدفقات النقدية من أنشطة العمليات، ومن الأنشطة الإستثمارية، ومن الأنشطة التمويلية، وأن تميز قائمة الدخل بين إيرادات ومصروفات الإستثمار التي إستثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة مضافاً لها ما إشترك فيه معهم وبين الإيرادات والمصروفات التي أنفرد المصرف بالإستثمار فيها وبين الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى، ويتطلب المعيار عدداً من الإفصاحات عن القيم التقديرية المتوقع تحقيقها للموجودات والمطلوبات أذا كان التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات مطبقاً، وكذلك توزيع الموجودات وفقاً لمدد إستحقاقها او المدد المتوقعة لتسييلها[1]

4. تقويم كفاية المصرف في إستثمار او توظيف الأموال المتاحة، ومعدلات عوائد الإستثمار الناتجة عنها ومعدلات توزيع العوائد الإستثمارية على أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية، ويتطلب المعيار الإفصاح عن إيرادات ومصروفات الإستثمار والإيرادات والمكاسب والخسائر الأخري ذات الأهمية النسبية، وكذلك أرباح او خسائر الإستثمارات المقيدة والطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح او الخسارة بين أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية، والعائد لكل نوع من أنواع الحسابات ومعدل العائد لكل نوع من أنواع الحسابات، كما يتطلب المعيار الإفصاح عن توظيفات الأموال المتاحة وفقاً لطبيعة الموجودات التي استثمر فيها المصرف الأموال المتاحة[2]

5. التقرير عن أداء المصرف لمسئولياته تجاه المجتمع، ويتطلب المعيار أن تفصح القوائم المالية عن إستخدامات أموال الزكاة والصدقات وإستخدامات أموال صندوق القرض. كما يتطلب المعيار أن تفصح القوائم المالية عن توزيع موجودات المصرف بين الإستثمارات الداخلية والإستثمارات الخارجية وفقاً للقطاعات الإقتصادية التي يتم الإستثمار فيها وطبيعة الإستثمارات، وكذلك تركيز مصادر حسابات الإستثمارات المطلقة والحسابات الأخرى لدى المصرف، وتخدم هذه الإفصاحات عدة أغراض منها إعطاء مؤشرات عن أداء المصرف لمسئولياته تجاه المجتمع وقد يكون هنالك مؤشرات أخرى لأداء المصرف لمسئولياته تجاه المجتمع من غير الملائم

---

[1] د.عصام الدين محمد متولي، **مرجع سابق، ص227.**

[2] مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، .ص117.

معالجتها في معيار العرض والإفصاح العام، حيث تنطوي معالجتها على معايير قياس محاسبي تخرج عن نطاق المعيار

6.أن تفصح القوائم المالية عن عدة معلومات أساسية عن المصرف، وعملة القياس المحاسبي، والسياسات المحاسبية الهامة، والتغيرات المحاسبية الهامة وتأثيرها، وتوحيد المعالجات المحاسبية

للتغيرات المحاسبية. [1]

يتضح للباحث أن أسس الأحكام التي توصل إليها المعيار تغطي جميع المعلومات والبيانات التي تشبع إحتياجات جميع مستخدمي القوائم والتقارير المالية بمختلف أنواعهم.

رابعاً: نطاق المعيار

ينطبق هذا المعيار على القوائم التى تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية او مواطنها أو أحجامها. وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التى تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ماجاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية(الفقرة رقم 1).

خامساً: الأحكام العامة للمعيار

تشمل الأحكام العامة للمعيار مايلي[2]:

1.**المجموعة الكاملة للقوائم المالية**

يجب أن تشتمل القوائم المالية للقوائم التى تنشرها المصارف مايلي:

1.قائمة المركز المالي.

2.قائمة الدخل.

3.قائمة التدفقات النقدية.

4.قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية او قائمة الأرباح المبقاة.

5.قائمة التغيرات في الإستثمارات المقيدة.

---

(1) مجلس معايير المحاسبة والمراجعة**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، ، مرجع سابق، ص ص93.94.

(2) غازي عبد الحي بن عوف، **مرجع سابق** ،ص ص152.154.

6. قائمة مصادر وإستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (اذا تولى المصرف مسؤلية جمع الزكاة كلياً او جزئياً).

7. قائمة مصادر وإستخدامات أموال صندوق القروض.

8.الإيضاحات حول القوائم المالية.

9.اية قوائم او تقارير او بيانات اخرى تساعد على تحقيق إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف.(الفقرة رقم 2)

2.القوائم المالية المقارنة.

على المصرف إعداد القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المماثلة السابقة، وأن تكفل طرق العرض ومحتويات الإفصاح في القوائم المالية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية القدرة علي التمييز بين التغيرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية في المركز المالي للمصرف، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، والإستثمارات المقيدة ومصادر إستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وأموال صندوق القرض، خلال الفترات التي تحتويها القوائم المالية المقارنة.

3.**تقريب المبالغ المعروضة**

أن تغريب المبالغ المعروضة في القوائم المالية والإيضاحات التى حولها إلي أقرب وحدة نقدية.

4.**شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة.**

أن يكفل شكل القوائم المالية وتبويبها عرضاً واضحاً لمحتوياتها، وإستخدام مصطلحات التعبير عن القوائم المالية تكفل لمستخدميها القدرة على الفهم وإستيعاب المعلومات التى تحوي عليها، ولا يجوز تبويب الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة في قائمة المركز المالي.

5.**ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات.**

ضرورة ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات التي حولها ترقيماً مسلسلاً، وإعطاء الإيضاحات عناوين واضحة مميزة، وأن يشار إلي كل منها بجانب العنصر او العناصر المرتبطة بكل منها في القوائم المالية.

6. **الإيضاحات حول القوائم المالية .**

تعتبر الإيضاحات جزاءاً من القوائم المالية، ولا بد من أن تظهر نهاية كل صفحة تحتوى علي قائمة من القوائم المالية عبارة تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم إلي رقم جزاءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، وأن تعرض الإيضاحات مباشرة بعد آخر قائمة.[1]

يلاحظ الباحث أن الأحكام العامة لمعيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية لاتختلف كثيراً عن معايير الإفصاح الأخرى ألا أنه هنالك بعض القوائم لاتظهر في معايير الإفصاح الأخرى مثل قائمة مصادر وأستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر وإستخدامات أموال صندوق القروض.

خامساً: الإفصاح العام في القوائم المالية طبقاً للمعيار

يتطلب الإفصاح العام في القوائم للمصارف الإسلامية مايلي:[1]

1. الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة.
2. الإفصاح عن المعلومات الإساسية للمصرف.
3. الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي.
4. الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة.
5. الإفصاح عن قيود الإشرافية الإستثنائية.
6. الإفصاح عن الكسب او الصرف المخالف.
7. الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.
8. الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة ومافي حكمها والحسابات الأخرى.
9. الإفصاح عن توزيع حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى لدى المصرف وفقاً لمدد إستحقاقها.
10. الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد إستحقاقها او المدد المتوقعة لتسييلها الفعلي.

---

[1] مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**،(البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،1421ه،2000م)،ص94.

[1] مجلس معايير المحاسبة والمراجعة،**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**،(البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،1421ه،2000م)، ص95.

11. الإفصاح عن الأرصدة التعويضية لدي الغير.

12. الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية في تاريخ قائمة المركز المالي للمصرف.

13. الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة غير المثبته في قائمة المركز المالي.

14. الإفصاح عن الإرتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تأريخ قائمة المركز المالي.

15. الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتأريخ قائمة المركز المالي.

16. الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة ضماناً لألتزامات المصرف.

17.الإفصاح عن التغيرات المحاسبية.

18.الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح او الخسارة بين أصحاب حسابات الإستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً او مديراً للإستثمار سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة.

19.الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة[1].

سابعاً: الإفصاح في كل قائمة طبقاً للمعيار

1.الإفصاح في قائمة المركز المالي:

ويشمل الإفصاح في صلب قائمة المالي او في الإيضاحات حول القوائم المالية للموجودات التالية[2]

أ.النقد ومافي حكمه.

ب.ذمم البيوع المؤجلة(ذمم المرابحات، وذمم السلم،والإستثمارات في الإستصناع).

ج.إستثمارات في أوراق مالية.

د.المضاربات.

ه.المشاركات.

و.المساهمات في رؤوس أموال المنشآت.

---

(1) مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**،(البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،1421ه،2000م)، ص102.

(2) **المرجع السابق**، ص103 ص104

ز.البضاعة: وتشمل (البضاعة التي طلبها الآمر بالشراء قبل إبرام عقد بيع المرابحة).

ح.إستثمارات في العقارات.

ط.الموجودات المقتنأة بغرض التأجير.

ي.الإستثمارات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة.

ك.الموجودات الثابته مع الإفصاح عن أنواعها الهامة ومجمعات إستهلاكها.

ل.الموجودات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة.

2.الإفصاح في قائمة الدخل

يتطلب الإفصاح في قائمة الدخل، او في الإيضاحات حول القوائم المالية عن المعلومات التالية:

أ.إيرادات ومكاسب الإستثمارات.

ب.مصروفات وخسائر الإستثمارات

ج.الدخل او الخسارة من الإستثمارات.

د.عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة في دخل او خسارة الإستثمارات قبل إستقطاع نصيب المصرف بصفته مضارباً.

ه.نصيب المصرف في الدخل او الخسارة من الإستثمارات.

و.نصيب المصرف من دخل الإستثمارات المطلقة بصفته مضارباً.

ز.نصيب المصرف من ربح الإستثمارات المقيدة بصفته مضارباً.

ح.نصيب المصرف عن إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً.

ط.الإيرادات والمصروفات، المكاسب والخسائر من الأنشطة الأخرى.

ي. المصروفات الإدارية والعمومية.

ك.الدخل او الخسارة قبل الزكاة والضرائب.

ل.الزكاة والضريبة(مع الإفصاح عن مبلغ كل منهما).

م. صافي الدخل او صافي الخسارة.

إضافة الي الإفصاح عن وعاء الزكاة للمصرف اذا إلتزم المصرف باخراجها نيابة عن جميع أصحاب حقوق الملكية. بالإضافة إلي الإفصاح عن نصيب الأقلية(المساهمين مع المصرف في

منشآت توحد قوائمها مع قوائمه المالية) في صافي الدخل اوصافي الخسارة في قائمة الدخل الموحدة في بند مستقل يظهر قبل صافي الدخل او صافي الخسارة[1]

3.الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية

فيها يتم الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية، وأن تميز قائمة التدفقات النقدية بين التدفقات النقدية الناتجة من العمليات، والتدفقات النقدية الناتجة عن الإستثمار، والتدفقات النقدية الناتجة من التمويل، وأن تفصح القائمة او الإيضاحات التي حولها عن عناصر التدفقات النقدية من العمليات وعناصر التدفقات النقدية من الأستثمار، وعناصر التدفقات النقدية من التمويل، والإفصاح عن صافي الزيادة او النقص في النقد خلال الفترة المالية، ومبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية. بالإضافة الي الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي إتبعها المصرف في تحديد مكونات النقد وما في حكمه[1]

4.الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية.

يكون الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية على النحو التالي[2]

أ. رأس المال المدفوع، والإحتياطي النظامي، والإحتياطيات الإختيارية الأخرى كلٍ على حده والأرباح المبقاة في بداية ونهاية الفترة المالية، مع الإفصاح عما نتج عنها من التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات اذا كان ذلك مطبقاً.

ب. إستثمارات حقوق أصحاب الملكية خلال الفترة المالية.

ت. صافي الدخل او صافي الخسارة خلال الفترة المالية.

ث. التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية.

ج. الزيادة او النقص في الإحتياطي النظامي والإحتياطيات الإختيارية الأخرى خلال الفترة المالية

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية (جدة)، المعهد العالي للدراسات(المصرفية السودان)، إتحاد المصارف السوداني. **مرجع سابق.ص11 ص** 12.

[1] مجلس معايير المحاسبة المالية، **أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعيار العرض والإفصاح العام ومعلومات عن الهيئة، مرجع سابق .ص ص17.16 .**

(2) مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**،(البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،1421ه،2000م).ص ص92.91

ح. رأس المال المدفوع والإحتياطي النظامي والإحتياطيات الإختيارية الأخرى كل على حده والأرباح المبقاة في نهاية الفترة المالية.

هيكل المعيار

يتكون المعيار من 8 بنود تتضمن 85 فقرة بالإضافة إلى إعتماد المعيار والملاحق التي تشمل نبذة تاريخية عن إعداد معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ودواعي الحاجة إلى المعيار وأسس الأحكام التي توصل إليها المعيار والتعريفات ومثال للقوائم المالية والإفصاح العام فيها.

(مخطط يوضح هيكل معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)شكل رقم(1/1/2)

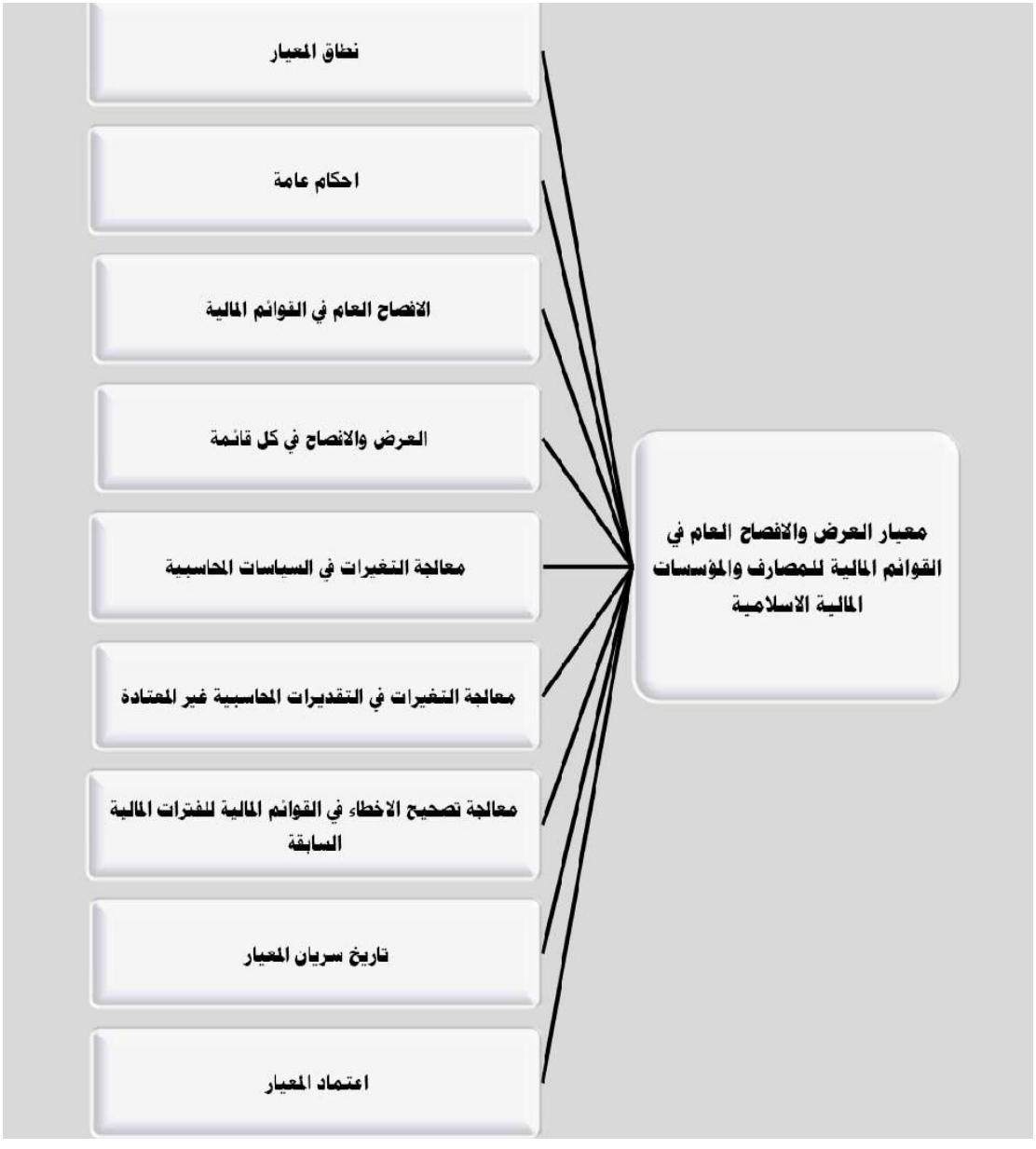

المصدر: مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية

من خلال العرض السابق لمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات

الإسلامية، يلاحظ الباحث أن هذا المعيار جاء واضحاً وكافياً لمعالجة المشاكل التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية عند عرضها لقوائمها المالية ويساعد تلك المؤسسات في تلبية إجتياجات مستخدمي القوائم المالية في المصارف الإسلامية لما يتمتع به هذا المعيار من الشفافية والوضوح.

المبحث الثاني

المعايير الدولية للتقارير المالية International Financial Reporting Standards

مرت المعايير المحاسبية الدولية بخمس مراحل وذلك على النحو التالي :

اولاً:مرحلة التأسيس:

وقد إمتدت هذه المرحلة من عام 1973م حتى عام 1995م وتم خلالها وضع معايير محاسبية أساسية ضرورية شملت مواضيع مثل البضاعة والسياسات المحاسبية والإفصاح المالي وغيرها، وفي هذه المرحلة إنطوت المعايير على بدائل عديدة للتطبيق، ولم يكن هنالك لجنة لتفسيرها، وتبعاً لذلك لم تتوفر آلية لمراقبة الإلتزام بها.

ثانياً:مرحلة التطوير:

وقد إستمرت هذه المرحلة من عام 1989م حتى عام 1995م وفيها تم إنجاز مشروع التطوير والقابلية للمقارنة والذى تمثل في تعديل عشرة معايير محاسبية من أجل قبولها من الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق العالمية، وقد أدى هذا التعديل الى تقليل البدائل في التطبيق.

ثالثاً:مرحلة المعايير الأساسية الشامل:

وقد إنتهت هذه المرحلة في العام 1999م، وفي هذه المرحلة تم الأتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية على عدد من المعايير الشاملة المطلوب إصدارها وإعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية على المستوى العالمي ويندرج تحت هذه المعايير الأساسية الشاملة معايير حول الأدوات المالية، ضريبة الدخل، الإستثمارات العقارية، تدني قيمة الموجودات المحاسبة الزراعية وغيرها.وتم في هذه المرحلة تأسيس مجلس لتفسير المعايير الدولية.

رابعاً: مرحلة إعادة الهيكلة

وقد أنتهت هذه المرحلة في عام 2001م وجرى فيها إعادة النظر في البنية التحتية

اولاً: مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية وخصائصها

تشكل المعايير الدولية للتقارير المالية(IFRS) الأساس الذى تأسست عليه معايير المحاسبة المالية الدولية. ويشار الى (IFRS) بأنها (المعايير والتفسيرات التى تم أختيارها وإعدادها من قبل هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وقد تم الأخذ بها وإعادة صياغة الكثير منها من قبل (لجنة المعايير المحاسبية الدولية "IASC") وأعيد إصدارها في الفترة بين(1973 م-2001 م) تحت عنوان (المعايير المحاسبية الدولية IAS)[1] لقد وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية

---

[1] **Free Encyclopedia International Reporting Standards 2009**", Wikipedia",

(IASB)الذى حل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASC"، والذى إجتمع للمرة الأولى في أبريل 2001 م على تبني مجموعة معايير وتفسيرات المحاسبة المالية الدولية القائمة الصادرة من "IASC" كما أعلن عن موافقة مجلس أُمناء "IASC" علي تسمية معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن IASB ب"التقارير المالية الدولية IFRS.حيث تم تحديث المعايير المحاسبية من عام 2005 م لتصبح معايير التقارير المالية الدولية بدلاً من المعايير المحاسبية الدولية، ففي اوائل عام 2005 م اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية لدول أوربا قرار ينص على ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية إعتباراً من اول يناير 2005 م في كافة دول أوربا [1]وهنالك تعريف آخر لمعايير التقارير المالية الدولية هي عبارة عن مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها صادرة عن مجلس المحاسبة الدولية IASB[2].

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB"بدءاً من يونيو 2003 م في إصدار معايير لإعداد التقارير المالية، وحتى يناير 2013 م كان قد اصدر ثلاثة عشر معايير للتقارير المالية على النحو التالى:

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم"1"IFRS (المصدر فى يونيو 2003)بعنوان تبني "First –Time Adoption of International Financial Reporting Standards"

وقد أصدره المجلس فى يونيو 2003 م ليحل محل التفسير رقم 8 الصادر عن لجنة التفسيرات الدائمة SIC8"Standing Interpretations Committee" في يوليو 1998م [3]

إطار معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم"1"

المقدمة :

أوضحت المقدمة إن هذا المعايير يطبق عندما تتبنى المنشأة المعايير الدولية لأول مرة ويتطلب هذا المعيار إلتزام المنشأة بكافة المعايير الدولية سارية المفعول فى تاريخ إعداد قوائمها المالية على أن تفصح عن أثر التحول من المبادئ المحاسبية المقبولة التى كانت تطبقها الى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية على كل من المركز المالى للمنشأة وأدائها المالى (نتيجة نشاطها)وتدفقاتها النقدية

---

(1) .فؤاد محمد الليثي ،**نظرية المحاسبة**، (القاهرة: دار النهضة العربية 2009–2010م)،ص 339.

(2) أ.محمد احمد الشاعر ،**مجلة المحاسبة**، (الجمعية السعودية للمحاسبة ،العدد 54، 2012 م)،ص 11.

(3) محمد محمد حامد تمراز، **قصور المعايير المصرية فى المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وأثاره على دلالة القوائم المالية**، (جامعة حلوان ،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير 2010م)،ص 16

الهدف من المعيار

الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوى القوائم المالية الدورية والتقارير المالية المرحلية للمنشأة على معلومات عالية الجودة تتسم بالخصائص التالية:

1.الوضوح لمستخدميها والقابلية للمقارنة خلال كافة الفترات.

2.توفر نقطة بداية مناسبة للمحاسبة فى ظل معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

3.يمكن توفيرها بتكلفة لا تذيد عن منفعتها للمستخدمين.[1]

نطاق المعيار

الأهم عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة، الأخذ في الإعتبار النظم المختلفة بين التي تأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية لأول مرة والمنشآت التي تستخدمها فعلاً، فالمعيار يحدد المنشأة التي تأخذ بمعايير التقارير المالية الدولية بأن تصرح ببيان صريح بدون أي تحفظ بالتوافق والإلتزام بـــ IFRS عند إعداد قوائمها المالية، والعامل الحاسم هو ما إذا كانت المنشأة وضعت هذا البيان صراحة وبدون أي تحفظ، حتى إذا تركت المنشأة بعض معايير التقارير المالية الدولية في قوائمها المالية السابقة، ولكنها لا تزال واضحة ببيان صريح وبدون تحفظ بالإلتزام بها تبعاً لهذا فإن هذا الكيان غير مسموح له بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS(1) في محاسبته بالنسبة للمتغيرات في السياسات المحاسبية. ويذكر المعيار أن القوائم المالية للكيان تخضع لمعايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولي وتطبق المعيار حتى لو كانت قد عرضت قوائمها المالية السابقة بالإلتزام مع معايير التقارير المالية الدولية في كل الجوانب فيما عدا أنها لا تحتوي على بيان صريح وبدون تحفظ والقوائم المالية لكيان تعتبر قوائم مالية للمرة الأولى طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية، وبهذا تخضع للمعيار (IFRS1) عندما تكون عرضت قوائمها المالية السابقة كالآتي[2]:

1. طبقا للمتطلبات العامة غير المتطابقة مع معايير التقارير المالية الدولية في كل الجوانب .
2. متوافق مع معايير التقارير المالية الدولية في كل الجوانب.
3. تحتوي على بيان صريح بالتوافق مع بعض معايير التقارير المالية الدولية IFRS ولكن ليس كله.

---

(1) محمد محمد **مرجع سابق** ص17.

(2).د.طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**, ص175

4. الالتزام بمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية مع توافق بعض القيم بالمبالغ المحددة طبقا لـــ IFRSs.
5. بمقتضى المتطلبات الوطنية غير المتوافقة مع IFRSs بإستخدام بعض معايير التقارير المالية الدولية الفردية لبعض البنود التي لا توجد لها متطلبات وطنية.
6. تكون المنشأة قد أعدت قوائمها المالية بمقتضى معايير التقارير المالية الدولية للإستخدام الداخلي فقط .[1]
7. تكون المنشأة قد أعدت مجموعة تقاريرها المالية بمقتضي معايير التقارير المالية الدولية لأغراض الدمج بدون إعداد مجموعة كاملة من التقارير والقوائم المالية وفق ما تم تحديده في معيار المحاسبة رقم (1) عرض القوائم المالية.
8. لم تكن المنشأة قد عرضت قوائمها المالية عن فترات سابقة.

متي يجب تطبيق المعيار IFRS(1)

المنشأة التي تعرض أول قوائم مالية لها طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS عند إعداد تلك التقارير والقوائم المالية ينبغي عليها تطبيق المعيار في كل تقرير مالي مرحلي، ويهدف إلى ضمان توفير قوائم المنشأة المالية الأولى وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية حيث تكون شفافة وقابلة للمقارنة عبر الفترات المعروضة.

الإعتراف والقياس

أ- ألزام المعيار المنشآت بإعداد وعرض قائمة المركز المالي الإفتتاحى حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تاريخ التحول الى المعايير الدولية.

ب-ألزام المعيار المنشآت بإستخدام نفس السياسات المحاسبية فى قائمة المركز المالى حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ت-الاعفاءات من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية الأخرى.

ث-الإستثناءات من التطبيق بأثر رجعى للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية الأخرى.[2]

العرض والإفصاح

1-المعلومات المقارنة: أوجب المعيار ضرورة إشتمال القوائم المالية على معلومات مقارنة.

---

(1) حماد **المرجع السابق**، ص 176.

(2) محمد محمد **مرجع سابق** .ص17.

2-المعلومات غير المقارنة والملخصات التاريخية.

شرح التحول للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية الدولية.

على المنشأة أن تشرح أثر التحول للمعايير الدولية لأعداد القوائم المالية على كل من مركزها المالى وأدائها المالى "نتيجة نشاطها" وتدفقاتها النقدية.

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 2 (المصدر في فبراير 2004 م):

المدفوعات على أساس الأسهم Share-based payment وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB"هذا المعيار فى فبراير 2004 م ثم أصدر تعديلاً عليه فى يناير 2008م.

أسباب إصدار المعيار:

تمنح المنشآت أسهم او خيارات كمكافآت للعاملين بها لأطراف أخرى كالموردين مثل موردى الخدمات المهنية، وحتى إصدار هذا المعيار لم يكن هنالك معيار دولى يغطى الإعتراف بهذا النوع من المعاملات او قياسه على الرغم من الإنتشار المتزايد لمعاملات الدفع على أساس الأسهم فى كثير من الدول.

الهدف من أصدار المعيار

أن تعكس المنشأة فى أرباحها وخسائرها ومركزها المالى آثار معاملات الدفع على أساس الأسهم وتشمل المصروفات المتعلقة بالمعاملات التى تمنح بموجبها خيارات أسهم العاملين.

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 3 (مارس 2004):[1]

إندماج الأعمالBusiness Combination أصدر ت لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC المعيار المحاسبي الدولى رقم 22 فى ديسمبر 1993 م بعنوان إندماج الأعمال وعدل فيما بعد فى أكتوبر 1998م بمعرفة اللجنة وبنفس العنوان وفور تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قرر المجلس في ابريل 2001 م إستمرار سريان كافة المعايير والتفسيرات التى سبق إصدارها بمعرفة اللجنة إلا اذا تم تعديلها او سحبها او الى أن يتم ذلك. وفي مارس 2004 م أصدر IASB المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية 3 **IFRS**بعنوان أندماج الأعمال ليحل محل المعيار المحاسبيى الدولى 22، وفى يناير 2008 م أصدر المجلس نسخة معدلة من المعيار الدولى لأعداد التقارير المالية الدولية **IFRS**3 وقد اوضح الملحق (أ) للمعيار مفهوم أندماج الأعمال بأنه معاملة او حدث آخر يحمل بموجبها

---

[1] محمد تمرز، **المرجع السابق** ص 19

الحائز "المشترى"على السيطرة على منشأة او أكثر، وتعتبر المعاملات التى يشار اليها أحياناً إندماجات فعلية او إندماج المنشآت المتكافئة بمثابة إندماج الأعمال بالمفهوم المستخدم لهذا المصطلح.

الهدف من المعيار

يهدف هذا المعيار الى تحسين الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة للمعلومات التى تقدمها المنشأة فى قوائمها المالية عند إندماج الأعمال وآثاره.

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 4 (مارس 2004)

عقود التأمين Insurance Contracts

وقد أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في مارس 2004 م وقد تم تعديل المعيار والوثائق المرفقة بالعديد من الإصدارات التالية له

الهدف من المعيار

يهدف المعيار الى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التى يتم إصدارها من أي شركة تأمين.

ويتطلب هذا المعيار:

-إدخال تعديلات محددة على محاسبة شركات التأمين المتعلقة بعقود التأمين.

-الإفصاح الذى يحدد ويوضح المبالغ ضمن القوائم المالية لشركات التأمين التى تنشأ عن عقود التأمين وتساعد مستخدمى تلك القوائم المالية على فهم المبالغ والمواعيد وعدم التأكد الذى يكشف التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن العقود.

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 5 (مارس 2004)[1]

الاصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة

Non-Current Assets Held for Sale &Discontinued Operations

في مارس 2004 م أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية 5 (الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المتوقعة)الذى حل محل المعيار الدولى رقم 35"العمليات المتوقعة"

الهدف من المعيار:

---

[1] محمد تمرز، **المرجع السابق** ص 21

يهدف المعيار الى تحديد محاسبة الاصول المحتفظ بها بغرض البيع وعرض العمليات المتوقعة والإفصاح عنها.

ويقتضي المعيار

1- قياس الأصول التى تفى بمتطلبات معيار تبويبها كمحتفظ بها بغرض البيع بالقيمة الدفترية او القيمة العادلة أيهما أقل.

2- أن تعرض هذه الأصول بشكل منفصل فى قائمة المركز المالى وأن تعرض نتائج العمليات المتوقعة بشكل منفصل فى قائمة الدخل.

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 6 (ديسمبر 2004)التنقيب عن وتقييم الموارد المعدنية Exploration for &Evaluation of Mineral Resources

وقد قرر المجلس إصدار هذا المعيار لعدم وجود معيار دولي لإعداد التقارير المالية يتناول المحاسبة عن هذه الانشطة ولأهمية مصروفات التنقيب عن تقييم الموارد التعدينية فى المنشآت العاملة بهذا المجال وتزايد عدد المنشآت التي تتحمل بمثل هذه المصروفات وتعرض قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الى جانب الإختلاف فى الأراء بشأن المحاسبة عن مصروفات البحث وتقييم الموارد التعدينية.[1]

هدف المعيار :

يهدف المعيار الى تأصيل عملية إعداد التقارير المالية لنشاط التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية ويتطلب المعيار تحقيق ما يلي:

1-إدخال تحسينات محددة للممارسات المحاسبية الحالية لمصروفات التنقيب والتقييم.

2 -تحديد أي من نفقات الإستكشاف والتنقيب يجب رسملتها كأصل، وأي منها يجب الإعتراف به كمصروف.

بيان الإفصاحات التى تحدد وتوضح المبالغ الواردة فى القوائم المالية عن الكشف عن وتقييم المصادر الطبيعية.[2]

---

[1] محمد حامد **مرجع سابق** .ص22

(2)محمد ابونصار،جمعة حميدات ،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** "الجوانب النظرية والتطبيقية "(الاردن:دار وائل للنشر ،الطبعة الثالثة 2013).ص710

(3)

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 7 "المصدر في أغسطس 2005 م"

الادوات المالية –الإفصاحات Disclosures :Financial Instrument

صدر هذا المعيار للأسباب التالية :

1- إعتقاد مجلس معايير المحاسبة الدولية بحاجة مستخدمى القوائم المالية لمعلومات حول المخاطر التى تتعرض لها المنشآت وكيفية إدارة هذه المخاطر، إذ أن هذه المعلومات تؤثر على تقييم المستخدمين للمركز المالي والأداء المالى للمنشآت، ولمبلغ وتوقيت تدفقاتها النقدية المستقبلية، لذلك فإن مزيداً من الإفصاح والشفافية يتيح للمستخدمين إتخاذ أحكام أكثر دقة عن المخاطر والعوائد.[1]

هدف المعيار

1-يهدف هذا المعيار الي بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية فى القوائم المالية في القوائم حيث تمكن مستخدمى تلك القوائم من تقييم :

-الأهمية للأدوات المالية فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل للمنشأة.

-طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التى قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

2- تعتبر المتطلبات الواردة فى هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالإعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة فى معيارى المحاسبة الدولى رقم 32 "الأدوات المالية: العرض "Financial Instrument :Presentation و39 "الادوات المالية: الاعتراف والقياس Financial Instrument :Recognition &Measurementومعيار الإبلاغ المالى الدولى .IFRS9" [2]الأدوات الماليةFinancial Instrument

3-حث المنشآت على توفير إفصاحات فى قوائمها المالية تتيح للمستخدمين تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التى تتعرض لها المنشأة فى نهاية فترة إعداد التقارير وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر[3]

---

[1] محمد حامد **مرجع سابق**، ص24.

(2) محمد ابونصار،جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص723.

[3] محمد حامد، **مرجع سابق**، ص24.

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 8 "المصدر في نوفمبر 2006 م" القطاعات التشغيليةOperating Segments

وهنالك مبدأ أساسي لهذا المعيار وهو مساعدة المنشأة للإفصاح عن المعلومات لتمكين المستخدمين من البيانات المالية لتقييم طبيعة الآثار المالية للأنشطة التجارية التى تمارس، والبيئة الإقتصادية التى تعمل فيها حيث يساعد هذا المعيار على فصل القوائم المالية للمنشأة الفردية ،تجميع القوائم المالية فى مجموعات [1]، ويعتبر هذا المعيار أحد نواتج المشروع المشترك بين كل من مجلس المحاسبة المالية الامريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB وفي إطار هذا المشروع المشترك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بدراسة بيان مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم 131(الإفصاحات حول قطاعات المنشأة والمعلومات ذات العلاقة)[2]

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 9

الأدوات المالية : Financial Instruments

جاء هذا المعيار ليحل محل المعيار الدولى 39 حيث صدرت المرحلة الأولى من هذا المعيار ويعتبر هذا المعيار سارى المفعول إعتباراً من 1 /2015/1.

يهدف المعيار الى وضع أسس ومبادئ متعلقة بالإبلاغ المالى عن الأصول المالية التى من شأنها أن تعرض معلومات مفيدة لمستخدمى البيانات المالية لتقييم مبالغ وتوقيت الشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الأصول ضمن نطاق معيار 39"الأدوات المالية الإعتراف والقياس "

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 10 القوائم المالية الموحدة

تم إصدار هذا في 2011 م ويبدأ سريانه إعتباراً من 1 /2013/1 م وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولى رقم(27) السابق القوائم المالية الموحدة والمنفصلة حيث تم فصل متطلبات إعداد القوائم المالية المنفصلة. كما حل هذا المعيار محل التفسير رقم 12.

هدف المعيار

---

(1) د.فؤاد محمد الليثي،**نظرية المحاسبة** (القاهرة :دار النهضة العربية 2009–2010)،ص 346.

(2) محمد حامد، **مرجع سابق**، ص24ص25.

(3) محمد ابو نصار،جمعة حميدات **مرجع سابق، ص**762

يهدف هذا المعيار الى وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بإعداد القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر المنشأة على واحدة او أكثر من المنشآت الآخرى، وبالتالي فأن القوائم المالية الموحدة تعتبر أن الشركة التابعة هي جزء من الشركة القابضة وكأنها احد فروعها.[3]

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 11

الترتيبات المشتركةJoint Arrangements

يضع المعيار المحاسبي الدولى رقم "11" أسس ومبادئ المعالجة والإبلاغ المالى عن الترتيبات التعاقدية مع الغير.

وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولى رقم "31" الحصص فى المشاريع المشتركة وهو ساري المفعول إعتباراً من 2013/1/1.

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 12

الإفصاح عن المصالح في المنشأة الأخرى Disclosure of Interests in Other Entities[1]

صدر هذا في 2011 م ليحل محل الإفصاحات التى كانت واردة فى كل من معيار المحاسبة الدولى رقم 27 السابق " القوائم المالية الموحدة والمنفصلة "ومعيار المحاسبة الدولى رقم 28 السابق"الإستثمارات فى الشركات الزميلة "وكذلك معيار المحاسبة الدولى رقم 31 السابق "الحصص فى المشاريع المشتركة"

هدف المعايير

يهدف **المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 12** الي الطلب من المنشآت الإفصاح عن المعلومات التى تساعد مستخدمى القوائم المالية في تقييم:

1- طبيعة المخاطر المرتبطة بمصالح المنشاة مع المنشآت الأخرى.

2- تأثير مصالح المنشأة فى المنشآت الأخرى على المركز المالى للمنشأة وأدائها المالى وتدفقاتها النقدية.

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 13

قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement

---

[1] محمد ابو نصار،جمعة حميدات **المرجع السابق**765

يعتبر المعيار من المعايير الحديثة والذى يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، جاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيFASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار إعتبارًا من 2013/1/1 م

هدف المعيار

إن الهدف من المعيار 13 هو:

1-تعريف القيمة العادلة.

2-تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة.

3-تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة. [1]

المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 7 "المصدر في أغسطس 2005 م"

الادوات المالية –الإفصاحات Disclosures :Financial Instrument

صدر هذا المعيار للأسباب التالية :

إعتقاد مجلس معايير المحاسبة الدولية بحاجة مستخدمى القوائم المالية لمعلومات حول المخاطر التى تتعرض لها المنشآت وكيفية إدارة هذه المخاطر، إذ أن هذه المعلومات تؤثر على تقييم المستخدمين للمركز المالي والأداء المالى للمنشآت، ولمبلغ وتوقيت تدفقاتها النقدية المستقبلية لذلك فإن مزيداً من الإفصاح والشفافية يتيح للمستخدمين إتخاذ أحكام أكثر دقة عن المخاطر والعوائد.[2]

هدف المعيار

1-يهدف هذا المعيار الي بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية فى القوائم المالية في القوائم حيث تمكن مستخدمى تلك القوائم من تقييم:

-الأهمية للأدوات المالية فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل للمنشأة .

-طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التى قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

---

[1].محمد ابو نصار،جمعة حميدات **المرجع السابق**825

2- تعتبر المتطلبات الواردة فى هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالإعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة فى معيارى المحاسبة الدولى رقم 32 "الأدوات المالية: العرض "Financial Instrument :Presentation و39 "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس Financial Instrument :Recognition &Measurement ومعيار الابلاغ المالى الدولى.IFRS9" [1]الادوات الماليةFinancial Instrument

3-حث المنشآت على توفير إفصاحات فى قوائمها المالية تتيح للمستخدمين تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التى تتعرض لها المنشأة فى نهاية فترة إعداد التقارير وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر [1]

نطاق المعيار

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المنشآت ولكافة انواع الأدوات المالية عدا:

1- الحقوق فى الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة.

2- منافع الموظفين والإلتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين.

3- العقود الناجمة عن الإلتزامات الطارئة في إندماج الأعمال.

4- عقود التأمين.

5- الأدوات المالية والعقود والإلتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم.

متطلبات المعيار

1- مدى أهمية بند الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل:

على المنشأة والإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمى قوائمها المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لقائمة المركز المالى وقائمة الدخل الشامل.

2- الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية :

يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية التالية كما هي معرفة فى معيار المحاسبة الدولية 39، اما في صلب الميزانية او في الإيضاحات التفسيرية :

-الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به (المخصص) بالقيمة العادلة وفق المعيار9 .

---

[1] محمد حامد **مرجع سابق** ص24

-الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

-الأصول المالية بالتكلفة المطفأة وفق المعيار 9

-المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها الى:

1- مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة.

2-الجزء المصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة .

-المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. [1]

3-متطلبات الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإرباح والخسائر

اذا قامت المنشأة بتصنيف قرض او ذمم او مجموعة من القروض او الذمم المدينة بالقيمة العادلة من خلال الإرباح او الخسائر فأنه سيتم الإفصاح عما يلي:

أ- الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان الناجمة عن الإحتفاظ بالقروض والذمم بتاريخ القوائم المالية.

ب-مبالغ أيه مشتقات أئتمان او أية أدوات مالية مشابهة تقلل الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان.

ت-مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم "خلال الفترة وبشكل تراكمي) والذى يعزى للتغيرات في مخاطر الإئتمان للأصول المالية، وكذلك مقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الإئتمان المتعلقة بالقروض والذمم .

4-متطلبات الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الإرباح والخسائر.

5-مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذى يعزى للتغيرات في مخاطر الأئتمان.

6-الإختلاف بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية وبين القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الإستحقاق للدائنين .

7-إعادة التصنيف

إذا قامت المنشأة بإعادة تصنيف الأصول المالية والمقاساة اما:

---

[1] محمد ابونصار،جمعة حميدات **المرجع السابق** ص724

1/ بالتكلفة او التكلفة المطفاة بدلا من القيمة العادلة.

2/بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة او التكلفة المطفأة.

8/ إلغاء الإعتراف بالأصل المالى: الضمانات

يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي:

أ- القيمة المسجلة للأصل المالى والمرهون كضمان للمطلوبات والالتزامات "المحتملة ".

ب-الشروط المتعلقة بعملية الرهن.

9/ متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل الشامل وحقوق الملكية.

على المنشأة أن تفصح عن بنود الدخل، المصروف الربح والخسارة اما فى صلب القوائم المالية او في الإيضاحات كما يلي:

1/صافي المكاسب او الخسائر الناجمة عن:

أ-الأصول او المطلوبات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، مع تفصيل رقم صافى المكاسب او الخسائر لكل من نوعي هذه الفئات "أصول ومطلوبات مالية مخصصة بالقيمة العادلة "و"أصول ومطلوبات مالية للمتاجرة .

ب-الأصول المالية من خلال الدخل الشامل مع بيان مبلغ الربح و الخسارة المعترف به مباشرة ضمن حقوق الملكية، والمبلغ المحول من حقوق الملكية والمعترف به ضمن الأرباح والخسائر للفترة المالية.

ج-الإستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة.

2-إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة "محسوباً بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة"

3-إيرادات ومصاريف الأتعاب المقبوضة والمدفوعة والناشئة عن:

-الأصول والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

-الأتعاب المتعلقة بإدارة الأنشطة الإستثمارية المنفذة نيابة عن العملاء.

-دخل الفائدة الناجم عن تدني الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة الدولى 39.

-مبلغ خسارة التدني لكل فئة من فئات الأصول المالية.[1]

10-الإفصاحات الأخرى

---

[1] محمد ابونصار،جمعة حميدات **المرجع السابق** ص 725-726

السياسات المحاسبية :

طبقاً للفقرة"108"من معايير المحاسبة الدولي رقم(1) عرض القوائم علي المنشأة الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية

محاسبة التحوط

على المنشأة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معايير المحاسبة الدولي 39 مثل "تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الإستثمار فى العمليات الأجنبية " .كما يلي :

-وصف لكل نوع من أنواع التحوط.

-وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية.

-طبيعة المخاطر المتحوطة لها.

متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي تشتمل على ما يلي:

-الفترات التى سيحدث فيها التدفق ومتى ستؤثر هذه التدفقات على الربح والخسارة.

-وصف لأي عمليات تم التحول لها مسبقاً ولا يتوقع حدوثها.

-المبلغ المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة.

-المبلغ المحول من قائمة حقوق الملكية الى قائمة الأرباح والخسائر للفترة المذكورة [1]

القيمة العادلة

تطلب المعيار الإفصاحات التالية عن القيمة العادلة :

أ-يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الإصول والمطلوبات المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والمطلوبات.

ب-عند لإفصاح عن القيمة العادلة، على المنشأة تبويب الأصول والمطلوبات المالية ضمن فئات

ج-على المنشأة الإفصاح عما يلى:

1-طرق تحديد القيمة العادلة، وعند إستخدام أساليب تقييم معينة يتم الإفصاح عن الفرضيات المستخدمة فى تحديد القيم العادلة لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية.

---

[1] محمد ابونصار،جمعة حميدات **المرجع السابق** ص727

2-بيان فيما اذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل او جزئى من خلال الأسعار المنشورة فى سوق مالى نشط او إنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار 9

3-اذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها فى القوائم المالية من خلال أساليب التقييم المبنية على فرضيات محددة فإذا حدث أية تغيرات على فرضية او أكثر من تلك الفرضيات وأدى ذلك إلى تعديل فى القيمة العادلة، على المنشأة بيان تلك الحقيقة والإفصاح عن الأثر الجوهري لهذه التغيرات على القيمة العادلة.

الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة

هناك بعض الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة :

1- عندما تكون القيمة الدفترية متقاربة مع القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل ذمم مدينة تجارية قصيرة الأجل والذمم الدائنة.

2- الإستثمارات المالية فى أدوات حقوق الملكية والتى ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط او المشتقات المالية المرتبطة بالإستثمارات بأدوات حقوق الملكية والتي سيتم قياسها طبقاً لمعيار المحاسبة الدولية 39

3- العقود التى لها صبغة تشاركيه "الموصوفة في معيار الإبلاغ المالى الدولي رقم 4 "

11-طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية:

على المنشاة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها المنشأة كما في تاريخ القوائم المالية.

12-الإفصاحات النوعية:

على المنشاة الإفصاح لكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.

13-الإفصاحات الكمية

يجب الإفصاح لكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي:

1-بيانات رقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر كما هى بتاريخ إعداد البيانات المالية.

2-تركيزات المخاطر:

من أمثلتها عرض المنشأة لجدول يبين القطاعات التى تستثمر بها المنشأة فى الأسهم من حيث شراء أسهم شركات صناعية او مالية او خدمية. وكذلك إفصاحات البنوك عن توزيع محفظة

القروض على القطاعات الإقتصادية المختلفة، مثل قروض ممنوحة للأفراد او الشركات الصناعية او الزراعية او التجارية.[1]

14-مخاطر الإئتمان:

يجب الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي:

1-الحد الأقصى للمبلغ الذى قد تتعرض له المنشأة لمخاطر الإئتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ فى الإعتبار أية ضمانات بحوزة المنشأة.

2-وصف للضمانات الموجودة بحوزة المنشأة مقابل تلك الأدوات.

3-الإفصاح عن المزايا الإئتمانية للأصول المالية.

15-الإفصاح عن الأصول المالية المستحقة او التى تعرضت للتدني:

بموجب الفقرة 37 من المعيار، يجب على المنشأة الإفصاح لكل فئة من الأصول المالية عما يلي:

1-تحليل لأعمار الأصول المالية مستحقة القبض كما في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي لم ينطبق عليها شروط التدني.

2-تحليل الأصول المالية التي تم إعتبارها قد تدنت وبشكل إفرادي، مع بيان العوامل المعتمدة من قبل المنشأة لإعتبار أن الأصل المالى قد تدنت قيمته.

ج-الإفصاح عن اية ضمانات بحوزة المنشأة.

16-مخاطر السيولة:

تتطلب الفقرة 39 من المعيار الإفصاح عما يلي:

أ-تحليل تواريخ إستحقاق المطلوبات المالية القائمة.

ب-وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.

17-مخاطر السوق:

يجب الإفصاح عما يلي:

أ-تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التى قد تتعرض لها المنشأة كما في تاريخ القوائم المالية، مع بيان أثر هذه المخاطر علي قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية.

ب-الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

---

[1] محمد ابونصار،جمعة حميدات **المرجع السابق** ص728ص730

ج–التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات[1]

المبحث الثالث

دراسة تحليلية مقارنة بين معيار العرض والإفصاح العام رقم "1" الخاص بالمصارف الإسلامية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "7" الخاص بالمصارف التقليدية

اولاً معيار العرض والإفصاح العام رقم "1" الخاص بالمصارف الاسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب إتفاقية تأسيس فى 26 فبراير 1990 م، ثم تم تسجيلها في 27 مارس 1991 م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى الي الربح وتهدف الهيئة الى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث وغير ذلك من الوسائل وإعداد وإصدار وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات، وذلك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ولقد أصدرت الهيئة حتى الآن "2 " معياراً محاسبياً،و "5 "معيار مراجعة ،و"7 " معايير ترتبط بالحوكمة ،ومعيارين يرتبطا بأخلاقيات وآداب المهنة، كما اصدرت 45 معياراً للضوابط الشرعية.

---

[1] محمد ابو نصار،جمعة حميدات، **المرجع السابق** ص 730 ص 731

ويمكن تقسيم الفقرات "85 فقرة " التي ينطوي عليها معيار العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية للمصارف الإسلامية الى 12 مجموعة: [1]

1-**نطاق المعيار وأحكام عامة**. وتشمل الفقرات العشر الأولى، حيث ينطبق هذا المعيار علي القوائم المالية التى تنشرها المصارف لخدمة أغرض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، كما تخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها او مواطنها او احجامها. كما إن المجموعة الكاملة للقوائم المالية تضم قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية او قائمة الأرباح المتبقاه قائمة التغيرات في الإستثمارات المقيدة، قائمة مصادر وإستخدامات أموال صندوق الزكاة [2]والصدقات، قائمة مصادر واستخدامات اموال صندوق القرض، الإيضاحات، وأي قوائم او تقارير او بيانات اخرى تساعد على تحقيق إحتياجات مستخدمي القوائم المالية كما تشير تلك المجموعة الى القوائم المالية المقارنة، عملية تقريب المبالغ المعروضة، شكل القوائم المالية الترقيم الإيضاحات حول القوائم المالية، ملائمة البيانات، الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف، بالإضافة الى الإفصاح عن عملية القياس المحاسبي .

2-**الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة** والمخاطر المحتملة وحسابات الإستثمار والأحداث الهامة اللأحقة لتاريخ إعداد قائمة المركز المالي، وأي تغيرات محاسبية، والعمليات مع الأطراف ذات العلاقة، وقد غطت الفقرات "11 -29 " تلك الموضوعات

3-**العرض والإفصاح لقائمة المركز المالى** وتشملها الفقرات"30-45"،حيث تشير الي تاريخ الإعداد، كافة الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب الإستثمارات المطلقة وما في حكمها وجميع حقوق أصحاب الملكية فى المصرف، وعدم إجراء مقاصة او الدمج بين بعض البنود وبعضها البعض. والإفصاح عن المخصصات وكافة عناصر الموجودات والمطلوبات والتغيرات فيها.

4-**العرض والإفصاح لقائمة الدخل و تشمل الفقرات"46-52"**

---

(1)هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ،**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية** 2005 م).ص 71 –ص80

(2) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.**مرجع السابق**.ص82- ص87

حيث تشير الى الفقرة المالية التى تشملها قائمة الدخل، كما يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الإستثمار حسب أنواعها وعن طبيعة العناصر السابقة وفق أهميتها النسبية. كما يجب الإفصاح عن مقدار المكاسب والخسائر التقديرية الناتجة عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات. أيضاً مكاسب وخسائر الإستثمارات بصورة تفصيلية كما يجب الإفصاح عن وعاء الزكاة وعن نصيب الأقلية فى صافي الدخل او صافي الخسارة.

5-العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية [1]

وتشملها الفقرات "53 – 57" حيث يجب الإفصاح عن الفقرة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية. كما يجب التميز بين تدفقات العمليات والإستثمار والتمويل، وترتيباً علي ذلك يجب الإفصاح عن صافي الزيادة او النقص فى النقدية خلال الفترة ومبلغ النقدية فى بداية ونهاية الفترة، كما يجب الإفصاح عن العمليات التبادلية وغير التبادلية والتى لا تتطلب دفع او قبض نقدية. وكذلك يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي أتبعها المصرف بشأن مكونات النقدية

6-العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية او قائمة الأرباح والمبقاه

وتشمل الفقرات "58 –60 " حيث يجب الإفصاح عن الفترة المالية، رأس المال المدفوع الإحتياطي والإحيتاطيات الإختيارية الأخرى كل على حده والأرباح المبقاه بداية الفترة وما نتج عنها من التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات، وأيضاً إستثمارات حقوق الملكية وصافي الدخل وصافي الخسارة، والتوزيعات وتغيرات الإحتياطيات وأيضاً رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المبقاه فى نهاية الفترة.

7-العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في الإستثمارات المقيدة

وتشمل الفقرات "61 – 64" فبالإضافة للفترة الزمنية، بيان مصادر الإستثمارات وأنواع المحافظ الإستثمارية وعن الارصدة والتغيرات خلال الفترة خلال الفترة، كذلك معلومات عن طبيعة العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الإستثمار المقيدة وعن الحقوق والإلتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات.

8-**العرض والإفصاح لقائمة مصادر وإستخدامات أموال الزكاة والصدقات**

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.المرجع السابق .ص87

وتشمل الفقرات "65 – 68" فبالإضافة الي الفترة الزمنية يجب الإفصاح عما اذا كان المصرف يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية، وعما اذا كان المصرف يقوم بجمع وتوزيع الزكاة نيابة عن أصحاب الإستثمارات المطلقة والحسابات الأخرى، وعن المصادر الأخرى لأموال صندوق الزكاة والصدقات، وعن توزيعات الزكاة والتى لم يتم توزيعها.[1]

9-**العرض والإفصاح لقائمة مصادر واستخدامات اموال صندوق القرض** وتشمل الفقرات "69 – 73" فبالإضافة للفترة المالية يجب الإفصاح عن رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في بداية وخلال الفترة وعن إستخدامات أموال الصندوق والرصيد في نهاية الفترة.

10-معالجة التغيرات فى السياسات المحاسبية

وتشمل الفقرات "74 – 81 " حيث تم إيضاح مالا يعتبر ضمن هذه التغيرات كإقرار سياسة محاسبية جديدة تقتضيها عمليات او أحداث او ظروف تختلف في جوهرها إختلافا واضحاً عن مثيلاتها التى حدثت فى الماضي. كما إنه في حالة اقرار سياسة محاسبية جديدة يجب إجراء مقارنة بأثر رجعي على آخر سنة مالية. آلا اذا تعزر الحصول على البيانات المالية الضرورية للتعديل، وفى حالة التعذر يجب تعديل رصيد الأرباح المتبقاه فى بداية الفترة المالية الحالية او أي فترة مالية سابقة. كما يجب الإفصاح عما اذا كانت القوائم المالية المعروضة للفترات المالية السابقة قد تم تعديلها نتيجة للتغير في السياسة المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة في الدخل او الخسارة. ولا يجوز إجراء مناقصة بين تأثير التغيرات في السياسات المحاسبية المختلفة، ويجدر التنبيه لضرورة الإفصاح عن الآثار اذا كان لها أهمية في فترات مالية أخرى.

11-**معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة**

وتشمل الفقرة "82"حيث يجب عكس التأثير نتيجة التغير فى التقدير المحاسبي غير المعتاد سواء على الفترة الحالية او الفترات المالية المقبلة، بالإضافة الي الآثار على نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة فى الدخل او الخسارة من الإستثمارات.

12-**معالجة تصحيح الأخطاء وتاريخ سريان المعيار**[1]

---

[1] **المرجع السابق**.ص88-96

[1] **المرجع السابق**.ص98-136

وتشمل الفقرات "83 –85 " حيث يجب تصحيح الخطأ في القوائم المالية للفترات الماضية المعروضة بأثر رجعي، كما يجب تعديل رصيد الأرباح المبقاه في بداية اول فترة مالية سابقة معروضة بالأثر المتجمع لتصحيح الخطأ. كما يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية التى تبدأ في الاول من يناير 1996م.

ثانياً:المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "7"

في أبريل 1987 م أعدت المذكرة الإيضاحية للإفصاح عن القوائم المالية للبنوك "E29 " ثم عدلت تلك المذكرة في يوليو 1989 م لتضم إليها المؤسسات المالية المشابهة برقم اخر "E34"،ثم صدر المعيار الدولي رقم "30 " الخاص بإعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة في أغسطس 1990 م على أن يكون التاريخ الفعال لتطبيقه الاول من يناير 1991 م، وقد أعيدت صياغته فى 1994 م تم إجراء تعديلات جوهرية عليه وأستبدل بالمعيار الدولى رقم "39 " بعنوان الأدوات المالية: تعريفاتها وقياسها وأصبح فعالاً في يناير 2001 م وأخيرا في 18 أغسطس 2005 م تم إحلاله بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية: الأدوات فى الاول من يناير 2007 م.[1]ويمكن تصنيف الفقرات الخمس والأربعون التي يشملها المعيار الى ست مجموعات

1–هدف المعيار

ويتلخص في مطالبة المنشآت بتوفير بيانات مالية تمكن المستخدمين من إبراز أهمية المركز والأداء المالي وعن طبيعة ومدى المخاطرة الناجمة عن البيانات المالية التى تتعرض لها المنشأة أثناء الفترة وفي نهاية فترة إعداد التقارير، وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر بالإضافة الى مراعاة ما تشمله المعايير الدولية "32"و "39 " وأيضا المعيار الدولي لإعداد التقارير "9 " حيث تختص تلك المعايير الثلاثة بالإعتراف بالأصول والالتزامات المالية **وهذا ما تضمنته الفقرة "1 –2 " .**

2–نطاق المعيار وفئات الأدوات المالية ومستوى الافصاح[1]

---

(2) Emst &Young,**International GAAP:Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards** (IFRS) John Wiley and Sons 2011

(1) مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية ،**(ترجمة معايير اعداد التقارير المالية الدولية ،2011 م)**،ص 203– ص207.

حيث يطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية بإستثناء بعض الأدوات التى تعالج ضمن المعايير الأخرى "27"،"28"،"31"،"19"،"39"،"9". كما يشير النطاق الي ضرورة مراعاة الإفصاح حسب الفئة المالية والتى تأخذ في الإعتبار خصائص هذه الأدوات المالية وطبيعة المعلومات التى تم الإفصاح عنها، وعلي إدارة المنشأة تقديم المعلومات الكافية لإتاحة المطابقة مع البنود الرئيسية في بيان المركز المالي، وهذا ما تتضمنه الفقرات الاربعة "3 – 6 ".

3-أهمية الأدوات المالية للمركز والأداء المالي.

ويمتد نطاق تلك المجموعة لتغطي 24 فقرة من "7 – 30 " وتركز على ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم المركز والأداء المالي، أيضاً الأفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الفئات التالية كما هي محددة في معيار المحاسبة الدولي "9 " وسواء كانت تلك البيانات ظاهرة في المركز المالى او من خلال الإيضاحات وهذه البيانات هي الأصول المالية التى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، الأصول المالية التي تقاس من خلال التكلفة المطفأة، والإلتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة، والأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. كذلك يجب الإفصاح عن أي إعادة تصنيف تقوم بها المنشأة لأصولها المالية خلال فترة إعداد التقارير الحالية او السابقة.[2] إيضاً يجب الإفصاح عن أي إلغاءات إعتراف بالأصول المالية من حيث طبيعة تلك الأصول او طبيعة المخاطر او المبالغ التى تخصمها. كذلك تمتد ضرورة الإفصاح للأصول المالية المرهونة للإلتزامات الحالية او المحتملة وما يتبع ذلك من أحكام وشروط وقيم عادلة.كما تتبنى الفقرة "16" ضرورة عمل مخصص لخسائر الإئتمان عندما تنخفض قيمة الإصول بسبب خسائر الإئتمان. ايضاً يجب الإفصاح عن تعدد الأدوات المالية ذات المشتقات الضمنية المتعددة وحالات عدم الوفاء والإحلال وبيانات الدخل الشامل، والسياسات المحاسبية، والإفصاح عن تحوطات معينة حول القيمة العادلة، التدفق النقدي وصافي الإستثمارات في العمليات الاجنبية. [1]

4-طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية

وتشمل تلك المجموعة الفقرات "31-42"حيث تطالب إدارة المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية

---

[2] **المرجع السابق** ،ص 208- ص219.

[1]WWW.Iasplus.com/**Standard**/Dttpubs/Pocket.2007.pdf

التي تتعرض لها المنشأة في فترة إعداد التقارير، وينطوى الإفصاح المطلوب على المخاطر الثلاثة "الائتمان والسيولة والسوق "وكيفية إدارتها. وقد تم تقسيم الإفصاحات الي نوعين نوعية وأخرى كمية، فبالنسبة للإفصاح النوعي يجب الإفصاح عن كل نوع من المخاطرة الناتجة عن الأدوات المالية من حيث التعرض لها وحدوثها وأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطرة وأي تغيرات تحدث في العناصر السابقة.[2]وبشأن الإفصاحات الكمية لكل نوع من المخاطرة يجب الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية ومدى تعرضها للمخاطرة فى نهاية فترة إعداد التقرير. وتتطلب مخاطر الإئتمان، الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل أقصي درجة تعرض لمخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد التقرير دون الأخذ في الحسبان أي ضمان مختلط به او تحسينات إئتمان أخرى، والإفصاح عن نوعية الإئتمان للأصول المالية التي لم تنقضي فترة إستحقاقها ولم تنخفض قيمتها. كما تتطلب مخاطرة السيولة، الإفصاح عن تحليل الإستحقاق الخاص بالإلتزامات المالية غير المشتقة والمشتقة والتى تبين الإستحقاقات التعاقدية. حيث يقصد بمخاطرة السيولة "تلك الصعوبة التى تواجه المنشأة في تحقيق التعهدات المرافقة للإلتزامات المالية التى تمت تسويتها خلال التسليم النقدي او اصل مالي آخر.

اما مخاطر السوق فهي الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار السوق وتشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع مخاطر فرعية هي مخاطر العملة وسعر الفائدة والأسعار الأخرى. حيث يجب الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي تتعرض لها المنشآة في فترة إعداد التقارير وبيان كيف أن الربح او الخسارة او حقوق الملكية كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغير المخاطرة ذو العلاقة التي كانت ممكنة بشكل معقول في ذلك التاريخ، وبجانب تحليل الحساسية يجب الإفصاح عن الأساليب والإفتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية وأيضاً التغيرات عن الفترة السابقة في تلك الأساليب والإفتراضات وأسباب تغيرها، وإذا لم تمثل تحليلات الحساسية السابقة المخاطرة الملازمة. على المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة وبسبب هذا الاعتقاد.[1]

---

[2] زيدون لطيف واخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم (30)**–حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري ،(مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (المجلد(28) العدد"2").ص 1– ص17

[1] مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية .مرجع سابق.ص ص220–237

5-تاريخ النفاذ والانتقال

وتتضمن تلك المجموعة فقرتين " 43 و 44 " حيث تطالب الفقرة 43 بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للفترات السنوية التي تبدأ في الأول من يناير 2007 م او بعد ذلك وإذا طبقت المنشأة هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ قبل الاول من يناير 2006 م فأنها ليست بحاجة لعرض معلومات مقارنة بشان طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية.

6-**سحب معيار المحاسبة الدولي رقم "30"**.حيث تنطوى الفقرة الأخيرة "45 " على أن يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم "7"محل المعيار رقم "30".[2]

الفصل الثالث

[2] WWW.Mstawfic **.Tripod .Com/Is.Pdf**

الإطار العام للإفصاح المحاسبي

- ❖ المبحث الأول: نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي
- ❖ المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح
- ❖ المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية وجودة الإفصاح

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

The Conceptual Framework of Accounting Disclosure

اولاً:نشأة وتطور الافصاح المحاسبي

Origins & Development of Accounting Disclosure

ظهر مصطلح الإفصاح المحاسبي لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبية او معايير للمراجعة آنذاك، كما ظهر مصطلح الإفصاح في الولايات المتحدة لأول مرة ايضاً كقاعدة قانونية في الثلث الأول من القرن العشرين، ثم بدأ يتطور في نطاق مهنة المراجعة وظهور المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين[1].

ارتبط مفهوم الإفصاح من حيث طبيعته وأهدافه بمراحل تطور المحاسبة بصفة عامة والمحاسبة المالية بصفة خاصة، فعندما كانت المحاسبة فن تسجيل وتبويب وعرض وتفسير نتائج العمليات ذات الطبيعة المالية بأسلوب ذي دلالة وفي شكل نقدي كما ورد في تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين عام 1994م، لم يكن للإفصاح المحاسبي أثر كبير في البحث المحاسبي، ثم أخذت أهمية الإفصاح في الظهور إعتباراً من عام 1966م حيث ورد في تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية ضمن الدراسة التي أعدتها نظرية لمحاسبة، أن المحاسبة هي عملية قياس وإيصال المعلومات الإقتصادية إلي مستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم وأحكامهم[2] ولهذا فقد أرتبط مفهوم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التأريخي الذى حدث لوظيفة المحاسبة، وذلك عندما تحولت المحاسبة منذ الستينات من القرن الماضي عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت وظيفة المحاسبة من التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته توفير المعلومات المناسبة لصنع القرار[3].

---

(1) د.وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الثانية،2004م)،ص155.

(2) هاشم حسن عواد المليجي، **فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة "إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في مصر**، "(القاهرة: جامعة حلوان ،رسالة دكتوراه غير منشورة،1998م)،ص1.

(3) د.محمد مطر، **التأصيل النظرى للممارسات المهنية المحاسبية**، (عمان:دار وائل للنشر،2004م)، **ص332**.

في المراحل التاريخية الأولي لتطور المحاسبة قبل ظهور الثورة الصناعية، كانت الشركات الفردية اوشركات الأشخاص هي النموذج السائد في تلك الفترة، ولم تكن هنالك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي، فحاجة الملاك للمعلومات يمكن تلبيتها من خلال الإطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة للشركة لما يتمتع به الملاك من حق الوصول الي دفتر أو سجل بالشركة، ومع ظهور الثورة الصناعية ظهرت شركات الأموال التي يمتلكها عدد كبير من المساهمين، فأصبح هنالك تعدد وتنوع للأطراف التى لها مصالح حالية ومستقبلية بهذه المؤسسات[1]، كان لتعدد وتنوع الأطراف المستفيدة من المشروع وكثرة عدد المساهمين وأصحاب المشروع وتوكيلهم للإدارة بتسير المشروع لمصلحتهم دور عظيم في نشأة الإفصاح، والذى تجلى في البداية في الإعلان عن ميزانية المشروع التي تلخص مركزه المالي في فترة معينة غالباً ماتكون نهاية السنة[2]، إلا أنه لم تكن هنالك ممارسات موحدة لمعالجة حسابات الشركات أو الإفصاح عنها من خلال ميزانيتها وتقاريرها المالية الأخرى، فكانت كل شركة تختار ماتراه مناسباً من الطرق المحاسبية التي تمكنها من الإعلان عن نتائج أعمالها وفق ما تراه الإدارة العليا مناسباً. [3]

في الفترة من عام 1929م وحتى عام1933 م حدث الكساد العالمي والذي إطلق عليه الأزمة الإقتصادية الكبرى، وأدت تلك الأزمة الى إفلاس كثير من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مما تطلب لجوء الكثير من الشركات الى الإقتراض لمحاولة درء الإفلاس خوفاً من هبوط أسعار أسهمها، وقد ترتب على هذا الإفلاس مطالبة الدولة والمجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها، كما ترتب على هذا الإفلاس إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عام1934م في الولايات المتحدة الإمريكية، والتي تتولى مراقبة تداول الأوراق المالية مع تمتعها بحق فرض اية قيود على الشركات المتداول أسهمها في السوق، وكذلك صدور قانون الأوراق المالية والذي يعد قانوناً متعلقاً بالإفصاح حيث يتطلب هذا

---

(1) د.محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**،(القاهرة: مطبعة إيتراك للنشر والتوزيع ،2005م)،ص 578-579 ص.

(2) د.غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاص**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2006م)،ص17.

(3) د.حسين القاضي،د.مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، (عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،2001م)،ص23.

(4) د.امين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر،2003م)،ص303.

القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية وتصبح متاحة لكل من يريد الإطلاع عليها، ويتمكن كل مستثمر من إتخاذ القرارات الرشيدة.[4]وفي عام 1974م كان

هنالك حدثاً بارزاً ترك أثاراً جوهرياً على الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، اذ صدر في الولايات الأمريكية خلال ذلك العام تشريع من الكونجرس ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الإفصاح للتشريعات واللوائح التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة الأوراق المالية، وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة، وقد ترتب على ذلك إنعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانية البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سمتين رئيسيتين، السمة الأولى تمثلت في إتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات.السمة الثانية تمثلت في تحول تركيز أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين الي حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

وفي المسار نفسه أصدرت اللجنة الدولية للمحاسبة المعيار المحاسبي الدولي(30) والخاص بعرض قواعد الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للبنوك[1]، بعد الأزمة الإقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية خلال الفترة من عام (1933–1973م) الى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموماً تكون أساساً للإفصاح المحاسبي، فمنذ عام 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين على ضرورة إلتزام مهنة المحاسبة بمبدأين هما، مبدأ الإفصاح الشامل ومبدأ الثبات في إتباع النسق الواحد، وما زال هذان المبدآن يمثلان مركزاً محورياً ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية، كما إن لجنة تبادل الأوراق المالية منذ تأسيسها في عام 1934م بالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة بالبورصة بمراعاة الإفصاح الشامل، ولقد توسع مضمون الإفصاح بعد ذلك فقد إضيفت لقائمتي الدخل والمركز المالي قائمتان جديدتان هما، قائمة التدفقات النقدية

---

(1) د.محمد مطر واخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**،(عمان:دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م)،ص369.

(2) د.رمضان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصرمن المبادئ الي المعايير**، (عمان: دار وائل للنشر،2003م)،ص445–446.

للإفصاح عن معلومات محاسبية تساعد في تقويم السيولة، وقائمة تغيرات حقوق المساهمين، وكان ذلك عام 1978م في الولايات المتحدة الأمريكية [2]. ومن ناحية أخرى اذا نظرنا إلي الإفصاح المحاسبي عبر الحقب التاريخية، فإن تطور الإفصاح كان مواكب الي حد كبير التطور في الإنظمة المحاسبية، فقد تطورت الوظيفة المحاسبية بأبعادها المختلفة من وسيلة لخدمة أصحاب المشروع إلي وسيلة لخدمة الإدارة ثم أخيراً لخدمة المجتمع بأثره، ولقد جاء هذا التطور مواكباً للمتغيرات البيئية سواء الداخلية او الخارجية بإعتبار أن المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تعتبر منأهم العوامل التي تؤثر في الفكر المحاسبي نظرياً وتطبيقياً[1]

لقد مر الإفصاح المحاسبي بالمراحل التالية:

المرحلة الأولي: عندما كانت الوحدات الإقتصادية في معظمها منشآت فردية وشركات أشخاص وحينئذٍ كانت المعلومات المحاسبية من الاسرار الشخصية التي لا يجوز الإفصاح عنها.

المرحلة الثانية: عندما زادت شركات الأشخاص وتزايد حجمها وتباينت العلاقات بين الشركات، وحينئذٍ أصبح الإفصاح إختيارياً يستهدف تقنين العلاقة بين المدير المالك من ناحية وباقي الملاك من ناحية أخرى.

المرحلة الثالثة: كانت عند ظهور شركات الأموال عندما إنفصلت الإدارة عن الملكية وتزايد إعتماد الشركات على أموال المستثمرين، وعندئذٍ أصبح الإفصاح المحاسبي إجبارياً لحماية المواطنين وتحقيقاً للمصلحة العامة.[2]

وفي ضوء ما تقدم يخلص الباحث إلي أن نشأة الإفصاح كانت منذ القدم قبل الثورة الصناعية ثم مر بعدد من المراحل وأن تطور الإفصاح كان مواكباً الي حد كبير مع تطور الأنظمة المحاسبية وأن نشأته إنحصرت في الولايات المتحدة الأمريكية وفي نطاق التشريعات والقوانين دون أن يكون للفكر المحاسبي دور يذكر. كما أن ظهور الشركات المساهمة والأزمة الإقتصادية كان لها دور كبير في تطور الإفصاح المحاسبي.

---

(1) Karman Ahmed.**The impact of Environment on Disclosure Practices**: an Empirical Study,Asian Review of Accounting, VOL, No,2,1995,p.90.

(2)د.وصفي عبد الفتاح ابو المكارم، **مرجع سابق**، ص101.

(3)د.عوض سلامة فايز الرحيلي، **دور نظم السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية و الإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد(41)، سبتمبر2004م)،ص301.

(4).على الجارم، مصطفى امين، **البلاغة الواضحة**، (القاهرة:دار المعارف للنشر، 1987م)،ص5.

ثانياً: مفهوم الإفصاح المحاسبي The Concept Of Accounting Disclosure

في اللغة الفصحى الإفصاح هو الكشف عن الشيء وبيانه[3] والكلام الفصيح ما كان واضح المعنى سهل اللفظ جيد السبك[4]

وفي الأدب المحاسبي، فإن تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي يساعد في بناء نظرية المحاسبة ويرشد التطبيق العملي لكونه يغطي كل منطقة التقارير المالية، لذلك يجب التعرف على بعض محاولات تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي بما يساعد في الوصول إلي مفهوم يتفق مع نظرية المحاسبة ويحقق متطلبات التطبيق العملي[1]، وفي الواقع المحاسبي إختلفت الآراء حول طبيعة ومفهوم الإفصاح المحاسبي، فذهب البعض إلى أنه جزء لا يتجزءا من مكونات العرف المحاسبي، بينما ذهب البعض الآخر إلي القول بأن الإفصاح المحاسبي ما هو إلا سياسة محاسبية، بينما ارتقى آخرون بالإفصاح المحاسبي ليضعوه في جانب المبادئ المحاسبية[2] ولهذا يمكن للباحث أن يستعرض التعريفات التي وردت بالمراجع المحاسبية والتي تناولت الإفصاح المحاسبي من عدة جوانب.منها الإفصاح هو بث المعارف او نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الإستفادة منها أو إستخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[3] وبهذا فأن الإفصاح المحاسبي هو أداة إتصال بين الوحدة الإقتصادية والعالم الخارجي لها، فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة إختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات ذات صفة إقتصادية نافعة لأطراف خارجية معينة[4] الإفصاح في المحاسبة هو المقياس الغير ملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة[5] ولهذا فإن

---

(1).Stephen Buzby,**The Nature of Adequate Disclosure**,(The Journal of Accountancy,April,1994),p.38

(2)د.محمد بهاء الدين ابراهيم احمد، **اثر اتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في ترشيد التحاسب الضريبي للضريبة على ارباح شركات الاموال**، (مصر: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد (14)، العدد الثاني،يوليو 1992م)، ص191.

(3)محمد سمير الصبان، **اصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،1991م)،ص350.

(4)د.فؤاد السيد المليجي، **مدى الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المحلية والحوافز الضريبية من وجهة نظر الفاحص الضريبي مع دراسة تطبيقية على صناعة السياحة في مصر**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (35)، العدد الأول، مارس 1998م)،ص57.

(5)د. محمد سمير الصبان، د.محمد الفيومي محمد،**المراجعة بين النظرية والتطبيق**،(الإسكندرية:الدار الجامعية للطباعة والنشر،1990م)،ص105.

(6)د.حلمي محمود نمر،**نظرية المحاسبة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1977م)،ص255.

الإفصاح المحاسبي يقضي بضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء القارئ صورة صحيحة وواضحة لنتيجة أعمال الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي[6] فالإفصاح يعني أن تعرض القوائم المالية المنشورة كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي للوحدة الإقتصادية، والملاءمة لإتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصالح بها، والإعلان عن جميع السياسات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك التقارير بصورة شاملة وعادلة تتلاءم وإحتياجات مستخدمي تلك القوائم والتقارير المالية[1]

ويتضح من ذلك أن لفظ الإفصاح يشير إلي المعلومات المالية بكاملها وليس محدداً فقط بالقوائم المالية [2] كما عرف الإفصاح بأنه عرض المعلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل، وقدرتها على سداد إلتزاماتها[3] لهذا يقضي الإفصاح بضرورة عرض البنود الإختيارية والإلزامية الواردة بالتقارير المالية والملاحظات على الحسابات وتحليلات الإدارة للعمليات التي تمت خلال العام الحالي والمتوقعة خلال العام المقبل وأي معلومات إضافية أخرى، فالإفصاح المحاسبي معني بإعلام متخذي القرارات الإقتصادية بالبيانات والمعلومات المحاسبية لإتخاذ قراراتهم سواء على مستوى الوحدة او المستوى القومي[4] فالإفصاح معني بتزويد مستخدمي التقارير المالية بصورة واضحة بمعلومات عن أنشطة المشروع، وذلك بشمول تلك التقارير علي المعلومات عن الأنشطة الإجتماعية، حتى يتمكن مستخدمو تلك التقارير من إتخاذ قراراتهم على أسس سليمة، أي بمعنى أن تشتمل القوائم والتقارير المالية والملاحظات المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل مستخدمي تلك القوائم المالية[5]. والمفهوم المعاصر للإفصاح

---

(1) د.محمد حسين احمد حسين، **أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية للمخزون السلعي على اسعار الاسهم** ،(مصر: جامعة طنطا،كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 1997م).ص5

(2)د.امين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**،(الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة وللنشر،2005م).ص489

(3)Eldon's .S .Hendrickson, **Accounting Theory,4th**.Richard,D.Irwin, 1982,p.504.

(4)د.احمد ضياء محمد خميس،**متطلبات الإفصاح المحاسبي وقياس مدى توافرها في قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم(3) لسنة 1991م**(مصر:جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة، العدد الثاني،1992م).ص152

(5)هاشم حسن احمد ابو النصر، **الإفصاح عن معلومات المسؤلية الإجتماعية للوحدة الإقتصادية في القوائم المالية المنشورة** ،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ،رسالة ماجستير غير منشورة،1992م).ص19

(6)دز وصفي عبد الفتاح ابو المكارم ،**مرجع سابق**، ص108

المحاسبي هو الكشف عن ما يمكن إخفاءه من المعلومات المهمة سواء كان الإخفاء عن طريق الإيجاز في طريقة العرض، او عن طريق إخفاء معلومات جوهرية لا يوفرها القياس المحاسبي التقليدي، مما يؤدي إلي تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية[6]ولهذا فأن الإفصاح يشير إلي أن المعلومات المقدمة يجب أن تتضمن او تحتوي على كل ما يحتاجه مستخدمي المعلومات حتى يصلوا إلي

إستنتاجات ملاءمة بحيث لا يتم تجاهل أي معلومة جوهرية[1].

اما من الناحية الإسلامية، فالإسلام يمنع التدليس او الإخفاء او الغش في الحسابات، مثل إدماج بيانات العمليات المشبوهة في حسابات مختلفة، ويقرر الإسلام ضرورة الإفصاح الكامل للبيانات المالية التي يجب أن تعبر بوضوح عن كل مايحويه المشروع من أصول وإلتزامات ونتائج الأعمال، ولاتحتمل الأرقام المالية أي تأويل حتى يظهر المركز المالي الحقيقي للنشاط دون غموض او مداراة[2]

من خلال التعريفات السابقة يستنتج الباحث أن إستخدم لفظ الإفصاح المحاسبي في مجال المحاسبة بصفة عامة يشير إلي تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر علي قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، وأيضاً يشير إلي عرض جميع المعلومات التي تحويها القوائم المالية للمنشآت دون إخفاء للحقائق وفي العرف المحاسبي تباينت التعريفات حول مصطلح الإفصاح المحاسبي حيث ينظر للإفصاح من عدة جوانب بإعتباره ادأة إتصال بين مستخدمي التقارير المالية. وبناءاً على ماسبق يستطيع الباحث تعريف الإفصاح المحاسبي "بأنه وسيلة لإيصال البيانات والمعلومات المالية وغير المالية عن نشاط المنشأة إلي مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة التي تؤدي الي إنتظام العمل في الأسواق المالية بالشكل الأمثل.

ثالثاً: أهداف الإفصاح المحاسبيObjective of Accounting Disclosure

هنالك تداخل بين أهداف الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية، وقد تعاظم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلي الدور الإعلامي، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، لذلك فإن الإفصاح والقوائم المالية لهما نفس الهدف، فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدمي المعلومات، الأمر الذي يجعل التمييز بينهما غامضاً[3]، إلا أنه

(1)د.مأمون توفيق حمدان، د.حسين القاضي، **نظرية المحاسبة**، (دمشق: مطبعة جامعة دمشق،1994م،1995م)،ص199.

يمكن القول أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن تصرفات المستخدمين ستتأثر بكمية

ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها[1]، وأيضاً أن تشمل القوائم المالية معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الإستثمارات في المنشآت ذات العائد الحقيقي ألمجزي، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية المحدودة[2]، كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلي إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، بالإضافة إلي مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة خاصة في الجانب الإستثماري، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات التي يتم إتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الإهتمام بالإفصاح مرتبط زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم وإستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل[3]

مما سبق يمكن للباحث تلخيص أهداف الإفصاح فيما يلي:

1. الإفصاح عن معلومات وبيانات تشبع حاجات المستخدمين للقوائم والتقارير المالية.
2. الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستثمرين في توجيه مدخراتهم توجيهاً أمثل.
3. إزالة الغموض والتضليل عن القوائم والتقارير المالية.
4. مساعدة متخذي القرارات في إتخاذ القرارات السليمة في الجانب الإستثماري.

رابعاً:أهمية الإفصاح Importance of Accounting Disclosure

تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي من أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم أن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة، وبالتالي حتى تكون القوائم والتقارير المالية موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي إحتياجاتهم،

---

(2) د.محمد كمال عطية، **اصول المحاسبة المالية في الإسلام**، (القاهرة: مكتبة وهبة للنشر، 1996م)،ص46.
(3) د.وصفي عبدالفتاح أبو المكارم، **مرجع سابق** .ص127.

[1] د.طلال إبراهيم عرابي سجيني، **قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية** بالمملكة العربية السعودية،(قطر: جامعة قطر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، العدد الثامن،1997م)،ص128.

لابد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالمنشأة[4]وقد زادت أهمية الإفصاح في السنوات الأخيرة بغرض التركيز على أهمية توصيل المعلومات اللازمة لمستخدميها حتى يمكنهم إتخاذ قرارات سليمة بناءاً على معلومات جيدة، وقد أهتمت الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية في الدول المتقدمة بموضوع الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية ومايتعلق بها من سياسات محاسبية[1]، وتنحصر أهمية الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية:

1.تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال.

2.تساعد معلومات التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في العمليات الإستثمارية للوحدة الإقتصادية.

3.الإعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلي الأهداف المنشودة للوحدة الإقتصادية.

4.تساعد معلومات قائمة الدخل في بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات، ونجاحها في تحقيق الأهداف والربحية خلال مدة معينة، بالإضافة إلي بيان أثر قرار التمويل والإقتراض على نتيجة الأعمال.

5.تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب وغيرها.

6.إمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل.

7.تقديم المعلومات الحقيقية الواضحة حول العمليات والأحداث المالية، والتي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ، مع توضيح الظروف الخاصة بتلك العمليات والمفاهيم التي أسست عليها.

---

(2).محمد فداء الدين، وعبدالله قاسم، **الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية**،(السعودية: جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول 1990م)،ص66.

(3).د.كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م).ص20د.محمد

(4)المبروك ابو زيد، **مرجع سابق** ص 580– ص581.

8.تساهم القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بإنشطة الوحدة الإقتصادية ذات الأثر على المجتمع، والتي يمكن أن تقبل القياس او تحدد الوصف، والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الإقتصادية في خدمة البيئة الإجتماعية التي تتواجد فيها[2].

مما تقدم يتضح للباحث أن أهمية الإفصاح تنبع من مساهمته في إظهار الحقائق المتعلقة بالقوائم المالية، التي تساعد المساهمين في معرفة مدى نجاح المنشأة والتنبؤ بمستقبلها من خلال فهم وتفسير ماتحويه القوائم والتقارير المالية، فالإفصاح يساهم في إتخاذ القرارات التي تحقق المنافع الإقتصادية للمنشآت .

خامساً: **أنواع الإفصاح Types of Accounting Disclosure**

إن التطور في الفكر المحاسبي يظهر إتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح المحاسبي والتعدد في مجالاته إلي درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلي تسجيل الأحداث الغير مالية التي لايمكن التعبير عنها بالأرقام في سجلاتهم، ويحاولون بإستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولهذا هنالك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين، لذلك لابد من الأخذ في الإعتبار عند تحديد أنواع الإفصاح المحاسبي الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئات المستفيدة منها، ولهذا يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعاً للأهداف من خلال مايلي[1]

1. الإفصاح الشامل

إن الإفصاح الشامل يعني أن تصل مستخدم المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملاءمة، والمعلنة بالمركز المالي ونتائج العمليات، ويمكن تحقيق ذلك إما في القوائم المالية أوفي شكل ملاحظات بالقوائم المالية[2] ولذلك فالإفصاح الشامل يشير إلي شمولية التقارير المالية المعلومات والإيضاحات التي يفترض أن تكون هامة وحاسمة لمن يريد أن يقرأ هذه القوائم المالية، وهنا يجب أن يرعى مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن إحتمالية عدم إدراج معلومة مابشكل تفصلي معين قد يضر ضراراً بليغاً بمن يعتمد علي هذه

---

(1)خالد هاشم فضل التوم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات بسوق الأوراق المالية**،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة2010م)،ص66

(2)د.الشحات محمدعطوة، **مدى تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لوحدات قطاع الأعمال العام**، (مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 1992م)،ص 637- ص638

القوائم في صنع وإتخاذ قراره[3]، إلا أنه من ناحية أخرى لا يعني الإفصاح الشامل أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، لكن يقصد به أن تصل الي مستخدمي المعلومات كل الحقائق الهامة والملاءمة المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي،الامر يتطلب المفاضلة بين بديلين لتحديد كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، الاول هو الإفصاح عن قدر كافي من المعلومات، وهذا البديل يستلزم الكثير من الوقت والجهد لتحليل وإستيعاب المعلومات، فضلاً عن تكاليف إعدادها، اما البديل الثاني فهو الإفصاح عن المعلومات في شكل مختصر بحيث يسهل فهمها، ولكن ينبغي ألا يكون الإختصار بالقدر الذي يخفي حقائق هامة او يكون سبباً في التضليل وسوء الفهم لهذه المعلومات، كما إن الإفصاح الشامل يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية، فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية، بل يمتد الأمر إلي الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على القرارات المتخذة، لذلك فإن الإقتصار على المعلومات المالية وتجاهل المعلومات الوصفية الهامة قد يضلل متخذي القرارات[1]

2. **الإفصاح الكافي**

يعني إشتمال التقارير المالية على جميع البيانات والمعلومات والحقائق ذات الأهمية النسبية اللازمة لإعطاء المطلع عليها صورة واضحة وصريحة عن نتيجة أعمال الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي[2]، مثل هذا الإفصاح سوف يجعل القوائم المالية أكثر فائدة وأقل عرضة لسوء

---

(1) **AccountingTheory&Developmen**t,Chapman&Hall,1991,p.206H.Perera,. M.R.Mathews & M

(2).د.لطيف زيود وآخرون،**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار**، (سوريا: جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد(29)، العدد الأول 2007م)،ص180.

(3).فالتر ميجس، روبرت ميجس، تعريب د.احمد حامد حجاج، **المحاسبة المالية**، (الرياض: دار المريخ، 1995م)،ص63.
0

[1] د.وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المتوسطة(1)**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الفجديدة، 2000م)،ص48.

(2) د.حسن محمد حسين ابو زيد،**دراسات في المراجعة، الجزء الثاني**، (القاهرة: دار الثقافة العربية،1983م)،ص9.

(3) Rober .F. Meigs,Mary.A.Meigs.Mark Bettner & Ray Whittington,**Accounting Theory**:**the Basis for Businsions Decisisons**,MC Graw-HILL,Inc,1996.p.604

(4)M.R.Mathews &M.H.Perera,op,Cit ,P.21.

الفهم، ويتطلب الإفصاح الكافي ضرورة الإفصاح عن الأحداث الهامة والتي قد تحدث بعد نهاية الفترة المالية وقبل نشر تلك القوائم[3]، أي أن الإفصاح الكافي هو الذي يعطي حداً أدنى للمعلومات الواجب عرضها وعدم التغاضي عنها[4].

3. الإفصاح التام

هنالك إجماع عام في المحاسبة حول ضرورة الإفصاح التام، ويتطلب الإفصاح التام أن تصمم وتعد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الإقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة المالية، وأن تتضمن القوائم معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي او المتوسط، وعدم حذف او كتمان معلومات جوهرية ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.[1]

4. الإفصاح المناسب

قد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين American Institute Of Certified Public Accounting(AICPA)

لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق الخاصة بإعداد التقرير، ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:

" أن معطيات عرض المعلومات المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى مافيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم.[2]

5. الإفصاح الملائم

---

(1) د.رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**،(عمان:مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998م)،ص443.

(2) Co mmittee on Auditing Procedures of the AICPA, **Statement onAuditing Standards** No.1,1975,p.78.

(3) محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، عبدالله قاسم يماني ،**الاثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح على مستوى الإفصاح في القوائم المنشورة للشركات المساهمة السعودية**، (السعودية: جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1990م)،ص63.

(4) د.لطيف زيود و آخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الإستثمار**، مرجع سابق، ص181 .

أن عبارة الإفصاح الملائم هي الاكثر إستخداماً وقبولاً في السنوات الاخيرة، وإن مفهوم الإفصاح الملائم يعني أن القارير المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة[3]، ومن ناحية أخرى فإن الإفصاح الملائم هو ذلك الإفصاح الذى يراعي حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وغيرهم، وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.[4]

6. الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل. الذى يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن[1] فالإفصاح العادل يتضمن هدفاً أخلاقياً في إتاحة معاملة متساوية لكل القراء المحتملين، وهذا المستوى يتضمن هدفاً إيجابياً يتمثل في جعل القوائم المالية عادلة ومنصفة لكل الفئات[2]

7.الإفصاح الوقائي

هو الإفصاح الذي يستند إلى أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل مايجعلها غير مضللة للمستخدمين الخارجين، او بمعنى آخر هو الإفصاح الذي يجعل المعلومات المالية المحاسبية الواردة بالقوائم على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء إستخدلمها، ويهدف الإفصاح الوقائى إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذى له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات المالية، وفي ظل هذا الإفصاح يجب أن تكون المعلومات المالية على درجة عالية من الثقة، لذلك فهو يركز على المعلومات التى تخضع للمراجعة والتدقيق بواسطة مراجع مهني مستقل[3]، ووفقاً لذلك فإن الإفصاح الوقائي يتطلب توضيح السياسات المحاسبية والتغيرات فيها، وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية،

---

(1) د.لطيف زيدون وآخرون، **المرجع السابق**، ص180.

(2) د.عبد المجيد احمد محمود، **أثر متغيرات السوق على كثافة الإفصاح في التقارير المالية**،(مصر: جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية العاصرة، المجلد(13)، العدد الاول، يونيو 1999م)،ص16.

(3) د.عبد المجيد احمد محمود، **نطاق الإفصاح المحاسبي لفئات المصالح :مدخل الوحدة**،(مصر: جامعة أسيوط، كلية التجارة بسوهاج،مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 1994م)،ص446.

(4) د.الهادي ادم محمد، **نظرية المحاسبة**،(الخرطوم: مطبعة جي تاون، الطبعة الثانية،2003م)،ص161

والتغيير في التطبيقات المحاسبية والتغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية، وتوضيح الإرتباطات المالية والمكاسب والخسائر بالإضافة إلى الأحداث اللأحقة[4]

7. الإفصاح الإعلامي

يعكس الإتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي إتجاهاً نحو ما يعرف بالإفصاح التثقيفي، وقد تبلور هذا الإفصاح كنتيجة لزيادة أهمية عنصر الملاءمة كأحد الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، ولذلك كان التحول نحو الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض إتخاذ القرارات، وهذا الإفصاح يعطي وزناً للمعلومات الملاءمة دون أن يتجاهل أهمية المعلومات التي يمكن الوثوق فيها، ومن ثم فأنه يضيف إلى المعلومات التى يمكن إخضاعها للمراجعة والتدقيق، معلومات إضافية قد لا تخضع للمراجعة ولكنها تتمتع بدرجة عالية من الملاءمة، وهو بهذا يعمل على الحد من اللجوء الى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات بالطرق غير الرسمية والتى قد تؤدي الي تحقيق مكاسب فئة أخرى، وفي ظل تلك الأبعاد للإفصاح الإعلامي نجد أن الإفصاح المحاسبي يتحدد نطاقه فيما يلي:

أ.القوائم المالية الأساسية والقيود التي أعدت في ظلها تلك القوائم.

ب.تقارير مالية غير أساسية مثل التقارير القطاعية، والتقارير المؤقتة، والتقارير المتعلقة بأثر تغيرات مستويات الأسعار.

ج.القوائم والجداول الملحقة والتى توضح مكونات الأصول الثابته، المخزون السلعي، ومكونات الإ ستثمارات وملخصات التعامل مع البنوك.

د.معلومات علي درجة عالية من الملاءمة مثل خطط وسياسات الإدارة، والتنبؤات المالية.[1]

9. الإفصاح الإختياري

هو نوع من الإفصاح يهدف الى تزويد الأطراف المهنية بالبيانات المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية وإختيارية، زيادة على المعلومات التي تتطلبها معايير الإفصاح المحاسبي، مثل المعلومات التاريخية عن المنشأة، وأهداف المنشأة سواء أهداف عامة، او مالية، او

---

(1) د.عبد المجيد احمد محمود، **نطاق الإفصاح المحاسبي لفئات المصالح**: مدخل الوحدة،مرجع سابق ص415.

(2) سعد مارق، **قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية**،(السعودية:ابها، منشورات جامعة الملك خالد،2009م)،ص74.

سوقية، بالإضافة الي توضيح مهام لجنة التدقيق وعدد أعضائها، ويهدف هذا الإفصاح الي خدمة المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين، وخدمة أهداف المنشأة [2]، كما أنه يوفر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمنشآتهم أكثر من غيرهم، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الإختياري عن هذه المعلومات، ومنها إنخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمنشأة، وزيادة إهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بالمنشأة، وزيادة السيولة وإنخفاض تكلفة رأ س المال[1].

10. الإفصاح التفاضلي

تعرض بعد الأدبيات المحاسبية مفهوماً جديداً للإفصاح هو الإفصاح التفاضلي، حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضلية او التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الإتجاه العام لتلك التغيرات او التفاضل، يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شامل، لكن الكثير منهم لا يحتاجون الأ الى معلومات مالية ملخصة ذات تحليل فني أقل، بمعنى أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمراً أقل دراية وإستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة[2]

بالرغم من تعدد أنواع الإفصاح يلاحظ الباحث أن جميعها تسعي الى تحقيق الهدف الرئيسي للإفصاح وهو مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية وذلك من خلال توفير معلومات ملائمة تساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة.

سادساً:العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبيThe Accounting Disclosure Factors Affecting

هنالك عوامل بيئية تؤدي الى الإختلاف في أنظمة التقرير المالي و الإفصاح بين الدول، وتتضمن تلك العوامل طبيعة النظام القانوني السائد، والأنماط السائدة لمنظمات الأعمال،

---

[3]- د. امين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، مرجع سابق.ص516.

2-د.رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الي المعايير**، مرجع سابق،ص 448-ص449.

بالإضافة إلى عوامل أخرى كاللغة والجغرافيا تبدو هامة في التأثير على أنظمة المحاسبة، وتتضح العلاقة هذه العوامل ودرجة الإفصاح فيما يلي:

1.**عوامل بيئية:** تؤثر العوامل على الإفصاح المحاسبي حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى، ويبدو ذلك واضحاً من المقارنة بين التقارير المالية التى تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحدد القانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية، والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير مجلس الإدارة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتحدد مثل هذه الأمور في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة حيث لايوجد قانون للشركات، وربما يرجع الإختلاف هنا إلي إختلاف طبيعة المستثمر في كل من البلدين حيث ينصب الإهتمام الإساسي للمستثمر الإمريكي على رقم صافي الدخل،بينما ينصب الإهتمام الأساسي للمستثمر

الإنجليزي على قيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المشروع على سداد إلتزاماته في المستقبل[1].

2.**عوامل سياسية:** يقصد بالعوامل السياسية أثر التدخل الحكومي من خلال القوانين والتشريعات على قياس وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، فمثلاً يعتبر التشريع الضريبي او قواعد القياس الضريبي احد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الممارسات المحاسبية في الدول المختلفة، ففي ألمانيا يتم الإفصاح عن عناصر قائمة الدخل فيما عدا الأرباح والخسائر من العمليات المستمرة في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس القيمة بعد الضريبة او الوفر الضريبي[2]

3.**عوامل تنظيمية وإدارية:** المقصود بها نمط الملكية السائد، حيث يمكن التميز بين نمطين رئيسين، الاول تكون فيه معظم الوحدات الإقتصادية في الدولة مملوكة للحكومة، وبالتالي تعتبر الدولة هي الممول الرئيسي، وكذلك المستخدم للمعلومات، ويؤدي ذلك إلي توحيد النظام المحاسبي وتنميط ممارسات القياس و الإفصاح، والثاني تكون فيه معظم الشركات

---

(1) د.عادل رزق، **الإفصاح في المؤسسات العربية**،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية، الفترة من8إلي 12يوليو2007م)،ص63.

(2) عبد العزيز محمد قطب عبد العزيز، **إستخدام التبويب القطاعي بغرض تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة**،(مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة،2005م)،ص22.

مملوكة للقطاع الخاص وبالتالي تتوزع الملكية بين عدد كبير من المساهمين، ويؤدي ذلك الي أن المستثمرين يمثلون قوة ضغط مستمرة لزيادة مستوى الإفصاح، اما العوامل الإدارية فالمقصود بها النمط الإداري وفلسفته حيث يميز البعض بين ثلاثة أنماط للإدارة كالآتي:[3]

أ.إدارة تعظيم الربح: وهي الإدارة التي يكون هدفها الوحيد تعظيم الربح للمنشأة وتقوم على فلسفة أن المصلحة العامة تتحقق من خلال تحقيق المصلحة الفردية، وفي هذا النمط يتسع نموذج الإفصاح المحاسبي نحو خدمة عدد محدود من المستخدمين للتقارير وهم الملاك بصفة خاصة.

ب.إدارة تحقيق ربح مرضي: وفي هذا النمط لا يكون هدف الإدارة تعظيم الربح ولكن تحقيق ربح مرضي، وتحقيق التوازن بين متطلبات الأطراف المختلفة، وفي هذا النمط يتسع نموذج الإفصاح ليشمل معلومات تفصيلية وإتجاهات حديثة في مجال الإفصاح.

ج.الإدارة المستنيرة: وهي الإدارة التي يجب أن تأخذ في حساباتها هدف ومشاكل المجتمع عند إتخاذ القرارات، وعلي الرغم من إهتمام الإدارة بالجوانب الإجتماعية إلا أن الربح مازال ضرورياً بإعتباره شرطاً ضرورياً للعمل عند أعلى مستوى للمسئولية الإجتماعية، في ظل هذا النموذج فإن الإفصاح المحاسبي سيكون أكثر إتساعاً وأكثر تعقيداً.

4.**تتأثر درجة الإفصاح بطبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر المعايير المناسبة للحكم على كفاية هذه المعلومات،** ومن أهم هذه المعايير الملائمة ومعيار الثقة ومعيار القابلية للتحقق ومعيار القابلية للمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية إلي أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا اداة مثل أى أداة تتوقف منفعتها على مدى الإستفادة منها[1]

5.**تتأثر درجة الإفصاح بظروف الوحدة الإقتصادية نفسها،** حيث أثبتت العديد من الدراسات الميدانية أن هنالك علاقة كبيرة بين درجة الإفصاح وبعض المتغيرات المرتبطة بالوحدة الإقتصادية

---

(3) رجب السيد راشد، **دراسة تحليلية لإطار العلاقة بين البيئة والإفصاح المحاسبي، مع دراسة إختبارية لمستوى كفاية متطلبات الإفصاح في جمهورية مصر العربية**،(الإسكندرية :كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1996م)،ص109.

كحجم أصولها، وعدد المساهمين، وتسجيلها في سوق الأوراق المالية، والصفات الذاتية للمراجع الخارجي الذى يقوم بفحص الشركة ومدى إلتزامه بالقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة[1] هذا ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

أ.حجم المشروع(مجموع الاصول): يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية وإستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها الي تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة.

ب.عدد المساهمين: هنالك علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلي المزيد من المعلومات.

ج.تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية: قد يكون لهذا العامل أثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح، حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل مع أسهمها وسنداتها التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها.

د.المراجع الخارجي: يؤثر المراجع الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال مايلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة او قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التى ينتمي إليها. وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر في درجة الإفصاح أهمها صافي الربح ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات،وأجهزة الإشراف والرقابة.

مماتقدم يلاحظ الباحث أن العوامل العديدة التي تؤثر علي الإفصاح يمكن حصرها في النقاط التالية: العوامل السياسية، والعوامل البيئية، والعوامل الإدارية بالإضافة الي المعايير التي تحكم الإفصاح، وظروف الوحدة الإقتصادية. وتوجد عوامل أخرى مثل رغبة الإدارة في الإفصاح، وصافي الربح، وتعليمات الاجهزة الإشرافية.

(1)د.محمود عبدالسلام تركيل، **تحليل التقارير المالية**،(السعودية: مطابع جامعة الملك سعود، 1995م)،ص 29–ص30 .

المبحث الثاني

المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

The Basic Components of Accounting Disclosure

هنالك مقومات أساسية تؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة سواء من حيث محتواها او توقيت إصدارها، وتساعد في شكل ومضمون الإفصاح اللازم لتبية الإحتياجات المتنوعة للأطراف التي تستخدم البيانات والمعلومات التى تتضمنها تلك القوائم المنشورة. وتتمثل المقومات في الآتي:

اولاً: **تحديد مستخدمي القوائم المالية** Users of Financial statements:

إن أولى العقبات التى يمكن مواجهتها عند محاولة تعريف الإفصاح علمياً تكمن في تحديد مستخدمي القوائم بوضوح، لأن عدم وضوح من سيتم له الإفصاح ينعكس سلباً على تحديد القرارات وينجم عن ذلك صعوبة تحديد مستوى كفاية الإفصاح، ذلك لأن الإفصاح فكرة نسبية لايمكن تحديدها إذا لم يتم تحديد المستفيدين من القوائم المالية وبالتالي تحديد رغباتهم[1]، القاعدة

(1)Eldons, S, Hendrison & M. Van Breda**, Accounting Theory**, 5th ed,Irwin Homewood 1992.p.523.[1]

العامة أن كل من له مصلحة بالمنشأة فرداً كان او جهة او تنظيم يعتبر من قبيل أصحاب المصلحة فيما تقدمة المنشأة من بيانات ومعلومات[2]، وفي الواقع أن المعلومات المحاسبية مطلوبة في جميع مجالات الحياة الإقتصادية، وتتبع قيمة هذه المعلومات من فائدتها، بمعنى أن قيمة البيانات والمعلومات المحاسبية تعتمد بصورة مباشرة على مدى قدرتها على أشباع رغبات المستخدمين من هذه المعلومات[3]، كما إن القوائم المالية يتم تصميمها أساساً لمقابلة الإحتياجات المتنوعة للأطراف التى تستخدم البيانات والمعلومات المحاسبية[4].

وتختلف المنفعة التي تعود للأطراف التي تستخدم البيانات والمعلومات المالية الواردة بالقوائم والتقارير المالية، فهنالك بعض الفئات تكون الفائدة مباشرة، بينما هنالك مجموعات أخرى تكون فائدتهم من المعلومات غير مباشرة[5]، ونظراً لهذا التعدد في المستخدمين وإختلاف حاجاتهم ومنفعتهم من المعلومات فقد تم تقسيمهم إلى مجموعات من وجهات نظر مختلفة، ففي البيان رقم(4) الصادر من هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الإمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) تم تصنيف مستخدمي القوائم المالية إلي فئتين رئيسيتين كما يوضحهما الجدول التالي:[1]

جدول رقم (1/2/3)

تصنيف مستخدمي القوائم المالية حسب البيان (4)

1.فئة المستخدمين المباشرين	فئة المستخدمين غير المباشرين
الملاك (المساهمون الحاليون والمرتقبون)	المستشارون والمحللون الماليون
الزبائن والموردون(الحاليون والمرتقبون)	سلطات الإشراف والتسجيل
إدارة المنشأة والعاملون فيها	الصحافة المالية

---

(2)د.عبد الوهاب نصر على، **مبادئ المحاسبة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2003م،2004م)،ص39.

(3)د.محمد عباس حجازي، **المدخل الحديث في المبادئ المحاسبية**، (القاهرة: مطابع نهضة مصر،1990م)،ص19.

(4)روبرت ميجس وآخرون، ترجمة وتعريب د.مكرم المسيح باسلي، ومحمد عبد القادر الديسطي، **المحاسبة اساس لقرارات الأعمال**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1427ه.2006م)،ص84.

(5)د.طارق عبد العال حماد، **تحليل التقارير المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2006م)،ص37.

(1) فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأدة للإفصاح عن العمليات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، (فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)،ص 30ص31

(2) Stephen Buzby, op. cit, p,46

السلطات الحكومية(الضريبية)	وكالات تقديم التقارير
المستهلكين	مشرعو القوانين
	الإتحادات التجارية
	النقابات العمالية
	المنافسون
	الدوائر الحكومية الأخرى
	الجمهور العام

المصد: فايز البيان (14) الصادر من هيئة المبادئ المحاسبية التابعة ل(AICPA)

كما أن هناك ثلاث وجهات نظر يمكن إستخدامها في تحديد مستخدمي القوائم المالية وهي:

1.القارئ العادي ذو المهارات المحدودة.

2.المحلل المالي الممتهن.

3.القارئ النمطي الذي يقع بين الفئتين السابقتين.[2]

ثانياً:تحديد إحتياجات مستخدمي القوائم المالية: Needs of Users of Financial Statements

يمكن تحديد إحتياجات الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية على الوجه التالي[1]

1.الإدارة: الإدارة في مفهومها المعاصر ليست قاصرة على مدير المنشأة أونائبه، وأنما تشمل جميع أعضاء التنظيم الذين يقومون بتوجيه وتصريف أمور المنشأة بصورة فعالة لابد من أن تتقاسم الإدارة العليا مع الإدارة الدنيا، ولذلك في كل منشأة توجد شبكة إتصالات تمد كل عضو من الإدارة بالمعلومات اللازمة لممارسة مسئولياته، فالقوائم والتقارير المالية تعد من العناصر الأساسية في شبكة الإتصالات والتي من خلالها يتحقق الإتصال عن طريق التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية، كما إن عملية صنع القرار الإداري تحتاج إلي بيانات ومعلومات صحيحة، خاصة إذا كانت هذه القرارات تستهدف الأمور المالية[2]، وهنالك إجماع عام على إن

---

(1)د.على أحمد ابوالحسن وآخرون، **المحاسبة المتوسطة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998م)،ص12.

(2)د.عبدالرحمن البكري منصور امبدى، **مقدمة في أصول المحاسبة المالية**،(الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2004م)،ص12.

(3)د. احمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية** ,(الإسكندرية: الدار الجامعية،2003-2004م)،ص9.

إدارة المنشاة هي المستفيد الاول من القوائم والتقارير المالية علي الرغم من أنها تملك القدرة والسلطة في الحصول على المعلومات دون إنتظار القوائم المالية السنوية، ولكنها تستفيد من التقارير المالية في إخلاء مسئوليتها أمام المساهمين او ملاك المنشأة، وللوفاء ببعض الإلتزامات القانونية تجاه العديد من الجهات الحكومية والرقابية[3]. وإن مجلس الإدارة يمثل الجهة الرقابية على أداء المديرين التنفيذيين، فهو يحتاج الي البيانات والمعلومات المالية لتقويم أداء هؤلاء المديرين بجانب إستخدام هذه المعلومات كأساس لإتخاذ القرارات الملائمة الإستراتيجية[4] لذلك ينبغي أن يصمم النظام المحاسبي بالمنشأة بطريقة تعمل على تسهيل المعلومات إلي مختلف المستويات الإدارية وبالسرعة المطلوبة للمساعدة في إتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.[5]

2.**الملاك:** يقصد بالملاك، أصحاب المنشأة الذين انفقوا من اموالهم الخاصة، ولذلك فهم بحاجة مستمرة للمعلومات التي توفرها التقارير المالية للإطمئنان على أموالهم وتشمل المعلومات الخاصة بموارد المنشأة والإلتزمات المرتبطة بها والتغيرات فيها، ومدى قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات وتحويلها إلي ربحية، والأداء المالي للمنشأة ودرجة قدرتها على سداد الإلتزامات[1].ولهذا فإن المساهمين ينتظرون القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة، فالقوائم المالية التي تعكس ازدهار منشأة معينة تؤدي إلي ارتفاع سعر أسهمها في سوق الأوراق المالية، وأن القوائم المالية المؤثوق فيها والمعدة عن الفترة التي إنتهت حديثاً تعتبر من أهم مقومات الإستثمار الناجح في الأوراق المالية، كما أن القوائم المالية للمنشآت الفردية وشركات الأشخاص لها نفس أهمية القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة، فالقوائم توفر معلومات للملاك عن مدى نجاح أعمالهم والمركز المالي لمنشآتهم في شكل موجز مختصر.[2]

3.**المستثمرون:** وهم المستثمرون الذين يفكرون في إستثمار أموالهم في المنشأة عن طريق شراء حصة في رأس المال[3]، ويطلب المستثمرون بيانات ومعلومات مالية عن منشآت الأعمال

---

(4)د.علي احمد ابو الحسن واخرون، **المحاسبة المتوسطة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية،1998م)،ص11.
(5)د.الهادي ادم محمد، **المحاسبة المالية**، (الخرطوم: جي تاون،2003م)،ص12.

(1)د.احمد صلاح عطية، **مرجع سابق**،ص5.
(2)فالتر ميجس، ترجمة وتعريب د.وصفي عبدالفتاح ابو المكارم وآخرون، **المحاسبة المالية**، (الرياض: دار المريخ للنشر،1415ه.1990م)،ص61.
(3)د.فوزي دميان، د.خليفة علي الضوء، **مقدمة في المحاسبة المالية**، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الرابعة 1190م)،ص17.

لتقويم فرص الإستثمار المتاحة والمفاضلة بين بدائل الإستثمار، وبعد إتخاذ قرار الإستثمار يستمر المستثمرون في الإعتماد على التقارير المحاسبية لمعرفة كيف تسير الأمور وتحديد مدى الإستمرارية في المنشأة او التحول إلي منشأة أخرى[4]، ويهتم المستثمرون والمحتملون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشأة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جديدة، ذلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المتوقعة.[5]

4.**المقرضون:** فالمقرضون الحاليون والمرتقبون يواجهون إختيارات تتعلق بمنح الائتمان من عدمه، وكذلك مايتعلق بتجديد القروض اوعدم تجديدها، إضافة إلي الترتيبات الخاصة بالضمانات ومعدل العائد وشروط السداد وتواريخ الإستحاق، وأن مقابلة هذه الإحتياجات تتطلب تقويم قدرة المنشأة على السداد، لذلك فإن المقرضين الحاليين والمرتقبين يحتاجون الي معلومات أساسية تتماثل الى حد كبير مع إحتياجات المستثمرين وبصفة خاصة فيما يتعلق بتقويم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة ومدى كفاية وضمان هذه التدفقات، ولعل في ذلك مايفسر الإتجاه المتزايد نحو إعتبار كل من المستثمر والمقرض ينتميان لطائفة واحدة ذات إحتياجات مشتركة، فالمقرض ماهو إلا مستثمر من نوع خاص من حيث كونه لا يميل كثيراً لتحمل مخاطر الأعمال[1] إلا أن المقرضين لهم تحليلات تختلف بعض الشيء عن المستثمرين بإعتبار أنهم يركزون إهتمامتهم في الأجل القصير على السيولة السريعة للمنشأة لأنهم يسعون الى إسترداد إستثماراتهم في وقت مبكر، اما المقرضين او أصحاب السندات طويلة الأجل فإن إهتمامهم الأساسي ينصب حول وضع الأصول والقوة الإيرادية للمنشأة، فهم يسعون للحصول على تأكيدات لدفع الفائدة ومقدرة المنشأة على تسديد إلتزاماتها في تاريخ الإستحقاق.[2]

5.الموردون(الدائنون): هم كل من يمد المنشأة بالموارد والسلع والخدمات على أن تسترد قيمتها في وقت لاحق، وتختلف حاجتهم من المعلومات المحاسبية بإختلاف طبيعة تعاملهم مع المنشأة، وتتركز إحتياجاتهم المعلوماتية في المعلومات الخاصة بالأرباح ومكوناتها، ومصادر وإستخدملت النقدية، والأصول السائلة الأخرى، بالإضافة الى القدرة الإيرادية للمنشأة، ومن ناحية أخرى

---

(4)د.محمد عباس حجازي، **مرجع سابق**،ص21.

(5)د.طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**،ص37.

تتشابه حاجة الموردون من المعلومات الى حد كبير مع إحتياجات كل من المستثمرين والقرضين[3].

6. العملاء: يعد العملاء من أصحاب المصلحة في المنشأة، فكلما كانت المنشأة ناجحة إقتصادياً كلما أمكن العملاء الحصول على سلع وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة[2]، لذلك فهم يحتاجون الى المعلومات المالية التي تفصح عنها المنشأة لتتأكد من أن الممولين بالسلع والخدمات سوف يوفون بإلتزاماتهم سواء من ناحية الكمية او النوعية او الجودة او موعد التسليم في ظل الظروف العادية والتوقعات المحتملة حتى لايتعرضوا إلي فقدان أسواقهم، ولن يتم ذلك إلا من خلال المعلومات المالية التي توفرها المنشأة[4].

7.**الموظفون والعاملون بالمنشأة:** إن الموظفين والعاملين بالمنشأة غالباً لا يعلمون الكثير عن احوال المنشأة المالية، اذ يتركز إهتمامهم على مقدار إطمئنانهم على وظائفهم فمادامت الوظيفة مضمونة والأجر يصرف بإنتظام فالموظف او العامل بمفرده لا يهتم كثيراً بقراءة القوائم المالية، لكن الرغة في الإطمئنان علي الوظيفة قد تمتد لتجعل الموظف او العامل يهتم بجمع المعلومات عن مستقبل المنشأة التي يعمل فيها. وأي حقائق يمكن أن تعلنها المنشأة عن المستقبل سوف تكون محل ترحيب من العمال والموظفين، فمثلما يهتم المستثمر والمقرض بالإطمئنان على سلامة إستثماراته ومقدار التوزيعات التي يحصل عليها، فإن الموظف او العامل يهتم بالإطمئنان على إستمراره في الوظيفة وعلى حصوله على أجر عادل من هذه الوظيفة[1]

8.**الجهات الحكومية:** إن إهتمام جميع دول العالم قد إزداد علي المعلومات عن النشاط الاقتصادي للمنشآت، بسبب العديد من الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعي التي شهدها العالم مثل(الحروب، التضخم، الكساد، وغيرها)، ونتيجة لذلك إزداد إهتمام الحكومات بالقوائم والتقارير المالية المنشورة، وأصبحت الجهات الحكومية من أهم المجموعات التي تهتم بقراءة القوائم والتقارير المالية[2]

---

(1) د.عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر،1990م)،ص161.

(2) د.نعيم حسني دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً**، (عمان: معهد الدراسات المصرفية ،بدون دار نشر،1995م)،ص 12ص13.

(3)د.احمد صلاح عطية، **مرجع سابق**،ص60.

(4)د.عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد شحاته، **مبادئ المحاسبة المالية**،(الإسكندرية: الدار الجامعية 2005م)،ص41.

9. **المحللون الماليون:** يهتم المحللون الماليون بالحصول على المعلومات المحاسبية لتحليل وضعية المنشآت بغرض تقديم النصح والمشورة للمستثمرين حول أوضاعها فيما يختص بالتعامل معها بأسهمها وسنداتها في الأسواق المالية بيعاً وشراءاً[3]

10.**الدارسون والباحثون:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية مصدراً أساسياً يعتمد عليها الباحثين والدارسين، فالدارسون في مجالات العلوم المالية يهتمون بالقوائم المالية المنشورة لأنها توفر لهم معلومات تزيد من معرفتهم وتحصيلهم الإكاديمي من خلال ربطهم بالجانب العملي، اما الباحثون فتعتبر القوائم المالية مصدر أساسي يعتمدون عليه في البحوث الإقتصادية والإدارية والمالية[4]

11.**الجمهور العام:** لقد أزداد إهتمام الجمهور بالوحدات الإقتصادية ودورها تجاه المجتمع وأثر ذلك على الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية، لذلك فإن منشآت الأعمال أصبحت مطالبة في الوقت الحالي بأن تعرض في تقاريرها المحاسبية معلومات تتعلق بالمسئولية الإجتماعية، ومدى مساهمتها في الرعاية الإجتماعية.[5]

ثالثاً: تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنه Information that Mast Be Disclosed

بعد تحديد الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية، وتحديد إحتياجاتهم من البيانات والمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، تأتي الخطوة التالية والمتمثلة في تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواه في القوائم المالية التقليدية، وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلي معلومات أساسية تعتبر ضرورية لكن نظراً لتعزر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض هذه المعلومات في الملاحظات المرفقة والتي تعتبر جزاءاً لا يتجزأ من تلك القوائم[1].

---

(1) د.عمر عبدالله زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**،(عمان: دار اليازوري،1995م)،ص 146ص147.

(2) د.عمر حسين، **تطور الفكر المحاسبي**، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية للنشر،1996م)،ص77.

(3) د.عمر حسين، مرجع سابق،ص80.

(4) د.حسام الدين الخداش واخرون، **اصول المحاسبة المالية الجزء الاول**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2004م)،ص20.

(5) د.عبدالستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2003م)،ص25.

غير أن هنالك إتجاهاً نحو زيادة الإفصاح عموماً في القوائم المالية، والمطالبة بالإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية، بالإضافة إلي التركيز على المعلومات التي تحتاج الى درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في إستخدامها، ومن أمثلة هذه المعلومات أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية، وإعداد تقارير مالية مرحلية وإعداد تقارير قطاعية والتنبؤات المالية ومحاسبة الموارد البشرية وبيانات المحاسبة الإجتماعية[2]، إلا أنه يمكن القول أن المعلومات التى يجب الإفصاح عنها، هي تلك المعلومات التي يتوفر لدى النظام المحاسبي القدرة على إنتاجها، ويوجد لدى مراقبي الحسابات الأساليب اللأزمة لمراجعتها وإعتمادها، ويجد فيها مستخدمو القوائم المالية منفعة في إتخاذ قراراتهم، ويتم ذلك في ضوء إعتبارين يرتبط أحدهما بتكلفة وعائد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ويرتبط الآخر بالقدرة الإستيعابية لمستخدمي القوائم المالية[3]

رابعاً:تحديد طرق الإفصاح عن المعلومات Methods of Disclosure of Information

يقصد بطرق الإفصاح عن المعلومات مجموعة الوسائل التي تستخدمها إدارة المنشأة في توصيل المعلومات إلي مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة هنالك مجموعة من الطرق للإفصاح عن المعلومات المحاسبية تتمتع بدرجة عالية من القبول بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للتقارير والقوائم المالية.

ويمكن بيانها على النحو التالي[1]

1.معلومات في صلب القوائم المالية: وتعتبر هذه المعلومات أهم المعلومات المقدمة للمستفيدين مثل "قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

2.المسميات والعرض التفصيلي: تعتبر الدقة في إستخدام المصطلحات الفنية وتحديد مستوى التفاصيل مساوية لأهمية المعلومات في صلب القوائم المالية.

---

(1)صادق محمد البسام، سعيد دوبان، **التقارير المالية المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية وحدود إستخدامها للأغراض الحكومية**،(الكويت:جامعة الكويت،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد1994،40م)،ص21.

(2)محمد مجيد سليم، محمد رفيق عثامة، **الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي**،(عمان: المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2007م)،ص195.

(3)د.امين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق, ص492.

(1) هشام عواد المليجي، **مرجع سابق**، ص25.

3.إيضاحات أمام عناصر القوائم المالية: يتم عادة عرض المعلومات الهامة نسبياً في صلب القوائم المالية ويتطلب الأمر أحياناً توضيح لبند من بنود عناصر القوائم المالية بطريقة أكثر تفصيلاً من المسمى المعطى أو ربط هذا البند ببنود أخرى في صلب القوائم المالية او القوائم الأخرى، وفي كلتا الحالتين يتم إعطاء شرح في شكل إيضاح بين قوسين.

4.الإيضاحات والهوامش: يكمن الهدف الأساسي من الإيضاحات والهوامش في الإفصاح عن أية معلومات مهمة لا يمكن عرضها في صلب القوائم المالية خشية أن تكون مضللة للمستفيد، وتتمثل مزايا الإيضاحات والهوامش في كونها وسيلة مثلى لعرض بيانات غير كمية لا يمكن عرضها في صلب القوائم المالية.

5.الجداول والملاحق: يستدعى الأمر أحياناً عرض جداول وملاحق لإعطاء إيضاحات عن بعض بنود عناصر القوائم المالية، وقد تكون تلك الجداول من ضمن الإيضاحات والهوامش وقد تفصل في قسم خاص بها.

6. البيانات المقارنة: يأخذ صور العرض أحياناً إعطاء المستفيد معلومات مقارنة طولياً وذلك بعرض بنود القوائم المالية مقارنة لعدة سنوات سواء كان في صلب القوائم المالية او الإيضاحات والهوامش وأحياناً من ضمن الجداول والملاحق.

7.تقرير مراجع الحسابات: يعطي هذا التقرير الثقة لدى القارئ للتقارير العادي للتقارير المالية المحاسبية الواردة بهذه التقارير، كما يحدد هذا التقرير مسئولية مراجع الحسابات عن فحص الحسابات تجاه عملائه وتجاه الغير عن أى أخطاء في التقارير المالية، كما يعطي معلومات عن مدى كفاءة نظام الرقابة نظام الرقابة الرقابة الداخلية للشركات محل الفحص ومدى إلتزامها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليه[1]

8.تقرير إدارة الشركة: يعطي هذا التقرير فكرة موجزة عن نشاط الشركة وأهدافها والطاقة الإنتاجية المتاحة لها، ومعلومات عن الإنتاج والمبيعات والإيرادات والمصروفات وغيرها من المعلومات المالية وغير المالية، كما يوضح هذا التقرير فروع او أقسام الشركة المختلفة والمسئولين عن إدارة هذه الفروع والأقسام[2]

خامساً: توقيت الإفصاح عن المعلومات The Timing of the Disclosure of Information

لكي يكون للإفصاح قيمة وفعالية، فلابد من الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب وبدون تأخير حتى لا تفقد هذه المعلومات أهميتها وقيمتها، وإدراكاً لأهمية الوقت الملائم فقد أكد مجلس

مبادئ المحاسبة الأمريكي على أن التوقيت الملائم يقضي إيصال المعلومات المحاسبية المالية في وقت مبكر وبصورة كافية حتى يمكن إستخدامها في القرارات الإقتصادية التي يمكن أن تتأثر بها، غير أن التركيز على الوقت الملائم ينبغي الأ تترتب عليه التضحية بدقة المعلومات وإكتمالها، وهي أيضاً من الخصائص الواجب توفرها في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها[3].

---

(1) د.عبد الرحمن إبراهيم الحميد، **مرجع سابق**،ص 234ص235.

(2) د.محمود ابراهيم عبد السلام، **رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية**، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفني، 1998م)،ص 13ص14.

(3) محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، **مرجع سابق** ،ص34

المبحث الثالث

الخصائص النوعية للبيانات المالية وجودة الإفصاح المحاسبي

طبيعة الاطار المفاهيمي لإعداد البيانات المالية :

تعد البيانات المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المشروعات حول العالم، علي الرغم من أن البيانات قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك فروقاً بينها تتسبب فيها، الظروف الإجتماعية والإقتصادية والقانونية المختلفة وبسبب ماتتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للبيانات المالية عندما تضع المتطلبات الوطنية، ولقد قادة هذه الظروف الي إستخدام الأتي:

1-تعاريف مختلفة لعناصر البيانات المالية: الأصول، الإلتزامات، وحقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات.

2-معايير مختلفة في الإعتراف بعناصر البيانات المالية.

3-تفضيل أسس مختلفة للقياس.

4-تأثير نطاق البيانات المالية والإفصاح فيها.

ولذلك فقد حرص مجلس معايير المحاسبة الدولية على الإلتزام بتضييق هذه الفوارق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات، ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية، ويعتقد المجلس إن المزيد من هذا التوافق يمكن أن يسعى إليه بشكل أفضل من خلال التركيز على البيانات المالية التي تعد بهدف توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الإقتصادية، كما يعتقد مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية أن البيانات المالية المعدة لهذا الغرض تلبي الحاجات المشتركة لمعظم المستخدمين.

نطاق البيانات المالية

تمثل البيانات المالية جزء من عملية التقرير المالي، وتشمل المجموعة الكاملة من هذه البيانات المالية عادة بيان المركز المالي، وبيان الدخل، وبيان التغيرات في المركز المالي"والتي يمكن أن تقدم بأكثر من طريقة، كبيان للتدفقات النقدية او كبيان لتدفق الأموال"والإيضاحات والإفصاحات الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزءاً مكملاً للبيانات المالية. كما يمكن أن تشتمل على جداول ملاحق، ومعلومات مبنية او مشتقة من تلك البيانات.[1]

أهداف إعداد البيانات المالية

1-تلبية الإحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية.

2-إظهار نتائج التدبير الإداري من أجل إتخاذ قرارات الإحتفاظ بإستثمارات المشروع او بيعها.

3-توفير معلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي.

4-التنبؤ بحاجات الإقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجري فيها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية.

5-التنبؤ بمدى إحتياجات نجاح المشروع في تأمين التمويل الإضافي.

6-التنبوء بطاقة المشروع علي توليد تدفقات نقدية من قاعدة موارده الموجودة.

---

[1] د.احمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية** "**النموذج الدولي**،(عمان: دار صفاء للنشر، الطبعة الاولي 2009م)،ص31-ص33.

7–صياغة الأحكام حول فاعلية المشروع التي بموجبها يمكن أن يوظف الموارد.

الفرضيات الأساسية لإعداد البيانات المالية

تعد البيانات المالية وفقاً لفرضيتين هما:

1–**قاعدة الإستحقاق: من** أجل تحقيق أهدافها، تعد البيانات المالية على أساس الإستحقاق المحاسبي، وبموجب هذا الأساس فأنه يتم الإعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث وليس على أساس دفع النقدية او مايعادلها. ويجرى قيدها في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها. وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات.

2 –**قاعدة الإستمرارية:** يتم إعداد البيانات المالية عادة بإفتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المشروع النية او الحاجة الي التصفية او تقليص حجم عملياته.[1]

الخصائص النوعية للبيانات المالية

تعد الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين كما إن الخصائص النوعية الأساسية تشمل:

1/القابلية للفهم.

2/الملائمة.

3/الموثوقية.

4/القابلية للمقارنة.[1]

اولاً:الخصائص النوعية للبيانات المالية: Qualitative Characteristics of Financial Statements

تعد الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، كما إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة تشمل:[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص39ص40.

[1] **المرجع السابق**. ص40–ص44

[2] أ.د احمد.حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية"النموذج الدولي الجديد"**(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،1431ه–2010م)،ص 40ص41.

1.**القابلية للفهمUnderstandability**

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض، ومهما يكن، فأنه يجب إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية وذلك لأنها ملائمة لحجات صانعي القرارات الإقتصادية.

2.الملائمةRelevance

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحجات متخذى القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في الآتي:

أ.تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.

ب.تأكيد او تصحيح تقييماتهم الماضية.

3.الموثوقيةRelibility

لتكون المعلومات مفيدة فأنها يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه او من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، ولكي تكون المعلومات موثوق بها يجب أن تتصف بمايلي:

أ.التمثيل الصادق: لتكون موثوقة، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها او من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.[2]

ب.الجوهر فوق الشكل:لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب[1].

ج.الحياد: حتى تكون موثوقة يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان إختيار او عرض المعلومات يؤثر على إتخاذ القرار او الحكم لأجل تحقيق نتيجة او حصيلة محددة سلفاً.

---

(1) **المرجع السابق**، ص 43ص44.

(2) **المرجع السابق** ص 44ص45.

د.الحذر: ويقصد بالحذر تبني درجة من الإحتراس في إتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل او تقليل للإلتزامات والمصروفات.

ه.الإكتمال: لتكون موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة، حيث إن إي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة او مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملائمته.

بالإضافة إلي ماتقدم، توجد العديد من القيود على المعلومات الملائمة والموثوقية تشمل:

***التوقيت المناسب:** اذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فإن الإدارة بحاجة إلي الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة.

***الموازنة بين المنفعة والتكلفة:** تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية، فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات.

***الموازنة بين الخصائص النوعية:** في الممارسة العملية غالباً ماتكون عملية تخفيف التوازن بين الخصائص النوعية مطلباً ضرورياً، عموماً فأن تحقيق التوازن المناسب بين الخصائص النوعية تلبي الهدف من البيانات المالية، اما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة تقديرية.[2]

***الصورة الصحيحة العادلة:** توصف البيانات غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة، اوتمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه عادة بيانات مالية توصل عامة ماأستنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة او تمثل بعدالة تلك المعلومات.

4. القابلية للمقارنةComparability:

يجب أن يتمكن المستخدمين من أجراء مقارنة للبيانات المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة

البيانات المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي.

لذلك فأن أهم ماتتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات.[1]

المبحث الثاني

مفهوم جودة الافصاح

يعد مفهوم الجودة أحد السمات الأساسية للمعلومات المحاسبية، إلاأنه يمثل معناً غامضاً في المحاسبة عموماً ولذلك يعتبر مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي عملية معقدة كونه مفهوم متعدد الأوجه يتوقف علي مايعتقده المستثمرون حول دقة وكفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم

[1] **المرجع السابق**، ص 46.

المالية[1] ويستخدم في تقيم المنفعة النسبية المحتملة لمحتوى التقارير المالية .ولذلك ظهرت إتجاهات ودراسات مختلفة لتوضيح المقصود بجودة الإفصاح المحاسبي منها:

الإتجاه الاول : يرى أن جودة الإفصاح المحاسبي هو درجة التفصيل التى تكون عندها مفردات المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، وفي هذا الإتجاه يعتبر الإفصاح مرادفاً لكثافة الإفصاح المحاسبي[2]

الإتجاه الثاني: ويقصر جودة الإفصاح على زيادة كمية ونوعية المعلومات المعروضة في التقارير المالية، وفي هذا الإتجاه يعتبر جودة الإفصاح مرادفاً للتوسع في الإفصاح المحاسبي[3].

الإتجاه الثالث: وينظر الى جودة الإفصاح المحاسبي علي أنه كمية ونوعية المعلومات التى تغطي حدود الاشراف والقياس والمجالات التى تتعدى تلك الحدود لكي تتيح المعلومات الملائمة لفئات المستخدمين، والمعلومات التى تعطي تلك الفئات صورة صحيحة وواضحة عن عمليات المنشأة وفي هذا الإتجاه يعتبر جودة الإفصاح مرادفاً لمفهوم الشفافية والشمولية في الإفصاح [4].

في حين تأتي العديد من الدراسات لتؤكد مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي "هو مفهوم نسبي علي جميع البيانات والمعلومات الضرورية لتحقيق الفائدة لمستخدميها "ويرىRogers أن جودة الافصاح المحاسبي يمكن تعريفه بانه "المدى الذى تقوم فيه الادارة بتخفيض الفائدة المعلوماتية المتعلقة بالأضرار بمتعاملي السوق غير المطلعين ،اى مقدرة الادارة من من خلال الافصاح على توفير المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب لمتعاملي السوق الذين ليس لديهم مصدر أي مصدر آخر للحصول على معلومات سوى الإفصاح من خلال الشركة.

وعرفت جودة الإفصاح المحاسبي بأنه"ذلك الإفصاح الذي يكون بعيداً عن التحيز والمصلحة الشخصية، ويتوفر فيه المعلومات الجوهرية وغير الجوهرية من وجهة نظر الإدارة[1] كما

---

(1) (1) Beattie, V.Mclnnes.B,"Amethodology to Analyzing &Eventuating Narratives in Annual Reports :A comprchensive Descriptive Profile &Matries for Disclosure Quality Attributes" Accounting For um ,Vol .28, et.al,2004, p227

(2)عبدالحميد احمد محمود،**مدى تأ ثير متغيرات الحجم والاداء وسياسة الافصاح على شمولية الافصاح في التقارير المنشورة بالصحف –دراسة اختبارية**،(مجلة البحوث التجارية المعاصرة،كلية التجارة،جامعة جنوب الوادي 1999م)، ص21.

(3)هاشم ممدوح،**دراسة اختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط علي متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الافصاح**، (مجلة التجارية،كلية التجارة، جامعة الزقازيق،1997م) ، ص 175 .

(4)صفاء محمود السيد التوسع في الافصاح المحاسبي مجلة البحوث التجارية،(جامعة سوهاج، العدد الاول،2005م)، ص31.

عرفت جودة الإفصاح المحاسبي الي أنه "وسيلة هامة لزيادة كفأة السوق وحماية المستثمرين من خلال توفير المعلومات التى يستطيع المستثمر قراءتها وفهمها وتفسير المعلومات المفصح عنها بسهولة ويسر "[2] وينظر الى جودة الإفصاح بأنه مفهوم نسبي قد يتحقق عند توافر أربعة شروط أساسية بالإفصاح المعلن في القوائم المالية وهي:

1-الشفافية من خلال الإفصاح عن كافة الأحداث والعمليات والتوقعات الأساسية.

2- الإفصاح الكامل: وذلك بتوفير المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة.

3-خاصية القابلية للمقارنة: وذلك من خلال تحديد السياسات المحاسبية الواجب إتباعها، بالإضافة الي ضرورة الإفصاح عن أي تغيير يحدث في هذا الشأن وضرورة إجراء التسويات المتعلقة بالفترات السابقة حتى تضمن تحقيق هذه الخاصية.

4-جودة المحتوى وذلك من خلال توفير خاصيتين الملائمة والموضوعية في المعلومات التى تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات المالية. [3]

وإزاء المفاهيم السابقة المتعلقة بجودة الإفصاح يمكن للباحث إستنتاج تعريف لجودة الإفصاح المحاسبي بأنه الإفصاح الكامل الشامل الذي يحتوى علي خصائص المعلومات والبيانات المتمثلة في المؤثوقية والموضوعية والقابلية للمقارنة والشمولية والثبات.

مقومات جودة الافصاح

تعددت الدراسات التي تناولت مقومات جودة الإفصاح المحاسبي بجانب الإهتمام بزيادة كمية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها في السوق حيث رأت بعض الدراسات أن تحقيق مفهوم جودة الإفصاح قد يتم من خلال زيادة كمية المعلومات المفصح عنها والذي يقود الي:

---

(1) د.وليد احمد محمد علي،**إنعكاسات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح في القوائم المالية لشركات التامين السعودية**،(دراسة ميدانية منشورة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية،السنة الثانية والثلاثون العدد الثاني المجلد الثاني)،ص158.

(2)Yue-mei,Z,Yanxi,L,InformastinDisclosure Quality:Factors & Measurement "Internationa lConferenceon Computer ,Science &Software Engineer,2008,p11".

(3)Gruning,M,"Drivers of Corporate Disclosure: structural Equation Analysis In A Central European setting" Management R esearch News,Vol.30,No,21, 2007.

1-تحقيق الجودة في القوائم المالية بما يولد الثقة في المعلومات ويخفض من الخطر الناتج عن التقديرات الخاطئة للمحللين.

2- تحسين درجة السيولة للأسهم بسبب إنخفاض درجة عدم التماثل بين المعلومات داخل السوق.

إن جودة الإفصاح المحاسبي نتيجة طبيعية لجودة المعلومات المحاسبية في الشركات ويمكن تقيمه في القوائم المالية من خلال:

1-كفاية الإفصاح الذى توفره الشركة عند التقرير إستراتيجية الأعمال وأثارها الإقتصادية.

2-كفاية الإفصاح عن نتائج أعمال الأنشطة القطاعية المختلفة.

3- كفاية شرح الأداء الحاضر للشركة في تقاريرها المالية.

4-كفاية المعلومات الواردة في خطاب مجلس الإدارة.

5-وضوح الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية والتي تعتبر جزاءاً لا يتجزء من السياسات المحاسبية، والإفتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية. [1]

ويلاحظ الباحث أن تحقيق مفهوم جودة الإفصاح من خلال التوسع فيه وحده لا يكفي فلابد أن يتعداه ليشمل زيادة الوعي والإلمام بمدى أهمية المعلومات ودورها في إتخاذ القرارات الرشيدة، وأن تتمتع المعلومات بخصائصها النوعية التي تحقق جودة الإفصاح.

---

[1] احمد مخلوف، **الأزمة المالية واستشراق الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، (ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "،جامعة الجزائر، 2009م)،ص4.

الفصل الرابع

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني

نبذة تعريفية عن بنك تنمية الصادادرات

نبذة تعريفية عن بنك التضامن الإسلامي

نبذة تعريفية عن مجموعة شركة سوداتل للإتصالات

المبحث الثاني: الدراسة المقارنة(التطبيقية)

المبحث الثالث: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

المبحث الرابع: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

المبحث الخامس: إختبار فروض الدراسة الميدانية

المبحث الأول

نبذة عن عينة الدراسة

بنك فيصل الاسلامي السوداني

التأسيس والنشاط

بدأت فكرة نشأة البنوك الإسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الاقطار ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفى فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميرى على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك وفى مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني . وفى 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م.

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على

منشورات بنك فيصل الإسلامي السوداني في النت (www.fibsudn.com).

ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد 32، 44، 45 من

قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس ادارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود آلتي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي.

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

أهداف البنك وأغراضه-:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك.
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل

على نفس المصدر السابق

تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.

8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف.
9. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها .

10.القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين.

11.فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات آلتي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

12.تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.

13.قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.

14.الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً.

15.إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.

16.امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

17.القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أومن شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجودا ته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

18.يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة

نفس المصدر السابق

في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال .

أولاً : النظام الإداري:

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا : (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) وبرسالة : (مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ،ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع.

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.

إختيار عاملين مؤهلين وإعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً وإستقراراً وولاءً.

إستقطاب الموارد رأسمال وودائع.

تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية.

تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.

بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

ثانيا: التحول التقني الشامل:

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفى والآن يحتل الصدارة فى إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.

تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت Swift) (لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.

تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (PentaBank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك المصدر السابق

إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.

تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شـــجرة الحســـابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.

تم إدخال نظام الـــ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفـــوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كمـــا أنـــه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.

تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.

تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.

تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشـــروع المحـــول القـــومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائـــل البنـــوك المشاركة فيها.

تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.

10.تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجاريـــة علـــى عملاء البنك.

المصدر السابق

بنك تنمية الصادرات

النشأة والتأسيس

تأسس في 30 سبتمبر 1981 م تم الافتتاح في 12 سبتمبر 1984م برأس المال المصرح به 120 مليون جنيه سودانى ورأس المال المدفوع 79 مليون جنيه سودانى.
بنك تنمية الصادرات شركة مساهمة عامة محدودة تأسست تحت مسمى (البنك الاسلامى لغرب السودان) ثم عدل الى (بنك الغرب الاسلامى) ثم الى (بنك تنمية الصادرات) فى 15 يناير 2003م يساهم البنك فى القطاع الخاص والوطنى بحوالى 81% من رأس المال بينما بلغت مساهمة بنك السودان المركزى وجهات حكومية وشبة حكومية واخرى حوالى 19%

تركيبة راس المال كما فى 2014/5/28مينتشر البنك جغرافياً فى معظم ولايات السودان عبر (19) فرعاً ، وثلاثة تواكيل ، ويبلغ عدد العاملين 510 موظف وعامل بالرئاسة والفروع. للبنك منظومة مصرفية تربط فروع البنك تقنياً بجانب ربطه بالبنوك الاخرى وبنك السودان المركزى ، كل ذلك مكنه من أن يحتل موقع الصدارة وسط البنوك السودانية تميزاً فى تقديم الخدمات المصرفية.

الأهداف والانشطة

إن الاهداف الرئيسية لبنك تنمية الصادرات تتمثل فى الاتى:

- تنمية وتطوير حقوق المساهمين والمستثمرين
- المساهمة فى تنمية الاقتصاد السودانى
- تحقيق رفاهية العاملين

ويسعى البنك لتحقيق أهدافه من خلال:

1. تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتطورة تشبع إحتياجات العملاء الحاليين والمرتقبين ومن ذلك فتح الحسابات ،التحاويل الداخليه والخارجيه ،فتح الاعتماد ، إصدار خطابات الضمان.
2. دعم وتمويل البنيات التحتيه بقطاعات الاقتصاد السودانى مع عنايه خاصة بقطاع الصادر.

3.دعم وتمويل قطاعات المجتمع الضعيفة من خلال التمويل الاصغر والصغير والمساهمة فى المحافظ المعنية بهذه القطاعات كمحفظة الخريجين.

4.تهيئة البيئة المناسبة للعاملين مع العمل على تنمية قدراتهم المصرفية من خلال التدريب وزيادة التأهيل.

5.تقديم منتجات مصرفية وتمويلية مبتكرة لمقابلة إحتياجات العملاء المتجدده.

منشورات بنك تنمية الصادرات في النت(www.edbank.sd

6.مواكبة التطورات التقنية فى العمل المصرفى والمالى بالبلاد.

7.تقديم النصح والمشورة المصرفية والمالية لعملائه.

الشركات التابعة والمساهمات الرأسمالية

لبنك تنمية الصادرات شركة تابعة كما لديه مساهمات رأسمالية في العديد من الشركات

الشركات التابعة:

شركة فوردان العالمية للتجارة والخدمات المحدودة:

تاريخ التأسيس 1985/3/5م

راس المال 1000.000 جنيه.

المقر الرئيسي الخرطوم– شارع عبد المنعم – فرع الامم المتحدة مجال العمل فى كافة مجالات الإنشاء والمقاولات والتجارة الداخلية والخارجية.

نماذج من المشروعات المنفذة للشركة :

-1مشروعات التنمية – ولاية غرب دارفور.

-2مشروع الطريق الدائري– ولاية الخرطوم,

-3مشروعات تنمية وتطوير الرحل – ولايات دارفور الثلاث.

-4تزويد ولايات دارفور الثلاث بالمواد التموينية عن طريق المفوضيات.

عضوية البنك في الإتحادات والهيئات

عضو إتحاد المصارف السوداني– الخرطوم

عضو إتحاد المصارف العربية – بيروت

عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية – الخرطوم

عضو أكاديمية السودان للعلوم المصرفية – الخرطوم

عضو هيئة المحاسبة والمراجعة المالية – البحرين

الشركات التابعة

-شركة فوردان العالمية للتجارة والخدمات المحدودة – الخرطوم

الشركات التي يساهم فيها بنك تنمية الصادرات

-بنك الثروة الحيوانية

-الشركة الوطنية للبترول

-شركة التنمية الإسلامية

-الشركة الإسلامية للتكافل وإعادة التكافل

-شركة بلسم للإدوية

نفس المصدر

-الشركة العربية للإستثمار

-شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية

-الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات

-شركة السودان للتنمية

-شركة رسن للنقل البحري

نفس المصدر

بنك التضامن

التأسيس وطبيعة النشاط

تأسس بنك التضامن الإسلامي، شركة مساهمة عامة ذات مسؤلية محدودة في نوفمبر1981م وتسجل بموجب قانون الشركات لعام 1925م، ويقوم البنك بممارسة جميع الأنشطة والأعمال المصرفية, ويباشر المصرف نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بالخرطوم عامرة بنك التضامن بشارع البلدية وكذلك خلال فروعه المنتشرة داخل السودان والبالغة 20فرعاً، كما أن هنالك 5شركات مملوكة للبنك بنسبة 99%وهي:

-شركة التضامن العقارية

-شركة التضامن الزراعية

-شركة التضامن للخدمات

شركة التضامن للخدمات المالية.

تشرف على البنك إدارة الفتوى والبحوث التابعة للبنك والتي تقوم بالدور الرقابي على عمليات ومعاملات البنك من الناحية الشرعية.

تولي إدارة البنك الجانب الإعلامي إهتماماً متعاظماً بإعتباره أداة من أدوات الربط بين البنك والمتعاملين معه وكافة الجمهور ترويجاً للخدمات والمنتجات المختلفة, ويبرز ذلك من خلال الدور التكاملي بين إدارة الفتوى والبحوث وقسم التسويق عبر النشر بالدلائل والمجلات والصحف المحلية والعالمية وإصدار الكتيبات والدوريات نشراً للوعي المصرفي الإسلامي هذا فضلاً عن النشر الإلكتروني بموقع البنك على شبكة الأنترنت وبالمواقع الترويجية الأخرى.

بنك التضامن الإسلامي، تقرير مجلس الإدارة، الإجتماع السنوي،(2013م)

مجموغة شركة سوداتل للإتصالات

مجموعة شركة سوداتل

مجموعة سوداتل للاتصالات هي إحدى كبرى شركات الاتصالات في المنطقة جاءت لتلبية احتياجات العملاء في السودان وأفريقيا. فمنذ تأسيسها في 13 سبتمبر 1993، خطت سوداتل بخطوات ثابتة للانتقال من الأسواق المحلية نحو الأسواق العالمية لتضرب مثالا يحتذى في توجهات الدولة نحو سياسة الخصخصة. وتشكل سوداتل جسرا لتلاقح الاتصالات بين العالم العربي وأفريقيا وبقية أرجاء العالم، حيث تصل السودان بالمملكة العربية السعودية عن طريق الكيبل البحري، والسودان بمصر وإثيوبيا عن طريق شبكة الألياف البصرية. ويشارك السودان في كيبل وسط وغرب أفريقيا الذي يمتد من السودان عبر القارة الأفريقية وصولا إلى جنوب أفريقيا.

وتقدم سوداتل خدمات اتصالات متنوعة، وظلت على الدوام ذات قدرة على المنافسة مع الشركات الأخرى. وتعنى سوداتل بتوفير خدمات الهاتف المحمول، والثابت، ونقل الحركة وخدمات البيع بالجملة.

تقدم سوداتل خدماتها في مجال نقل الصوت والبيانات والصورة بأحدث التقنيات التي توصل لها العالم في مجال الاتصالات والمعلومات عبر شبكات الجيل الثالث (G3) والجيل التالي (NGN).

وتوسعت خدمات سوداتل لتعمّ المدن والمناطق الريفية، لتشكل بذلك حضورا كبيرا وتغطية واسعة. وتنسجم البنية التحتية لسوداتل وتتكامل جيدا مع كافة عناصر الاتصالات الحديثة سواء فيما يتعلق بشبكات الألياف البصرية أو الشبكات النحاسية واللاسلكية لكي تنطلق كافة هذه الشبكات من قاعدة تقنية مشتركة هي الأفضل والأحدث في مجال الاتصالات.

وتتولى سوداتل حاليا تشغيل أعمال الإتصالات في أربع دول أفريقية غير السودان (موريتانيا، السنغال، غانا، وغينيا) في مجالات الهاتف المحمول، والهاتف الثابت، والإنترنت، وخدمات السعات العريضة.

كما تساهم سوداتل بنسبة 13% في الكيبل البحري لشرق افريقيا (EASSY) والممتد من بورتسودان الي كيب تاون رابطا 13 دولة في الساحل الشرقي لأفريقيا، وتمتلك نسبة 50% من

مجموعة شركة سوداتل للإتصالات المحدودة،2013م

مشروعي الكيبل البحري الأول SAS1 والكيبل البحري الثانيSAS2 ، وهما مشروعان كبيران لربط حركة الاتصال بين مدينة بورتسودان ومدنية جدة، إضافة لمساهمة سوداتل في الكيبل القاري (ACE) بنسبة 9% والذي يربط دول الساحل الغربي لافريقيا والممتد من كيب تاون الي فرنسا، وترتبط سوداتل عبر الألياف الضوئية مع مصر وأثيوبيا.

وتعتبر سوداتل هي الشركة السودانية الأولى التي تدرج في أسواق المال الإقليمية. ففي الرابع من يوليو 1997 تمّ إدراج سوداتل في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وفي السادس من نوفمبر 2000 تم إدراجها في سوق البحرين للأوراق المالية، وفي سوق أبو ظبي للأوراق المالية في 31 مارس 2003م.

كما تعتبر سوداتل هي الشركة السودانية الأولى فى صناديق الإستثمار بالنسبة لشهامة وبنك الإستثمار المالي.

ولسوداتل تعاملات مع مستثمرين من المملكة العربية السعودية، واليمن، وقطر، والبحرين، وإيران، وسلطنة عمان، والأردن، ومع أكثر من 14 مصرفا محليا وإقليميا، ومع أكثر من 80 شركة سودانية وإقليمية.

ومنذ انطلاقتها انفقت سوداتل أكثر من 36 مليون دولار على فعاليات المسئولية الاجتماعية لتلبية احتياجات مشاريع التعليم والصحة والمياه.

فلسفة الشركة

الرؤية:

أن تكون سوداتل حاضرة بخدماتها في كل بيت سوداني وأن ينعم زبائنها بحياة أفضل عبر منتجاتها وخدماتها المتطورة التى تناسب احتياجاتهم وإمكانياتهم، وأن تعمل الشركة على تطوير مجتمعها الذى تعمل فيه وتساعد فى رفعته وتنميته فى مختلف المناحي.

المهمة:

مهمة سوداتل الرئيسية هي إثراء الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في القارة الأفريقية ببث روح الاتصال، وانتشالها من براثن الجهل بنور العلم الذي تساعد فى توفيره عبر خدمات الاتصال ونقل البيانات والانترنت.

القيم:

تقوم قيم سوداتل على ركائز أساسية-:

-روح الفريق

مجموعة شركة سوداتل للإتصالات المحدودة،2013م

-إرضاء الزبون

-الأمانة

-الإبداع والإبتكار

-التجويد فى الأداء

وتتجسد شخصية سوداتل وكيفية عملها في هذه القيم فهي جزء لا يتجزأ من حياتها اليومية.

الاهداف:تهدف سوداتل إلى تقديم خدمات المعلومات والإتصالات بأحدث التقنيات لتلبية متطلبات البنية التحتية للتنمية في البلاد، وإستخدام آخر ما توصل إليه العالم في مجال تقنية الاتصالات لتوسيع تغطية شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية لكافة المجتمعات، وتحسين مقدرات الشبكة التشغيلية، سواء من حيث الكم أو النوع، ورفع مستوى تأهيل الأفراد، والظهور بمظهر ناقل للحركة الإقليمية بين أفريقيا وبقية أنحاء العالم، وتعزيز النجاح الذي حققته سوداتل بجني الأرباح العالمية والدخول في المنافسات، واستخدام أحدث التقنيات لتوسيع قاعدة خدماتنا للوصول إلى المناطق النائية.

نفس المصدر السابق

المبحث الثاني

الدراسة المقارنة

المقارنة بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية:

لإجراء المقارنة تفترض الدراسة الآتي:

يوجد توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية

اولاً:المقارنة والمقابلة علي مستوى الإطار المفاهيمي:

جدول رقم(1/2/4)

الرقم	المعايير الدولية	معايير الأيوفي
1-	**مستخدمي البيانات المالية وإحتياجتهم من المعلومات**	
	*المستثمرين	*أصحاب حقوق الملكية
	*العاملين	*أصحاب حسابات الاستثمار
	*المقرضين	*أصحاب الحسابات الجارية والادخار
		*المتعاملين من غير المساهمين او اصحاب الحسابات

	*الموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين *العملاء *الجهات الحكومية *الجمهور العام	*مؤسسات الزكاة (في حالة عدم الالزام القانوني بإخراجها *الجهات الاشرافية
2-	**أهداف البيانات المالية** *تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشأة. *تلبي البيانات المالية المعدة لهذا الغرض والإحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين. *تظهر البيانات المالية أيضاً نتائج تقييم كفاءة الإدارة.	*معلومات عن التزام المصرف بالشريعة الاسلامية في عملياته ومعاملاته. *معلومات عن الموارد الاقتصادية للمصرف والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد. *معلومات تساعد الجهة المختصة على تحديد الزكاة الواجبة في اموال المصرف وأوجه صرفها. *معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية . *معلومات تساعد على تقويم اداء المصارف للأمانة المنوطة بها. * معلومات عن اداء المصارف لمسؤوليته تجاه المجتمع.
3-	**الفروض التي تنطوي عليها البيانات المالية** *أساس الإستحقاق. *الإستمرارية.	*مفهوم الوحدة المحاسبية. *مفهوم استمرار المنشأة. *مفهوم الدورية. *ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس المحاسبي.
4-	**الخصائص النوعية للبيانات المالية** *القابلية للفهم. * **الملائمة** (الاهمية النسبية،التوقيت الملائم،المواءمة بين التكلفة والعائد-المواءمة بين الخصائص النوعية) *القابلية للمقارنة.	*قابلية المعلومات للفهم والإستيعاب. *قابلية المعلومات للمقارنة. *الملائمة. * الاتساق. *موثوقية المعلومات(الاظهار العادل-الموضوعية-الحياد)

	*العرض العادل. *المؤثوقية في البيانات المالية (التمثيل الصادق-تغلب الجوهر على الشكل-الحيادية). * الحيطة والحزر	
5-	**عناصر البيانات المالية** *المركز المالي يحتوى على: -الموجودات -المطلوبات حقوق الملكية **قائمة الدخل وتحتوي على:** الدخل المصروفات	قائمة المركز المالي تحتوي على: - الموجودات -المطلوبات -حقوق أصحاب الإستثمار المطلقة ومافي حكمها -حقوق أصحاب الملكية **قائمة الدخل وتحتوي على:** الإيرادات المصروفات المكاسب والخسائر عائد إصحاب حسابات الإستثمار المطلقة ومافي حكمها صافي الدخل او صافي الخسارة
6-	**الإعتراف بعناصر البيانات المالية** الإعتراف بالموجودات . الإعتراف بالمطلوبات. الإعتراف بالدخل. الإعتراف بالمصروفات.	**الإثبات المحاسبي** إثبات الإيرادات إثبات المصروفات إثبات المكاسب والخسائر إثبات الأرباح او الخسائر الناتجة من الإستثمارات المقيدة.
7-	**قياس عناصر البيانات المالية** التكلفة التاريخية التكلفة الجارية	**مفاهيم القياس المحاسبي** القيمة النقدية المتوقع تحقيقها(التكلفة التاريخية) مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر

	القيمة القابلة للتحصيل القيمة الحالية.	المقصود بالخصائص الجديرة بالقياس المحاسبي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها التنضيض الحكمي (أي التقويم للاستثمارات)
8-	**المركز المالي والتغيرات فيه وتقييم الأداء** **1.**الميزانية العمومية 2.بيان الدخل 3.بيان يبين: أ) كافة التغيرات في حقوق الملكية ب) التغيرات في حقوق الملكية عدا تلك الناتجة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين 4.بيان التدفق النقدي. 5.السياسات المالية والإيضاحات التفسيرية	المجموعة الكاملة للقوائم المالية 1.قائمة المركز المالي. 2.قائمة الدخل. 3.قائمة التدفقات النقدية. 4.قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية او قائمة الأرباح المبقاة. 5.قائمة التغيرات في الإستثمارات المقيدة. 6.قائمة مصادر وإستخدامات اموال صندوق الزكاة والصدقات (اذا تولي المصرف مسؤولية جمع الزكاة كلياً اوجزئياً) 7.قائمة مصادر وإستخدامات أموال صندوق القرض. 8.الإيضاحات حول القوائم المالية.

يتضح من الجدول أعلاه:

أن التوافق والإتساق على مستوى الإطار المفاهيمي مرضي ومتحقق بما يزيد على النصف تقريباً كما يوضحه الجدول.حيث أن كل من الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية والمعايير الإسلامية متسقاً في غالبية البنود مثل(عناصر البيانات المالية،الخصائص النوعية للبيانات،مستخدمي المعلومات المالية، قائمة الدخل وماتحتويه). اما فيما يتعلق بالبنود غير المتسقة فيظهر من خلال الجدول أعلاه(قياس عناصر البيانات،الفروض التي تنطوي عليها البيانات المالية.وعليه بتم قبول الفرض القائل(**يوجد توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية.)**

2.**الفرضية الثانية: توجد إختلافات بين بعض عناصر القوائم المالية في المنشآت التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1)،والتي تطبق معيار التقارير المالية الدولية(IFRS7).**

لإثبات هذه الفرضية قام الباحث بإجراء مقارنة بين القوائم المالية للبنوك الإسلامية المتمثلة في "بنك التضامن الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي، بنك تنمية الصادرات" والتي تلتزم بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1) الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية(ايوفي)،(أنظر ملحق رقم ،4،2،3) وقوائم مجموعة شركة سوداتيل للإتصالات والتي تطبق معيار التقارير المالية الدولية "IFRS7" الأدوات المالية: الإفصاحات الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية"IASB"(أنظر ملحق رقم 5). الجدول التالي يبن المقارنة بين المعيارين فيما يتعلق بالبنود الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة:

الجدول رقم(2/2/4)

يوضح مقارنة البنود في قائمة المركز المالي

م	البيان	معيار التقارير المالية الدولية(IFRS7) الأدوات المالية: الإفصاحات	معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي رقم(1)

1	بنود قائمة المركز المالي الموجودات	الموجودات غير المتداولة *ممتلكات ومعدات *موجودات غير ملموسة *إستثمارات في شركات زميلة *إستثمارات غير تجارية الموجودات المتداولة *إستثمارات غير تجارية *مخازن *مدينون تجاريون وأخرون *ودائع لأجل إسلامية *أرصدة لدى البنوك ونقد الصندوق موجودات مصنفة كموجودات معدة للبيع	*النقد وما في حكمه الإحتياطي النقدي لدى بنك السودان المركزي. *ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات *ذمم البيوع المؤجلة *أوراق مالية *ودائع إستثمارية بالخارج *مشاركات *بضاعة *موجودات أخرى *مساهمات في شركات أخرى *الموجودات الثابته
2	المطلوبات وحقوق أصحاب حساب الإستثمارات المطلقة المطلوبات	*دائنون تجاريون وآخرون *مخصص الزكاة *قسط متداول من تمويل إسلامي *مطلوبات مصنفة كمطلوبات معدة للبيع	*الودائع الجارية *ودائع الإدخار *ذمم دائنة أخرى *مطلوبات أخرى *قروض طويلة الأجل

	حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة	*رأس المال *علاوة إصدار *الإحتياطي العام *عجز ترجمة عملات أجنبية *الإستثمار في القيمة العادلة *(الخسائر المتراكمة)،الأرباح المبقأة *إحتياطي إعادة تقويم *الارباح المقترح توزيعها	*رأس المال المدفوع *فائض إعادة تقييم موجودات ثابته *إحتياطي عام *إحتياطي قانوني *توزيعات أرباح *الأرباح المبقأة إحتياطي تقييم إستثمارات أجنبية *إحتياطي مخاطر إستثمار

المصدر:إعداد الباحث من القوائم المنشورة للبنوك محل الدراسة وشركة مجموعة سوداتل

من الجدول أعلاه يلاحظ أن بنود قائمة المركز المالي للبنوك التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية ومجموعة شركة سوداتل للإتصالات المحدودة الأتي:

*يوجد تباين في القوائم المالية للمصارف حيث لاتوجد طريقة موحدة لطريقة عرض البيانات

1.فيما يتعلق بالموجودات نجد أن الأصول الملموسة والمخزون لا وجود لها في معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية.بينما يفصح عن الأول الملموسة في IFRS7.

2.أما باقي البنود الواردة في القوائم والخاصة بالموجودات هنالك إتساق بينها. مع الإحتفاظ بخصوصية هذه البنود في التشريع الإسلامي.علماً بأن تسجيل الموجودات تم على أساس التكلفة التاريخية ومبدأ الأستحقاق المحاسبي.

2.فيما يتعلق المطلوبات في قوائم البنوك التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية. يتم إثبات المطلوبات أذا كان على البنك إي إلتزام حالى (قانوني او متوقع) ناتج عن حدث سابق، وأنه يحتمل أن يتضمن إستخدام مصادر تتضمن منفعة إقتصادية لتسوية الإلتزام، كما يمكن عمل تقدير واقعي لمبلغ الإلتزام. علماً بأن تسجيل المطلوبات تم على أساس التكلفة التاريخية ومبدأ الأستحقاق المحاسبي.

3. فيما يتعلق بالموجودات نجد أن مجموعة سوداتيل للإتصالات تقوم بعرض الموجودات والمطلوبات في القائمة أعلاه على أساس متداول وغير متداول.تظهر الممتلكات والمعدات، بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. وتتضمن التكلفة التاريخية المصاريف التي ترتبط بشكل مباشر بشراء تلك الموجودات

4.الموجودات غير الملموسة المشتراه بصورة مستقلة عند الإثبات الأولي لها بالتكلفة التاريخية، وبعد الإثبات الأولي لها تقيد الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض المتراكمة، لايتم رسملة الموجودات غير الملموسة المتحققة داخلياً–بإستثناء تكاليف التطوير المرسملة.

5.فيما يتعلق بالمخزون، تظهر البضاعة في المخازن، التى تتكون من أجهزة الإتصال المعدة للبيع بالتكلفة وصافي القيمة البيعية إيهما أقل.

6.القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، نجد أن المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم(7) حدد التسلسل الهرمي لطرق التقييم بناءً على كون مدخلات التقييم القابلة للملاحظة أم لا. وقد ينتج عن عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة:

المستوى الأول: اسعار التداول(غير معدلة) في اسواق نشطة لموجودات اومطلوبات مماثلة يشتمل هذا المستوى على الأسهم المدرجة وسندات الدين.

المستوى الثاني: المدخلات فيما عدا الاسعار المدرجة التي تندرج ضمن المستوى الاول، يشمل هذا المستوى على غالبية عقود المشتقات التي تتم خارج الأسواق النظامية، والقروض المتداولة، وسندات الدين المصدرة.

المستوى الثالث: المدخلات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التى تتم وفقاً لبيانات السوق القابلة للملاحظة، يشتمل هذا المستوى على إستثمارات الأسهم وسندات الدين التي تتكون من مكونات هامة غير قابلة للملاحظة.

يستنتج الباحث من العرض السابق أن قائمة المركز المالي للمصارف محل الدراسة ومجموعة سوداتيل أن هنالك إختلافات بين القوائم في بعض البنود.

الجدول رقم(3/1/4) يوضح مقارنة البنود في قائمة الدخل

م	البيان	معيار التقارير المالية الدولية(IFRS7) الأدوات المالية: الإفصاحات	معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي رقم(1)
1	بنود قائمة الدخل		
	الدخل	* الإيرادات من خدمات الإتصالات *الإيرادات من بيع المعدات *دخل الفوائد *توزيعات الأرباح *	*بنود البيوع المؤجلة *دخل الإستثمارات *عائد اصحاب حسابات الإستثمارات *ايرادات الخدمات المصرفية *دخل البنك من إستثماراته الذاتية *إيرادات أخرى
2	المصروفات		
		*ضريبة الدخل *ضريبة القيمة المضافة *الزكاة *تكاليف التمويل *عقود التأجير *عمليات تجميع الأعمال والشهرة	* تكلفة العنصر البشرى *المصروفات العمومية *الإستهلاكات *فوائد مابعد الخدمة *إطفاء أرصدة مدينة قديمة *مخصصات مخاطر التمويل والإستثمار *الزكاة للسنة *ضريبة أرباح الأعمال للسنة *مكافأة أعضاء مجلس الإدارة *حافز العاملين

المصدر:إعداد الباحث من القوائم المنشورة للبنوك محل الدراسة وشركة مجموعة سوداتل

من الجدول أعلاه يلاحظ أن بنود قائمة الدخل للبنوك التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية و شركة مجموعة سوداتل للإتصالات المحدودة الأتي:

1.يتم إحتساب حسابات الإستثمار المطلقة سنوياً وفقاً للأسس المتفق عليها مع أصحاب الودائع والبنك والمجازة من هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

2.هنالك إختلافات في الإيرادات بين البنوك ومجموعة سودايل،فهنالك دخل من الفؤائد وهذا يعتبر من البنود المحرمة في المعاملات في البنوك الإسلامية.فضلاً عن بعض البنود التي تتضمنها قوائم البنوك الإسلامية والتي نص عليها معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية. ولكنها لاتظهر في قوائم شركة مجموعة سودايل.وهذا يعزى إلي طبيعة العمل في المصارف الإسلامية.

يستنتج الباحث من العرض السابق أن قائمة الدخل للمصارف محل الدراسة ومجموعة سوداتل أن هنالك إختلافات في البنود التي تضمنتها قوائم المصارف الإسلامية عن البنود في قائمة شركة مجموعة. مما يجعل التوافق من ما يجعل التوافق بينهما من الصعوبة بمكان.

جدول رقم(4/2/4)

يوضح مقارنة البنود في قائمة التدفقات النقدية

م	البيان	معيار التقارير المالية الدولية(IFRS7) الأدوات المالية: الإفصاحات	معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي رقم(1)
	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	*ربح/خسارة السنة *التعديلات إستهلاك إطفاء ربح استثمارات وودائع تكاليف تمويل المخصصات	*ربح السنة *تعديل البنود غير النقدية *إستهلاك الموجودات الثابته *المخصصات *إطفاء أرصدة
2	التغيرات	في رأس المال العامل *المخزونات *دائنون تجاريون وآخرون *مدينون تجاريون وآخرون *ودائع لأجل إسلامية *تكاليف تمويل مدفوعة *زكاة مدفوعة *الضريبة *مكافأة نهاية الخدمة	في الموجودات والمطلوبات التشغيلية وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة *إحتياطي نقدي لدى بنك السودان المركزى *صافي زمم البيوع المؤجلة *المشاركات *المقاولات والإستصناع *صناديق إستثمارية ومحافظ تمويلية * إستثمارات في أوراق مالية *ودائع طرف بنوك أخرى *الإستثمارات المختلفة *إستثمارات مقتناه بغرض البيع *الذمم المدينة *الموجودات الأخرى

			*حسابات جارية *حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة *أخرى *الذمم الدائنة
	التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	إضافات للممتلكات والمعدات *متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات *إضافات للموجودات غير الملموسة *النقص في الإستثمارات غير المتداولة *ربح استثمارات الودائع	*شراء موجودات ثابته *العائد من إستبعاد موجودات ثابته *إستثمارات متاحة للبيع
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	*تمويل إسلامي *توزيعات الأرباح *حقوق الملكية *تسويات سنوات سابقة	*زيادة رأس المال *الإحتياطيات *توزيعات الأرباح
	صافي الزيادة/النقصان في النقد	*أثر التغيرات في أسعار تحويل العملات على النقدية وشبه النقدية *النقدية وشبه النقدية في1يناير * النقدية وشبه النقدية في 31ديسمبر	*النقد وما في حكمه في بداية السنة *النقد ومافي حكمه في نهاية السنة

المصدر:إعداد الباحث من القوائم المنشورة للبنوك محل الدراسة وشركة مجموعة سوداتل

من الجدول أعلاه يلاحظ أن بنود قائمة الدخل للبنوك التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية و شركة مجموعة سوداتل للإتصالات المحدودة الأتي:

1.لايوجد تعارض بين بنود قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات الإسلامية ومجموعة سوداتل، حيث هنالك تطابق لبعض البنود المفصح عنها وفقاً لمعيار العرض والإفصاح رقم(1) ومعيار (IFRS7).مع وجود بعض الإختلافات القليلة في بعض البنود.

يستنتج مما سبق أن قائمة التدفقات النقدية للمصارف الإسلامية بما تحتويه من بنود يمكن لها أن تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة النظام المصرفي الإسلامي.

وخلاصة القول أن معيار التقارير المالية (7) الأدوات المالية الإفصاحات يحتاج إلي التحوط عند محاولة توافقه مع معيار العرض والافصاح العام(1) من الناحية الشرعية لتضمينه الكثير مما لا يصح شرعياً. الإ أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في المصارف الإسلامية يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلي معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعملها.

وبناءً فأن الفرضية التى نصت**(توجد إختلافات بين بعض عناصر القوائم المالية في المنشآت التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1)،والتي تطبق معيار التقارير المالية الدولية(IFRS7).**

مناقشة نتائج الدراسة المقارنة

يتم في هذا الجزء مقارنة نتائج الدراسة المقارنة مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال

1.نصت الفرضية الأولي:**(يوجد توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية (تم إثبات الفرضية)** وهذه النتيجة إيدت نتائج بعض الدراسات منها دراسة(د.سمير الشاعر2010م) التي توصلت إلي نتيجة مفداها إنه لاتضارب بالمبدأ بين مجموعتي معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير الأيوفي، التوافق والإتساق على مستوى الإطار المفاهيمي مرضي ومتحقق بما يزيد على النصف تقريباً.

2.نصت الفرضية الثانية: (يوجد إختلافات بين بعض عناصر القوائم المالية في المنشآت التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1)،والتي تطبق معيار التقارير المالية الدولية(IFRS7) " تم أثباتها".وقد أيدت هذه النتيجة دراسة(د.سمير2010م) التي نصت على التوافق والإتساق على مستوى المعايير نجده اضعف مما هو عليه في الإطار، لإختلاف الجهات والمؤسسات المستهدفة من المعايير فمعايير الإبلاغ المالي تستهدف عموم

المؤسسات المالية وغيرها، بينما معايير هيئة أيوفي هو للمالية فقط. فمعايير الإفصاح الدولية تهتم بتقييم الأصول التي تشكل حجماً في الميزانية وفي مقدمتها المخزون، يليها موضوع الديون وتقويمها وخصمها وتحديد المعدوم منها وغير ذلك، ثم بعد ذلك مايتعلق بالإصول غير الملموسة وأيدت أيضاً نتيجة دراسة(محمد عبدو) التي نصت على عدم ملائمة النظام المحاسبي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وعدم قيام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بترويج المعايير المحاسبية بالشكل المطلوب

إستراتيجية التوافق مع المعايير الدولية

يقترح الباحث إن التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ومعايير التقارير المالية الدولية في السودان يتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات التي تتعلق بالعديد من الجوانب، وأهم المتطلبات والترتيبات الواجب مراعاتها عند تطبيق هذه المعايير:

1.لابد من عولمة البيئة الإقتصادية ويعني ذلك أن ينضم السودان الي المؤسسات الدولية وتكون للدولة خطة تهدف إلى تحقيق التوافق مع المعايير الدولية بحيث تعمل على تحويل بعض الشركات الوطنية إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

2.تعديل التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة بالبيئة السودانية بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في اسواق المال.

3.الإعداد المهني لمزاولي مهنة المحاسبة.

المبحث الثالث

مجتمع وعينة الدراسة

يتناول هذا المبحث الخطوات والمعايير التي سوف يحتكم إليها الباحث، من أجل تحديد العينة التي ستجرى عليها الدراسة، كذلك يضم مجتمع الدراسة وأهم الخصائص التي تميزه، وكيفية إختيار عينة الدراسة، ثم أهم الأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة، بجانب الإجراءات اللازمة لإستكمال الطرق الإحصائية المختارة للمعالجات الإحصائية.

أولاً: مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويتكون من المحاسبيين والمراجعين والمحللين الماليين والأكاديمين وباحثين.

ثانياً: خصائص مجتمع الدراسة:

يتميز مجتمع الدراسة بعدة خصائص، أهمها الآتي:

1-لهم علاقة بموضوع الدراسة حسب الخبرة العلمية والعملية .

2-لهم تأثير علي إعداد وإستخدام التقارير المالية.

ثالثاً:عينة الدراسة.

بناءًا على الدراسات السابقة في هذا المجال، ولصعوبة التحديد الدقيق لمجتمع الدراسة قام الباحث بتوزيع عدد (250) إستمارة إستبيان على المستهدفين، بإستخدام أسلوب العينة القصدية (العشوائية) وهى إحدى العينات الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على أراء أو معلومات من مفردات المجتمع موضع الدراسة، وقد إستجاب عدد (213)، حيث أعادوا إستمارات الإستبانة بعد ملئها بالبيانات المطلوبة، وبنسبة إستجابة بلغت (85%)، وهذا مؤشر أولي ممتاز لمدى تفاعل المبحوثين مع الدراسة، ولكن هنالك عدد (7) إستمارات تالفة و(30) لم يتم إعادتها، ليصبح مجموع الإستمارات الصالحة للتحليل (213) إستمارة. الجدول أدناه يوضح كيفية إختيار عينة الدراسة:

الجدول (1/3/4)

النسب التقديرية لعينة الدراسة

الرقم	القطاع	النسبة	حجم العينة
1	البنوك	40%	100
2	التأمين	12%	30
3	التجاري	8%	20
4	الصناعي	4%	10
5	أكاديمين وباحثين	10%	25
6	ديوان المراجع القومي	16%	40
7	أخرى	10%	25
الجملة		**%100**	**250**

تمَّ إختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة القصدية (العشوائية) والجدول التـــالي يوضـــح توزيع الإستمارات على عينة الدراسة.

جدول رقم(2/3/4) يوضح الإستبيانات الموزعة والمعادة والتالفة

البيان	العدد	النسبة%
إستبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	213	85
إستبيانات لم يتم إعادتها	30	12
إستبانات تالفة	7	3
إجمالي الإستبيانات الموزعة	250	100

المصدر : إعداد الباحث.

رابعاً: أداة جمع البيانات

عبارة عن الوسيلة التي أستخدمها الباحث في جمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهنالك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، وقد أعتمد الباحث على الإستبيان لجمع البيانات الميدانية.

1) **الإستبانة:**

وتعرف الإستبانة بأنها (أداة من أدوات البحث تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبةً بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقد أو يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات)(1).

هذا وجاء إعتماد الباحث على الإستبانة لمزاياها المتعددة المتمثلة في الآتي[2]:

1. إمكانية تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3. سهولة وضع الأسئلة وألفاظها وعباراتها.
4. توفّر وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

وقد تم إستخدامها لجمع البيانات من عينة الدراسة، وأُرفق معها خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بموضوع الدراسة وهدفها وغرض الإستبانة (أنظر الملحق رقم "1"). وتتكون الإستمارة من قسمين القسم الأول:

ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهى:

1/ العمر.

2/ المؤهل العلمي.

3/التخصص العلمي.

4/المؤهل المهني.

5/المسمى الوظيفي.

6/سنوات الخبرة.

7/القطاع

القسم الثاني:

---

(1) علي ماهر خطاب، **القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والإجتماعية**، ط7 (القاهرة: لأنجلو المصرية، 2008م)،ص 399.

(2)أحمد حسين الرافعي، **مناهج البحث العلمي**، ط2 (عمان: دار وائل للنشر، 1999م)، ص 192.

فقد خصص لقياس رأى أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة. ويشتمل هذا القسم علي عدد (40) عبارة

خامساً:مقياس الدراسة

كما تم قياس درجة الإستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، والذي يتراوح من أوافق بشدة إلى لأأوافق بشدة، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (3/3/4) يوضح مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	**اكبر من80%**	**درجة موافقة عالية جدا"**
أوافق	4	**70-80%**	**درجة موافقة عالية**
محايد	3	**50-69%**	**درجة موافقة متوسطة**
لأوافق	2	**20-49%**	**درجة موافقة منخفضة**
لأوافق بشدة	1	**أقل من 20%**	**درجة موافقة منعدمة**

المصدر: إعداد الباحث 2015

وعلية فأن الوسط الفرضي للدراسة يصبح كالآتي:

- الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة , وعليه كلما ذاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة , أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة.

سادساً:" تقييم أدوات القياس:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة , وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى علـــى تقيـــيم مـــدى ملائمـــة المقـــاييس المستخدمة في قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبارات الثبات والصدق لاســـتبعاد العبـــارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوما" معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولاتعطي إبعاد أخرى وتتميز هذه الإختبارات بقـــدرتها علـــى تـــوفير

مجموعة من المقاييس التي تحدد مدى إنطباق البيانات للنموذج الذي تم الكشف عنه واستبعاد إى نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناء على إستجابة مفردات عينة الدراسة . وفيما يلي يعرض الباحث نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة :

(1)إختبار صدق محتوى المقياس

تم أجراء إختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقا" لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى. وبداية تم عرض عبارات المقاييس على عدد (12) من المحكمين المختصين في الدراسة لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقا" لرأيهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس. لصعوبة فهمهم لها. وبعد إستعادة الإستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي أُقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الإستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق2).

(2) إختبار الإتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة

يقصد بالثبات (إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج بإحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة) [1]. وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه, كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والإتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الإختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- معادلة ألفا-كرونباخ.
2- طريقة التجزئة النصفية بإستخدام معادلة سيبرمان- براون.
3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.
4- طريقة الصور المتكافئة.
5- معادلة جوتمان.

من أجل اختبار ثبات الأداة (الإستبانة) تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ"(Cronbach,s Alpha) على فقرات الإستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الإستبانة

[1] د. عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS** ، ص 560.

ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الإستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 – 100) ، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60%) عندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكّن من تعميم النتائج.

وتنص معادلة معامل ألفا كرونباخ على[1]:

$$\alpha = \frac{k}{k-1}\left[1 - \frac{\sum s^2 i}{s_i^2}\right]$$

حيث:

(k) عدد مفردات الاختبار

($\sum s^2 i$) مجموع مربعات القيم

(s_i^2) مربعات القيم

الجدول رقم (2/2/4) والشكل رقم (1/2/4) التاليين يبينان نتيجة إختبار المصداقية لمتغيـــرات الدراسة.

جدول رقم (4/3/4)

نتيجة إختبار المصداقية لمتغيرات الدراسة

م	المتغيرات	العبارات	معامل ألفا
1	قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية	10	%74.6
2	الموثوقية في التقارير المالية	10	%77.1
3	قابلية فهم التقارير المالية	10	%81.3
4	ملائمة التقارير المالية	10	%82.1
	المجموع الكلي	40	%94.7

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية عن طريق برنامج SPSS، 2015م

[1] محمد إبراهيم محمد، معادلة إلفا لكرونباخ، كلية التربية – جامعة المنيا –مصر، منشور على الانترنت على الموقع:

www.edutest.0fees.net

شكل رقم (1/3/4)

معامل ألفا كرو نباخ للثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة

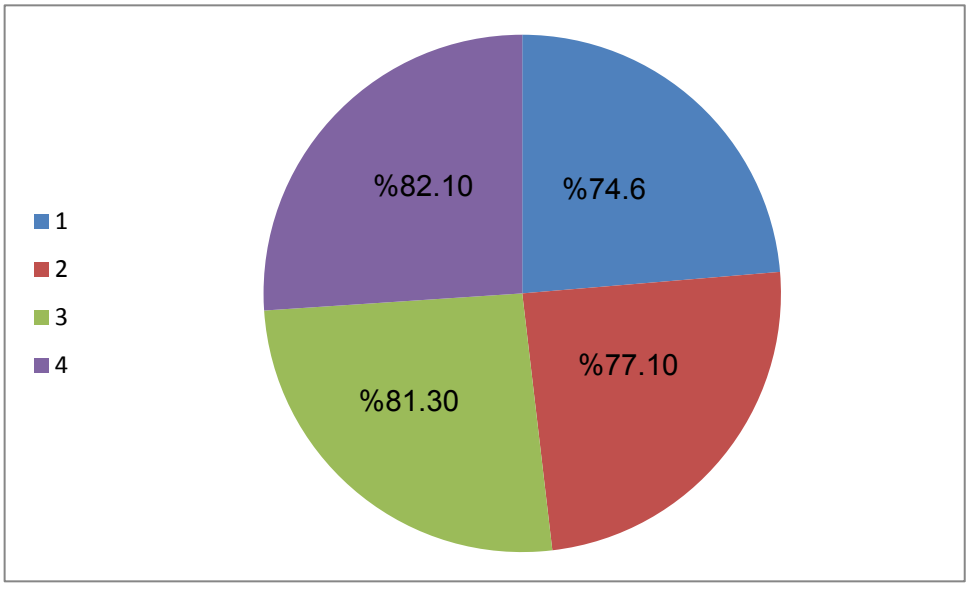

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية عن طريق برنامج SPSS، 2015م

يبين الجدول رقم (3/3/4) والشكل رقم (1/3/4) إختبار ألفا كرو نباخ لفقرات متغيرات الدراسة على إنفراد ولجميع المتغيرات معاً، حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (94.7%) وتعتبر هذه النسبة عالية جداً، وبالتالي يمكن الإعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الإستبانة الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو (60%)، ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

ب. صدق الإستبانة:

الصدق الظاهري:

بعد تصميم الإستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الإختصاص بموضوع الدراسة (أنظر الملحق رقم "2") وقد تم أخذ ملاحظاتهم وتعليقاتهم، وتم تعديل الإستبانة وفقاً لهذه التعليقات والملاحظات لتكون بصورتها الحالية.

الصدق الإحصائي:

هو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويُحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة

الصدق بين الصفر والواحد الصحيح، والصدق الذاتي للإستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، وقد قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي وهي الجذر التربيعي لمعامل الثبات (0.947)، والنتيجة كانت (0.973) مما يعني صدق الإستبانة.

سابعاً: الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة:

بعد أن تم إدخال البيانات بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم إستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. معادلة كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للإتساق الداخلي للتحقق من ثبات أداة جمع البيانات.

2. مقاييس الإحصاء الوصفيّ (Descriptive Statistics Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة مثل:

أ. التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين بالأرقام وبالنسب المئوية.

ب. الوسط الحسابي: لإجابات المبحوثين ليعكس متوسط إجابات عبارات، أداة جمع البيانات حيث تم إعطاء أوزان تتراوح من 1 الي 5.

ج. الانحراف المعياري: تمّ استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات المبحوثين، ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الإستبانة، كلما قلت قيمة الإنحراف المعياري يزداد تجانس العبارات، والعكس صحيح.

إختبار مربع كـــاي Chi-Square وهو اختبار يقوم به الباحث لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين شيئين أو متغيرين. يجرى هذا الاختبار عن طريقة مقارنة قيمة يحددها الباحث مسبقا تعرف بمستوى المعنوية (ألفا) بالقيمة المسماة P-Value تحسب من البيانات المتوفرة، وعن طريق المقارنة بين القيمتين يتضح ما إذا كانت هنالك علاقة بين الأُثنين أم لا.

خصائص عينة الدراسة

هذا المبحث يتناول وصفاً للبيانات الشخصية لِأفراد عينة الدراسة والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات الشخصية.

فيما يلي تحليل للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم المختلفة.

1- متغير العمر:

يوضح الجدول رقم (5/3/4) والشكل رقم (2/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (5/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
اقل من 30 سنة	**35**	**16.4**
30سنة–وأقل من 35 سنة	**52**	**24.4**
35 سنة – واقل من40 سنة	**31**	**14.6**
40 سنة – وأقل من 45 سنة	**38**	**17.8**
45 سنة فأكثر	**57**	**26.8**
المجموع	**213**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (2/3/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

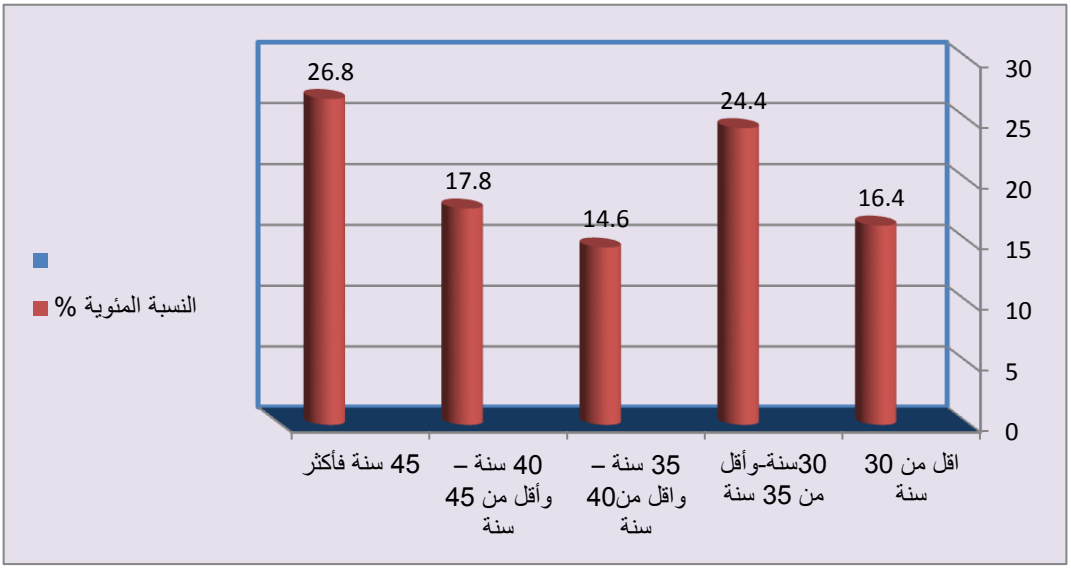

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

يُبين الجدول رقم (2/3/4) والشكل رقم (2/3/4) أن (16.4. %) من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (أقل من 30) سنة، بينما الأفراد الذين هم من الفئة (30 وأقل من35) سنة فقد بلغ عددهم (52) فرداً بنسبة (24.4)، بينما الأفراد الذين هم من الفئة (35 وأقل من40) سنة فقد بلغت نسبتهم (14.6%)، بينما الأفراد الذين هم من الفئة (40- وأقل من45) سنه فقد بلغت نسبتهم (17.8) والفئة العمرية (45فأكثر) تجاوزت نسبتهم (26.8 %) يلاحظ أن نسبة الفئة العمرية (45فأكثر) تمثل أكبر نسبة وهذا يدل على أن أفراد العينة على قدر معقول من الإدراك حول موضوع الدراسة.

2- المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (3/3/4) والشكل رقم (3/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (3/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكلاريوس	100	46.9
دبلوم عالي	14	6.6
ماجستير	76	35.7
دكتوراه	15	7.0

اخرى	8	3.8
المجموع	213	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (3/3//4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

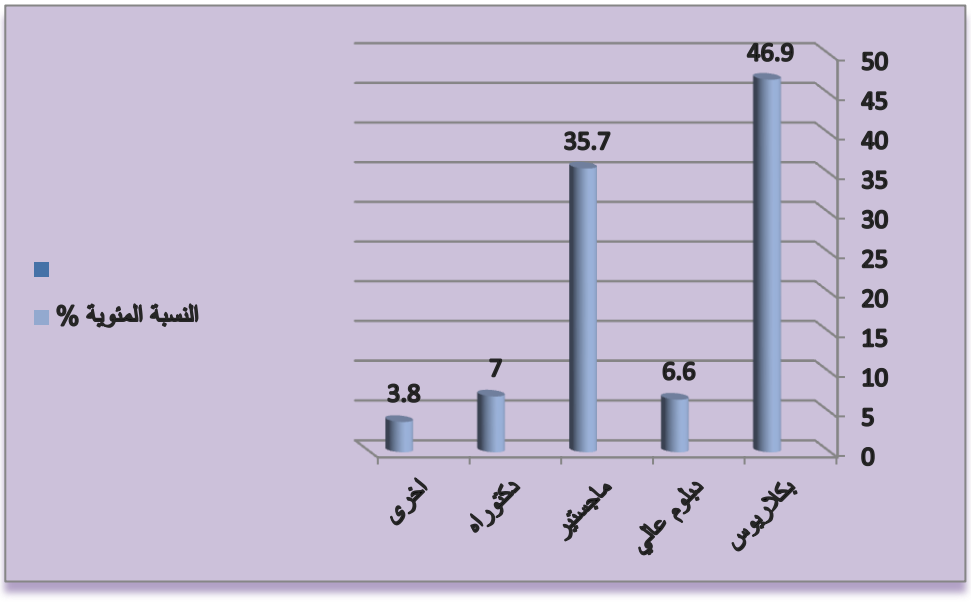

المصدر:إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م

يُظهر الجدول رقم (3/3/4) والشكل رقم (3/3/4) أن ما نسبته (49.9%) من أفراد عينة الدراسة من حملة البكلاريوس حيث بلغ عددهم (100)، أما نسبة الحاصلون على الدبلوم العالي بلغت(6.6%) حيث بلغ عددهم(14) اما نسبة الحاصلون علي الماجستير بلغت(35.7%) وعددهم (76) اما حملة الدكتوراه بلغت نسبتهم(7%) حيث بلغ عددهم(15) اما أخرى (دبلوم وسيط) فقد بلغت نسبتهم (3.8%) وعددهم (8) وهذا يدل على أن غالبية إفراد العينة مؤهلين علمياً مما يساهم في زيادة دقة الآراء حول موضوع الدراسة.

3-التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (4/3/4) والشكل رقم (4/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:.

جدول رقم (4/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **التخصص العلمي:**

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	124	58.2
اقتصاد	22	10.3
ادارة اعمال	20	9.4
علوم مالية ومصرفية	14	6.6
احصاء	4	1.9
تكاليف محاسبة ادارية	13	6.1
نظم معلومات ادارية	8	3.8
تامين	8	3.8
المجموع	213	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (4/3/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **التخصص العلمي**

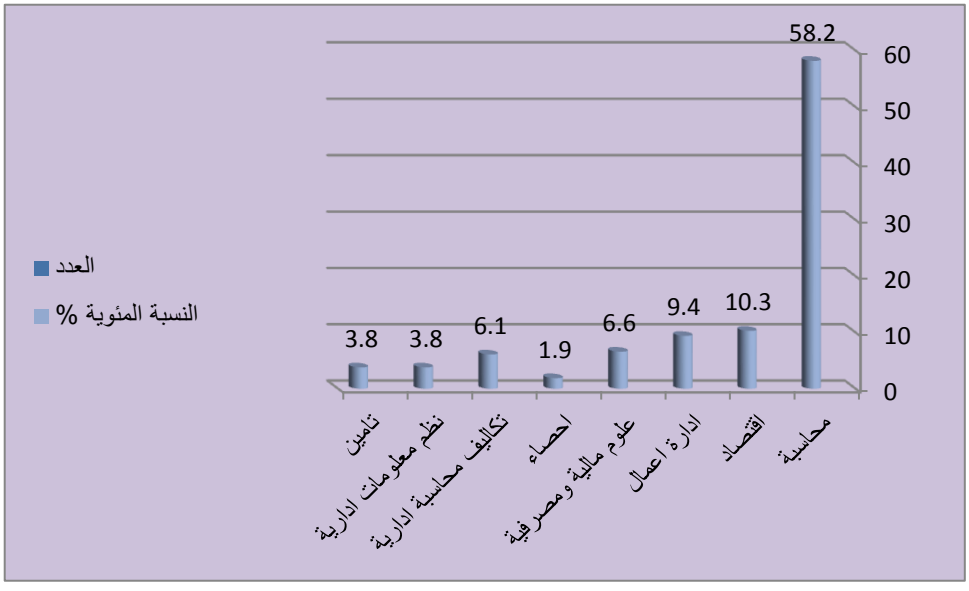

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

يبين الجدول رقم (4/3/4) والشكل رقم (4/3/4) أن (58.2%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، إذ بلغ عددهم في العينة (124) فرداً، بينما تخصص الإقتصاد بلغ عددهم في العينة (22) وبنسبة (10.3%)، وتخصص إدارة الأعمال في عينة الدراسة عدد (20) بنسبة (9.3%) و علوم مالية ومصرفية بنسبة(6.6) وعددهم (14) اما تخصص الإحصاء فقد بلغ عددهم(4) بنسبة(1.9) وتخصص تكاليف ومحاسبة إدارية عددهم (16) بنسبة(6.1%) اما نظم معلومات الإدارية فقد بلغ عددهم (8) بنسبة (3.8%) وتخصص التأمين نسبتهم(3.8%) حيث بلغ عددهم(8) افراد، يلاحظ أن غالبية أفراد العينة تخصصهم محاسبة وهذا يدل علي أن أفراد العينة علي إلمام كافي بموضوع الدراسة.

4-المؤهل المهني

يوضح الجدول رقم (5/3/4) والشكل رقم (5/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **المؤهل المهني**

جدول رقم (5/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **المؤهل المهني**

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية %
زمالة المحاسبين القانونين البريطانية	6	2.8
زمالة المحاسبين القانونين العربية	4	1.9
زمالة المحاسبين القانونين السودانية	34	16.0
شهادة المدقق الشرعي	1	5.
اخرى	9	4.2
لايوجد	158	74.2
زمالة مدير المشروعات	1	.5
المجموع	213	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/3/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

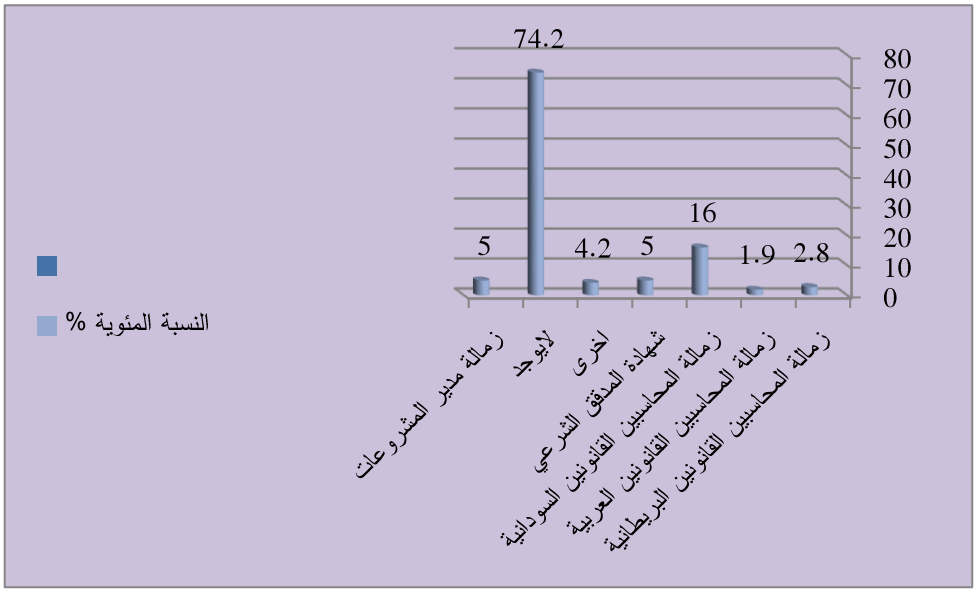

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

يظهر الجدول رقم (5/3/4) والشكل رقم (5/3/4) أن (2.8%) من عينة الدراسة هم من حملة زمالة المحاسبين القانونين البريطانية ، بينما (1.9%) هم من حملة زمالة المحاسبين القانونين العربية، وهنالك عدد (34) من عينة الدراسة يحملون زمالة المحاسبين القانونين السودانية بنسبة (16%)، في حين أن ما نسبته (5%) شهادة المدقق الشرعي، بينما(4.2%) هم يحملون مؤهلات مهنية أخرى، وهنالك عدد(1) من عينة الدراسة من حملة زمالة مدير المشروعات، في حين أن مانسبته(74.2%) من عينة الدراسة لايحملون مؤهلات مهنية، يلاحظ أن مانسبته (20.7%) من عينة الدراسة من حملة الزمالات المحاسبية وهذا يدل على أنهم علي درأية كافية بالمعايير المحاسبية.

5-المسمى الوظيفي

يوضح الجدول رقم (6/3/4) والشكل رقم (6/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي.

جدول رقم (6/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير عام	5	2.3
محلل مالي	9	4.2
مدير مالي	17	8.0
محاسب	48	22.5
مصرفي	51	23.9
مراجع داخلي	13	6.1
مراجع خارجي	24	11.3
مدير مراجعة	12	5.6
استاذ مشارك	1	5.
استاذ مساعد	4	1.9

محاضر	9	4.2
اخري	19	8.9
م مدير عام	1	5.
المجموع	213	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (6/3/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

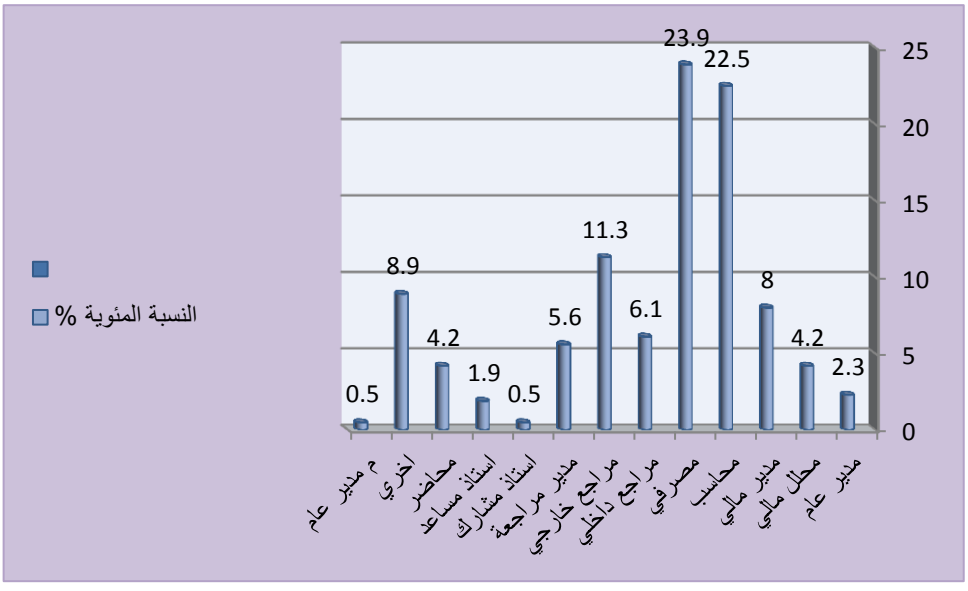

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

يظهر الجدول رقم (6/3/4) والشكل رقم (6/3/4) أن ما نسبته (2.3%) من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم مدير عام، و(4.2%) محلل مالي، وعدد(17) بنسبة (8%) مدير مالي، بينما نسبة (22.5%) وعددهم (48) محاسبين، بينما هنالك (51) شخص بنسبة(23.9) مصرفيين، وهنالك (13) شخص مراجعين داخليين بنسبة(6.1%)، بينما المراجعيين الخارجيين عددهم(24)بنسبة(11.3%)، وهنالك (12)شخص بنسبة (5.6) مدراء مراجعة، اما الأكاديميين فقد بلغت نسبتهم (6.6%)، وهنالك عدد(19) بنسبة(8.9%)وظائف اخرى، في حين أن مانسبته(0.5%) مساعد مدير عام، يلاحظ أن فالبية أفراد العينة في مراكز وظيفية تعتمد على التقارير المالية في إتخاذ القرار الإدارى وهذا يدل على فهمهم وإدراكهم لمضمون الدراسة.

6.سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (7/3/4) والشكل رقم (7/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (7/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرسنوات الخبرة

النوع	العدد	النسبة المئوية %
اقل من 5سنة	40	18.8
5سنة واقل من 10سنة	59	27.7
10سنة واقل من15سنة	39	18.3
15سنة واقل من 20سنة	15	7.0
20سنة فاكثر	60	28.2
المجموع	213	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (7/3/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرسنولت الخبرة العملية

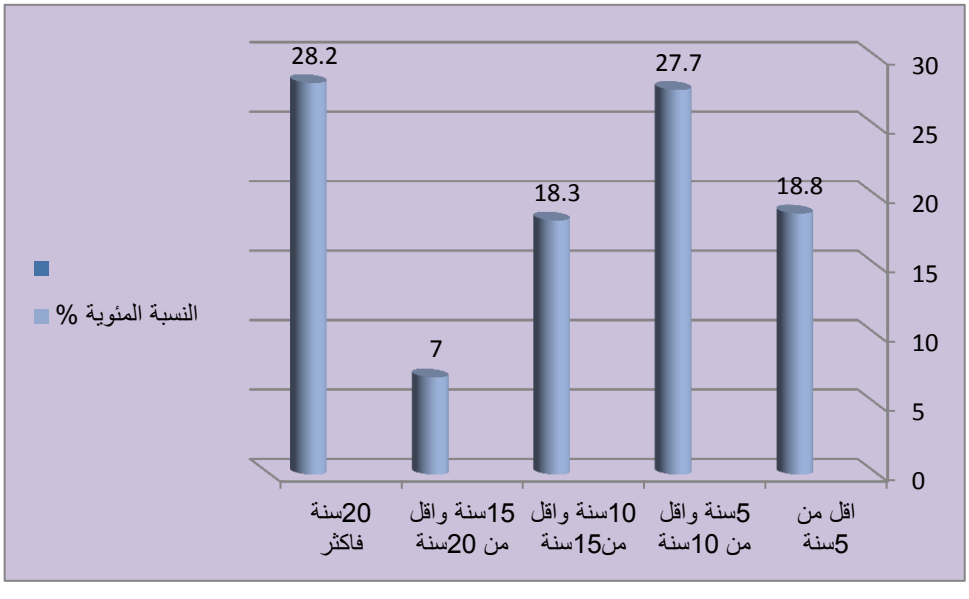

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

أن ما نسبته (18.8%) من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أن من لهم خبرة من (5 واقل من10 سنوات) فقد بلغت (27.7%)، بينما هنالك (39) شخص

خبرتهم من (10–واقل من15 سنة)، بينما هنالك (15) شخص خبرتهم من (15سنة –واقل من20 سنة)،وهنالك (60) شخص من تجاوز خبرتهم أكثر من (20سنة فأكثر)، يلاحظ أن مانسبة (81.2%) من عينة الدراسة تجاوزة خبرتهم 5سنوات وهذا يشير على تأهيلهم المهني الكافي الذي يمكنهم من إعطاء أراء دقيقة عن موضوع الدراسة

7. القطاع:

يوضح الجدول رقم (8/3/4) والشكل رقم (8/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير القطاع.

جدول رقم (8/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير القطاع

القطاع	العدد	النسبة المئوية %
البنوك	89	41.8
التامين	24	11.3
التجاري	14	6.6
الصناعي	9	4.2
اكاديمين وباحثين	22	10.3
ديوان المراجع القومي	33	15.5
اخرى	22	10.3
المجموع	213	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (8/3/4)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية

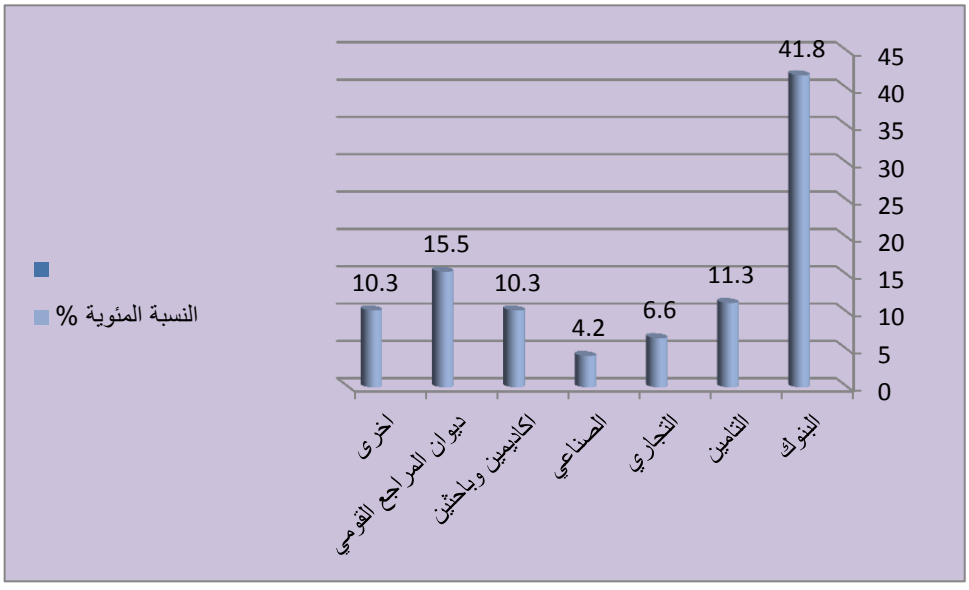

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

أن ما نسبته (41.8%) من أفراد عينة الدراسة ينتموا لقطاع المصارف، في حين أن عدد(24) ينتموا لقطاع التأمين فقد بلغت نسبتهم (11.3%)، بينما هنالك (14) شخص ينتموا للقطاع التجاري (شركات)، اما ما نسبته (4.2) ينتمو للقطاع الصناعي،اما الأكادمين والباحثين فقد بلغت نسبتهم (10.3)، في حين أن(33) بنسبة(15.5%) ينتمو لديوان المراجع القومي،وهنالك(22) شخص بنسبة(10.3%) ينتمو الي أخرى يلاحظ أن تمثيل أفراد العينة في جميع القطاعات يعطي مؤشر جيد لتنوع وتباين الأراء ممايزيد من إستقلالية الدراسة.

المبحث الرابع

تحليل بيانات الدراسة

يشتمل هذا المبحث على تحليل البيانات الأساسية للدراسة لنتمكن من مناقشة فـــروض البحـــث وذلك وفقا" للخطوات التالية:

1/التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات الدراسة

وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة .

2/ التحليل الإحصائى لعبارات الدراسة

وذلك من خلال تقدير المتوسط والإنحراف المعياري لجميع محاور الدراسة لمعرفـــة إتجـــاه عينة الدراسة.

تحليل بيانات المحور الاول :

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس رأى أفراد العينة حول أثر التوافق علـــى قابلية المقارنة بين المعلومات وذلك من خلال:

أولا" التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس (القابلية للمقارنة)

جدول رقم (1/4/4) يوضح **التوزيع التكراري والنسبي لعبارات محور (القابلية للمقارنة)**

العبارة: توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا اوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الاخرى المماثلة.	81	38.4	113	53.6	13	6.1	3	1.4	1	0.5
تسهيل عمليات الاتصال وسرعة تبادل المعلومات مع الأسواق الأجنبية .	59	27.8	132	62.3	19	9.0	1	0.5	1	0.5
توفير الوقت والمال المبذول في تجميع وتوحيد المعلومات المالية.	62	29.1	129	60.6	20	9.4	2	0.9	0	0
زيادة جودة الارباح والعائد علي الاستثمار .	53	25.1	103	48.8	43	20.4	11	5.2	1	0.5
تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية المختلفة.	68	32.7	117	56.3	19	9.1	2	0.9	2	0.9
تخفيض تكلفة الأنظمة و زيادة العائد علي الاستثمار .	50	23.5	109	51.9	37	17.6	12	5.7	2	.09
اعداد الموازنة والتخطيط الاقتصادي.	59	27.7	126	59.2	22	10.3	4	1.9	2	0.9
الاتساق وزيادة كفاءة الاداء.	66	31.3	121	56.8	19	9.0	4	1.9	1	0.5
تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات.	66	31.3	105	49.8	43	16.1	5	2.4	1	0.5
مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات المدرجة بالأسواق المالية المحلية والعالمية .	73	34.3	111	52.1	22	10.3	5	2.3	2	0.9

المتوسط العام للعبارات		30.2		55.1		11.7		2.41	0.61

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015

يتضح من الجدول رقم (1/4/4) ما يلي:

1.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الاخرى المماثلة.**) حيث بلغت نسبتهم (92) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.1) %.

2.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على **أن (توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في** تسهيل عمليات الإتصال وسرعة تبادل المعلومات مع الأسواق الأجنبية.) حيث بلغت نسبتهم (90.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.0) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.0) %.

3. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن(**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد** توفير الوقت والمال المبذول في تجميع وتوحيد المعلومات المالية.) حيث بلغت نسبتهم (89.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.4) %.

4.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في** زيادة جودة الأرباح والعائد علي الإستثمار.) حيث بلغت نسبتهم (73.9) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (5.7) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.4) %.

5.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في** تلبية احتياجات

مستخدمي القوائم المالية المختلفة.) حيث بلغت نسبتهم (89) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.8) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.1) %.

6.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في** تخفيض تكلفة الأنظمة و زيادة العائد علي الإستثمار.) حيث بلغت نسبتهم (75.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (6.6) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.6) %.

7 .أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في** إعداد الموازنة والتخطيط الإقتصادي.) حيث بلغت نسبتهم (86.9) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.8) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.3) %.

8 .أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في** الاتساق وزيادة كفاءة الاداء.) حيث بلغت نسبتهم (88.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.4) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.0) %.

9 .أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في** تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات.) حيث بلغت نسبتهم (81) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.1) %.

10.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في** مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات المدرجة بالأسواق المالية المحلية والعالمية.) حيث بلغت نسبتهم (86.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.2) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.3) %.

يلاحظ أن غالبية إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس **(توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية)** حيث بلغت نسبتهم (84.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.6) %.

ثانياً: **تحليل بيانات المحور الثاني:**

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في الموثوقية في التقارير المالية

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس رأى أفراد العينة حول أثر التوافق على الموثوقية في التقارير المالية من خلال:

أولا" التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس (الموثوقية)

جدول رقم (2/4/4)يوضح **التوزيع التكراري لعبارات محور (الموثوقية)**

العبارة: **ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف ب**	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا اوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.	88	41.3	105	49.3	15	7	5	2.3		
السهولة و المرونة في التطبيق.	77	36.2	118	55.4	14	6.6	4	1.9		
رفع درجة الثقة في التقارير المالية للمستثمرين الأجانب في الأسواق الأجنبية .	86	40.4	102	47.9	20	9.4	4	1.9	1	0.5
بالقدرة التنبؤية العالية التي تقلل من درجة عدم التأكد في المستقبل.	61	29.2	106	50.7	30	14.4	11	5.3	1	0.5
بالأهمية النسبية والتغذية العكسية.	52	24.6	114	54.0	35	16.6	9	4.3	1	0.5
بالشفافية والنزاهة في التقارير المالية.	79	37.3	101	47.6	30	14.2	2	0.9		
زيادة الثقة في التقارير المالية .	90	42.3	99	46.5	23	10.8	1	0.5		
صدق البيانات التي تمثلها الميزانية العمومية.	74	35.1	106	50.2	27	12.8	4	1.9		
بالإفصاح التام عن نتائج اعمال الانشطة المختلفة ومدى قابليتها للتحقق.	66	31.1	118	55.7	21	9.9	6	2.8	1	0.5

بسهولة الفهم للمستخدمين ومعدي التقارير المالية والمحللين الماليين.	74	34.7	120	56.3	16	7.5	3	1.4		
المتوسط العام للعبارات		35.2		51.36		10.92		2.3		2

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2015م

يتضح من الجدول رقم (2/4/4) ما يلي:

1.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف ب**تحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.) حيث بلغت نسبتهم (90.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.4) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

2.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على **أنه (ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالسهولة و المرونة في التطبيق) حيث بلغت نسبتهم (91.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.6) %.

3. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف ب**رفع درجة الثقة في التقارير المالية للمستثمرين الأجانب في الأسواق الأجنبية) حيث بلغت نسبتهم (88.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.4) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.4) %.

4.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالقدرة التنبؤية العالية التي تقلل من درجة عدم التأكد في المستقبل) حيث بلغت نسبتهم (79.9) % بينما بلغت نسبة الموافقون على ذلك (5.8) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.4) %.

5.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالأهمية النسبية والتغذية العكسية.) حيث بلغت نسبتهم (78.6)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4.8)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.6)%.

6.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالشفافية والنزاهة في التقارير المالية._) حيث بلغت نسبتهم (84.9) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.2) %.

7. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بزيادة الثقة في التقارير المالية) حيث بلغت نسبتهم (88.8) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0.5) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.8) %.

8. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بصدق البيانات التي تمثلها الميزانية العمومية) حيث بلغت نسبتهم (85.3) % بينما بلغت نسبة الموافقون على ذلك (1.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.8) %.

9. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالإفصاح التام عن نتائج اعمال الانشطة المختلفة ومدى قابليتها للتحقق.) حيث بلغت نسبتهم (86.8) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.3) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.9) %.

10. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بسهولة الفهم للمستخدمين ومعدي التقارير المالية والمحللين الماليين.) حيث بلغت نسبتهم (91) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.4) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.5) %.

يلاحظ أن غالبية إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس **(توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في الموثوقية في التقارير المالية)** حيث بلغت نسبتهم (86.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4.5) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.9) %

تحليل بيانات المحور الثالث :

التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية فهم التقارير المالية .

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس رأى أفراد العينة حول أثر التوافق على قابلية فهم التقارير المالية وذلك من خلال:

أولا" التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس (قابلية فهم التقارير المالية)

جدول رقم (3/4/4)يوضح **التوزيع التكراري لعبارات محور (قابلية فهم التقارير المالية)**

العبارات: **ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في**	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا اوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
القضاء علي سوء الفهم السائد حول امكانية الاعتماد علي التقارير المالية الاجنبية.	80	37.6	103	48.4	22	10.3	6	2.8	2	0.9
تقويم أداء المنشأة ودرجة الحفاظ على الأموال وتنميتها.	64	30	124	58.2	19	8.9	3	1.4	2	0.9
الاداء الامثل لتحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.	64	30	130	61	16	7.5	1	0.5	1	0.5
اتخاذ قرارات رشيدة للمستثمرين في الاسواق المالية العالمية .	76	35.7	125	58.7	8	3.8	4	1.9		
وفرة البيانات والمعلومات المعروضة التي تفسر التقارير المالية.	69	32.4	123	57.7	17	8	4	1.9		
تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية لمختلف المستخدمين بأسواق الاوراق المالية المحلية والأجنبية.	77	36.2	117	54.9	19	8.9				
ازالة الازدواجية في البيانات والمعلومات المالية المنشورة.	70	32.9	106	49.8	30	14.1	5	2.3		
رفع الكفاية الادارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة.	56	26.3	123	57.7	25	11.7	7	3.3	1	0.5

تماثل المعلومات التي تساعد في تقييم المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية.	58	27.2	119	55.9	29	13.6	6	2.8	1	0.5
تسهيل عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين الذين لديهم رغبة في الاستثمار بالخارج.	78	36.6	114	53.5	16	7.5	5	2.3		
مجموع العبارات		32.5		55.6		9.4		1.9		0.33

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015

يتضح من الجدول رقم (3/4/4) ما يلي:

1.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** القضاء علي سوء الفهم السائد حول إمكانية الإعتماد علي التقارير المالية الأجنبية.) حيث بلغت نسبتهم (86) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.7) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.3) %.

2.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على **أنه (ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** تقويم أداء المنشأة ودرجة الحفاظ على الأموال وتنميتها) حيث بلغت نسبتهم (88.2) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.3) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.9) %.

3. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه(**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** الأداء الأمثل لتحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.) حيث بلغت نسبتهم (91) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (.1) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.5) %.

4.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** إتخاذ قرارات رشيدة للمستثمرين في الأسواق المالية العالمية) حيث بلغت نسبتهم (94.4) % بينما بلغت نسبة غير

الموافقون على ذلك (1.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.8) %.

5.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** وفرة البيانات والمعلومات المعروضة التي تفسر التقارير المالية.) حيث بلغت نسبتهم (90.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8) %.

6.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية لمختلف المستخدمين بأسواق الاوراق المالية المحلية والأجنبية.) حيث بلغت نسبتهم (91.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.9) %.

7. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** ازالة الازدواجية في البيانات والمعلومات المالية المنشورة.) حيث بلغت نسبتهم (82.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.3) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.1) %.

8. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** رفع الكفاية الادارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة) حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.8) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.6) %.

9. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** تماثل المعلومات التي تساعد في تقييم المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية.) حيث بلغت نسبتهم (83.1) % بينما

بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.3) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محـــددة فقد بلغت نسبتهم (13.6) %.

10.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أنه (**ينتج عن توافق معايير المحاســبة للمؤسســات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** تسهيل عمليــة اتخــاذ القرارات للمستثمرين الذين لديهم رغبة في الاستثمار بالخارج.) حيث بلغت نسبتهم (90.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.3) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابــات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.5) %.

يلاحظ أن غالبية إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس (**التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية فهم التقارير المالية**) حيث بلغت نسبتهم (88.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون علــى ذلــك (2.23) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.4) %.

تحليل بيانات المحور الرابع :

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملائمة التقارير المالية ..

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس رأى أفراد العينة حول أثر التوافق علــي ملائمة التقارير المالية وذلك من خلال:

أولا" التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس (ملائمة التقارير المالية)

جدول رقم (4/4/4) يوضح **التوزيع التكراري لعبارات محور (ملائمة التقارير المالية)**

العبارة: **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه:**	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا اوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
معلومات تتصف بالموضوعية والصلاحية للاستخدامات المتوقعة.	76	35.7	120	56.3	15	7.0	2	0.9		
معلومات دقيقة عن الاحداث المالية.	65	30.5	114	53.5	25	11.7	8	3.8	1	0.5
معلومات تؤكد وتصحح التوقعات السابقة لنشاط المنشاة .	70	32.9	107	50.2	29	13.6	6	2.8	0	0
معلومات تحقق الافصاح التام في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.	68	31.9	116	54.5	22	10.3	3	1.4	1	0.5
معلومات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية.	56	26.3	113	53.1	36	16.9	8	3.8		
معلومات سريعة ودقيقة تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية .	66	31.0	126	59.2	15	7.0	5	2.3	1	0.5
معلومات تتمتع بالحيطة والحذر للاستخدامات المتوقعة.	54	25.4	120	56.3	27	12.7	8	3.8	3	1.4
معلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة.	56	26.3	118	53.4	33	15.5	5	2.3	1	0.5
معلومات لأحداث هامة وطارئة يتم تقديمها لمتخذي القرارات بشكل مباشر.	50	23.5	128	60.1	24	11.3	10	4.7	1	0.5
معلومات تلبي احتياجات المستثمر الاجنبي.	75	35.2	108	50.7	27	12.7	3	1.4		
مجموع العبارات		29.9		51.7		11.9		2.7		0.39

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015

يتضح من الجدول رقم (4/4/4) ما يلي:

1.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على وجود (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات تتصف بالموضوعية والصلاحية للاستخدامات المتوقعة) حيث بلغت نسبتهم (92) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.0) %.

2.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على **أن** (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات دقيقة عن الاحداث المالية) حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4.3) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.7) %.

3. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن(**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات تؤكد وتصحح التوقعات السابقة لنشاط المنشاة) حيث بلغت نسبتهم (83.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.8) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.6) %.

4.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات تحقق الافصاح التام في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية) حيث بلغت نسبتهم (86.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.9) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.3) %.

5.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية) حيث بلغت نسبتهم (78.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.8) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.9) %.

6.أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات سريعة ودقيقة تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية) حيث بلغت نسبتهم (90.2) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون

على ذلك (2.8) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.0) %.

7. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات تتمتع بالحيطة والحذر للاستخدامات المتوقعة) حيث بلغت نسبتهم (81.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (5.2) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.7) %.

8. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة) حيث بلغت نسبتهم (81.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.8) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.5) %.

9. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات لأحداث هامة وطارئة يتم تقديمها لمتخذي القرارات بشكل مباشر) حيث بلغت نسبتهم (83.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (5.2) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3) %.

10. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه** معلومات تلبي احتياجات المستثمر الاجنبي) حيث بلغت نسبتهم (85.9) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.4) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.7) %.

أن غالبية إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس (**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملائمة التقارير المالية**) حيث بلغت نسبتهم (81.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.09) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.9) %.

إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.8) %.

ثانيا" الإحصاء الوصفي لعبارات محاور الدراسة

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3), وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.و.فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: المحور الأول:اثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية

قابلية المقارنة

جدول رقم (5/4/4) يوضح الإحصاء الوصفي لعبارات محور قابلية المقارنة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	ا لأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1. إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الاخرى المماثلة.	.685	4.28	%85.6	عالية جدا	1
2. تسهيل عمليات الاتصال وسرعة تبادل المعلومات مع الأسواق الأجنبية .	.636	4.17	%83.4	عالية جدا	4
3.توفير الوقت والمال المبذول في تجميع وتوحيد المعلومات المالية.	.627	4.18	%83.6	عالية جدا	3
4.زيادة جودة الارباح والعائد علي الاستثمار .	.839	3.93	%78.6	عالية	8
5.تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية المختلفة.	.715	4.19	%83.8	عالية جدا	2
6.تخفيض تكلفة الأنظمة و زيادة العائد علي الاستثمار .	.852	3.92	%78.4	عالية	9
7.اعداد الموازنة والتخطيط الاقتصادي.	.729	4.11	82.2	عالية جدا	6
8.الاتساق وزيادة كفاءة الاداء.	.703	4.17	83.4	عالية جدا	4
9.تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات.	.779	4.09	81.8	عالية جدا	7

10. مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات المدرجة بالأسواق المالية المحلية والعالمية .	.775	4.16	83.2	عالية جدا	5
المتوسط العام	.731	4.12	82.4	عالية جدا	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2015

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1/ أن جميع العبارات **التي تعبر عن عبارات محور (القابلية للمقارنة)** يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع **عبارات محور القابلية علي المقارنة** .

2/ أهم عبارة من عبارات **محور (القابلية للمقارنة)** هي العبارة(امكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الاخرى المماثلة) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.28) بانحراف معياري (.685) وأهمية نسبية (85.6%) تليها في المرتبة الثانية العبارة (تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية المختلفة) حيث بلغ متوسط العبارة (4.19) بانحراف معياري (.715) وأهمية نسبية (83.8%).

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (تخفيض تكلفة الأنظمة و زيادة العائد علي الاستثمار.) حيث بلغ متوسط العبارة (3.92) بانحراف معياري (.852) وأهمية نسبية (78.4%)

4/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.12) بانحراف معياري (.731) وأهمية نسبية (82.4)%وهذا يدل على أن غالبية إفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات

المحور الثاني: اثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على الموثوقية في التقارير المالية.

الموثوقية في التقارير المالية

جدول رقم (6/4/4) يوضح الإحصاء الوصفي لعبارات محور الموثوقية في التقارير المالية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	ا لأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1.تحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.	0.701	4.30	%86	عالية جداً	2
2.السهولة و المرونة في التطبيق.	0.662	4.26	%85.2	عالية جداً	3
3.رفع درجة الثقة في التقارير المالية للمستثمرين الأجانب في الأسواق الأجنبية .	0.742	4.26	%85.2	عالية جداً	3
4.بالقدرة التنبؤية العالية التي تقلل من درجة عدم التأكد في المستقبل.	0.832	4.03	%80.6	عالية جداً	8
5.بالأهمية النسبية والتغذية العكسية.	0.793	4.00	%80	عالية جداً	9
6.بالشفافية والنزاهة في التقارير المالية.	0.714	4.21	%84.0	عالية جداً	5
7. زيادة الثقة في التقارير المالية.	0.677	4.31	%86.2	عالية جدا	1
8.صدق البيانات التي تمثلها الميزانية العمومية.	0.723	4.18	%83.6	عالية جدا	6
9.بالإفصاح التام عن نتائج اعمال الانشطة المختلفة ومدى قابليتها للتحقق.	0.741	4.14	%82.8	عالية جدا	7
10.بسهولة الفهم للمستخدمين ومعدي التقارير المالية والمحللين الماليين.	0.649	4.24	%84.8	عالية جدا	4

اجمالى العبارات	.723	4.19	83.7	عالية جدا	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2015

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1/ أن جميع العبارات **التي تعبر عن عبارات محور (الموثوقية في التقارير المالية)** يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع **عبارات محور الموثوقية في التقارير المالية.**

2/ أهم عبارة من عبارات **محور (الموثوقية في التقارير المالية)** هي العبارة(زيادة الثقة في التقارير المالية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.31) بانحراف معياري (0.677) وأهمية نسبية (86.2%%)% تليها في المرتبة الثانية العبارة (تحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية) حيث بلغ متوسط العبارة (4.30) بانحراف معياري (0.701) وأهمية نسبية (86%).

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (بالأهمية النسبية والتغذية العكسية.) حيث بلغ متوسط العبارة (4.00) بانحراف معياري (0.793) وأهمية نسبية (80%)

4/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.19) بانحراف معياري (.723) وأهمية نسبية (83.7)%وهذا يدل على أن غالبية إفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات

المحورالثالث: اثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في قابلية فهم التقارير المالية

جدول رقم (7/4/4) يوضح الإحصاء الوصفي لعبارات محور قابلية فهم التقارير المالية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	ا لأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1.القضاء علي سوء الفهم السائد حول امكانية الاعتماد علي التقارير المالية الاجنبية.	0.802	4.19	%83.8	عالية جداً	6
2.تقويم أداء المنشأة ودرجة الحفاظ على الأموال وتنميتها.	0.715	4.16	%83.2	عالية جداً	7
3.الاداء الامثل لتحقيق النزاهة والشفافية في القوائم	0.632	4.20	%84	عالية جداً	5

المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.					
4.اتخاذ قرارات رشيدة للمستثمرين في الاسواق المالية العالمية .	0.626	4.28	%85.6	عالية جداً	1
5-وفرة البيانات والمعلومات المعروضة التي تفسر التقارير المالية.	0.662	4.21	%84.2	عالية جداً	4
6-تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية لمختلف المستخدمين بأسواق الاوراق المالية المحلية والأجنبية.	0.615	4.27	%85.4	عالية جداً	2
7-ازالة الازدواجية في البيانات والمعلومات المالية المنشورة.	0.742	4.14	%82.8	عالية جدا	8
8-رفع الكفاية الادارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة.	0.745	4.07	%81.4	عالية جدا	9
9-تماثل المعلومات التي تساعد في تقييم المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية.	0.749	4.07	%81.4	عالية جدا	9
10-تسهيل عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين الذين لديهم رغبة في الاستثمار بالخارج.	0.691	4.24	%84.8	عالية جدا	3
اجمالى العبارات	.698	4.18	83.7	عالية جدا	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2015

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1/ أن جميع العبارات **التي تعبر عن عبارات محور (قابلية فهم التقارير المالية)** يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع **عبارات محور قابلية فهم التقارير المالية.**

2/ أهم عبارة من عبارات **محور (قابلية فهم التقارير المالية)** هي العبارة(اتخاذ قرارات رشيدة للمستثمرين في الاسواق المالية العالمية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.28) بانحراف معياري (0.626) وأهمية نسبية (85.6%) تليها في المرتبة الثانية العبارة (تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية لمختلف المستخدمين بأسواق الاوراق

المالية المحلية والأجنبية.) حيث بلغ متوسط العبـــارة (4.21) بـــانحراف معيـــاري (0.615) وأهمية نسبية (84.2%).

3/ وأقل عبارتين من حيث الموافقة هما العبارة (رفع الكفاية الاداريـــة والإنتاجيـــة وتشـــجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة.) حيث بلغ متوسط العبارة (4.07) بانحراف معياري (.745) وأهمية نسبية (81.4%) اما العبارة الثانية(تماثل المعلومات التي تســـاعد فـــي تقيـــيم المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية.) حيث بلغ متوسط العبـــارة (4.07) بـــانحراف معيـــاري (.749) وأهمية نسبية (81.4%).

4/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.18) بـــانحراف معيـــاري (.698) وأهميـــة نســـبية (83.7)%وهذا يدل على أن غالبية إفراد العينة يوافقون بدرجة عاليـــة جـــداً علـــى جميـــع العبارات

المحور الرابع: اثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على ملائمة التقارير المالية

جدول رقم (8/4/4) يوضح الإحصاء الوصفي لعبارات محور ملائمة التقارير المالية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	ا لأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1- معلومات تتصف بالموضوعية والصلاحية للاستخدامات المتوقعة.	0.629	4.27	%85.4	عالية جداً	1
2-معلومات دقيقة عن الاحداث المالية.	0.779	4.10	%82	عالية جداً	5
3-معلومات تؤكد وتصحح التوقعات السابقة لنشاط المنشاة .	0.751	4.14	%82.8	عالية جداً	3
4-معلومات تحقق الافصاح التام في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.	0.707	4.18	%83.6	عالية جداً	2
5-معلومات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية.	0.765	4.02	%80.4	عالية جداً	7
6-معلومات سريعة ودقيقة تلبي احتياجات مستخدمي	0.698	4.18	%83.6	عالية جداً	2

التقارير المالية .					
7-معلومات تتمتع بالحيطة والحذر للاستخدامات المتوقعة.	0.815	4.01	%80.2	عالية جدا	8
8-معلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة.	0.745	4.05	%81	عالية جدا	6
9-معلومات لأحداث هامة وطارئة يتم تقديمها لمتخذي القرارات بشكل مباشر.	0.762	4.01	%80.2	عالية جدا	8
10معلومات تلبي احتياجات المستثمر الاجنبي.	0.706	4.11	%82.2	عالية جدا	4
اجمالى العبارات	.736	4.11	82.7	عالية جدا	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2015

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1/ أن جميع العبارات **التي تعبر عن عبارات محور (ملائمة التقارير المالية)** يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع **عبارات محور ملائمة التقارير المالية.**

2/ أهم عبارة من عبارات **محور (ملائمة التقارير المالية)** هي العبارة(معلومات تتصف بالموضوعية والصلاحية للاستخدامات المتوقعة.) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.27) بانحراف معياري (0.629) وأهمية نسبية (85.4%) تليها في المرتبة الثانية عبارتين الاولى (معلومات تحقق الافصاح التام في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية) حيث بلغ متوسط العبارة (4.18) بانحراف معياري (0.751) وأهمية نسبية (83.6%).الثانية(معلومات سريعة ودقيقة تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية.) حيث بلغ متوسط العبارة (4.18) بانحراف معياري (0.698) وأهمية نسبية (83.6%)

3/ وأقل عبارتين من حيث الموافقة هما العبارة الاولى (معلومات تتمتع بالحيطة والحذر للاستخدامات المتوقعة.) حيث بلغ متوسط العبارة (4.01) بانحراف معياري (0.815) وأهمية نسبية (80.2%)، العبارة الثانية(معلومات لأحداث هامة وطارئة يتم تقديمها لمتخذي القرارات بشكل مباشر.) حيث بلغ متوسط العبارة (4.01) بانحراف معياري (0.815) وأهمية نسبية (.762%).

4/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.11) بانحراف معياري (.736) وأهمية نسبية (82.7)%وهذا يدل على أن غالبية إفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات.

المبحث الخامس

اختبار فروض الدراسة

يتناول الباحث في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائى لاختبار الفروض. وفروض الدراسة هي:

الفرضية الأولى: توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية: توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في موثوقية التقارير المالية.

الفرضية الثالثة: التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية فهم التقارير المالية.

الفرضية الرابعة: توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملائمة التقارير المالية.

توزيع كاي تربيع

يعتبر توزيع كاي تربيع (Chi-Square) واحداً من أشهر وأهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الظواهر الاجتماعية سواءً الوصفية منها أو غير الوصفية، لذا فغالباً ما لا

تخلو دراسات وأبحاث العلوم الاجتماعية التي تنتهج الأسلوب الكمي أو السلوكي من تطبيق أو استخدام هذا الأسلوب في التحليل الإحصائي. ومن التطبيقات المعروفة لتوزيع كـــــــاي:

إختبار التجانس:

يعتبر أختبار التجانس أو التماثل أحد التطبيقات المهمة لتوزيع مربع كاي. وتكون خطوات اختبار التجانس كما يلي : -

1 – الفرض العدمي: هو فرض التجانس (أو التماثل).

2 – الفرض البديل: هو عدم التجانس.

3 – الإحصائية: وتأخذ الإحصائية الشكل التالي: $$X^2 = \sum_{I}^{K} \frac{(O-e)^2}{e}$$

والتي لها توزيع كا2 بدرجات حرية K – I حيث K هي عدد الخلايا أو الأقسام أو الفئات...، O ترمز للتكرارات المشاهدة، e ترمز للتكرارات المتوقعة

4- المقارنة والقرار: حيث تتم مقارنة قيمة الإحصائية (المحسوبة من الخطوة الثالثة) مع القيمة الجدولية عند مستوي المعنوية (0.05)، فإذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية القرار يكون قبول الفرض العدمي (أي قبول فرض التجانس)، والعكس إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية القرار هو رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل. أي قبول فرض عدم التجانس وذلك بمستوى معنوية يساوي (0.05). ويرى الباحث أن هذا النوع من الإختبار هو مناسب لإختبار فرضيات الدراسة مع إختبار الإرتباط والإنحدار.

أولاً: إثبات الفرضية الأولى:

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.

لمعرفة إتجاهات آراء المبحوثين حول مدى تحقق فرضية الدراسة الأُولى سيتم إيجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجدولية.

أ. إختبار مربع كـــاي Chi لعبارات المحور الأول: القابلية للمقارنة

جدول رقم (1/5/4)

نتائج اختبار مربع كـــــــاي لعبارات المحور الأول: القابلية للمقارنة

م	العبارات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة حرية	Sig.	النتيجة
1	إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الأخرى المماثلة.	251.29	9.49	4	0.000	قبول
2	تسهيل عمليات الاتصال وسرعة تبادل المعلومات مع الأسواق الأجنبية .	289.60	9.49	4	0.000	قبول
3	توفير الوقت والمال المبذول في تجميع وتوحيد المعلومات المالية.	179.28	7.81	3	0.000	قبول
4	زيادة جودة الارباح والعائد علي الاستثمار .	153.66	9.49	4	0.002	قبول
5	تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية المختلفة.	241.09	9.49	4	0.000	قبول
6	تخفيض تكلفة الأنظمة و زيادة العائد علي الاستثمار .	168.52	9.49	4	0.000	قبول
7	اعداد الموازنة والتخطيط الاقتصادي.	253.22	9.49	4	0.000	قبول
8	الاتساق وزيادة كفاءة الاداء.	248.12	9.49	4	0.000	قبول
9	تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات.	181.48	9.49	4	0.000	قبول
10	مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات المدرجة بالأسواق المالية المحلية والعالمية .	213.36	9.49	4	0.000	قبول

من الجدول رقم (1/5/4) السابق يتبين الآتي:

1. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الأولي (251.29) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في امكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الاخرى المماثلة." ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

2. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثانية (289.60) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في تسهيل عمليات الاتصال وسرعة تبادل المعلومات مع الأسواق الأجنبية ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

3. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثالثة (179.28) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة(7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في توفير الوقت والمال المبذول في تجميع وتوحيد المعلومات المالية. "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

4. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الرابعة (153.66) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون

على العبارة "توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في زيادة جودة الارباح والعائد علي الاستثمار "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

5. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الخامسة (241.09) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية المختلفة "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

6. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السادسة (168.52) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في تخفيض تكلفة الأنظمة و زيادة العائد علي الاستثمار "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

7. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السابعة (253.22) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في اعداد الموازنة والتخطيط الاقتصادي "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

8. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثامنة (248.12) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية

بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في الاتساق وزيادة كفاءة الاداء "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

9. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة التاسعة (181.48) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

10. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة العاشرة (213.36) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات المدرجة بالأسواق المالية المحلية والعالمية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

إذن النتائج من 1-10 تؤكد صحة الفرضية الأُولى لهذا البحث وهي: توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.".

ثانياً: إثبات الفرضية الثانية:

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في الموثوقية في التقارير المالية "

ب. إختبار مربع كـــاي Chi لعبارات المحور الثاني:الموثوقية في التقارير المالية

جدول رقم (2/5/4)

نتائج اختبار مربع كـــــــاي لعبارات المتغير المحور الثاني: اثر التوافق علي موثوقية التقارير المالية

م	العبارات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة حرية	Sig.	النتيجة
1	تحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.	144.16	7.81	3	.000	قبول
2	السهولة و المرونة في التطبيق.	163.81	7.81	3	.000	قبول
3	رفع درجة الثقة في التقارير المالية للمستثمرين الأجانب في الأسواق الأجنبية .	214.63	9.49	4	.000	قبول
4	بالقدرة التنبؤية العالية التي تقلل من درجة عدم التأكد في المستقبل.	173.37	9.49	4	.000	قبول
5	بالأهمية النسبية والتغذية العكسية.	192.09	9.49	4	.000	قبول
6	بالشفافية والنزاهة في التقارير المالية.	115.28	7.81	3	.000	قبول
7	زيادة الثقة في التقارير المالية .	133.12	7.81	3	.000	قبول
8	صدق البيانات التي تمثلها الميزانية العمومية.	119.93	7.81	3	.000	قبول
9	بالإفصاح التام عن نتائج اعمال الانشطة المختلفة ومدى قابليتها للتحقق.	230.41	9.49	4	.002	قبول
10	بسهولة الفهم للمستخدمين ومعدي التقارير المالية والمحللين الماليين.	163.33	7.81	3	.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS، 2015م

من الجدول رقم (2/5/4) السابق يتبين الآتي:

1.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الأولي (144.16) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة(7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بتحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

2.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثانية (163.81) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3)البالغة(7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة "يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالسهولة و المرونة في التطبيق "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

3.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثالثة (214.63) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** برفع درجة الثقة في التقارير المالية للمستثمرين الأجانب في الأسواق الأجنبية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

4.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الرابعة (173.37) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة "يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالقدرة التنبؤية العالية التي تقلل من درجة عدم التأكد في المستقبل "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

5.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الخامسة (192.09) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالأهمية النسبية والتغذية العكسية."، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

6.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السادسة (115.28) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " " يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بالشفافية والنزاهة في التقارير المالية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000). 7.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السابعة (133.12) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف** بزيادة الثقة في التقارير المالية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

8.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبـــارة الثامنة (119.93) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الـــذين يوافقـــون علـــى العبـــارة " يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير الماليـــة الدوليـــة معلومات تتصف** "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

9.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبـــارة التاسعة (230.41) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الـــذين يوافقـــون علـــى العبـــارة " يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير الماليـــة الدوليـــة معلومات تتصف** بالإفصاح التام عن نتائج اعمال الانشطة المختلفة ومدى قابليتهـــا للتحقـــق."، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

10.بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة العاشرة (163.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة مـــن الجـــدول تحـــت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.88)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون حول العبارة " يوفر**توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير الماليـــة الدوليـــة معلومات تتصف** بسهولة الفهم للمستخدمين ومعدي التقارير المالية والمحللين الماليين"، ويؤكـــد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

النتائج من 1-10 تؤكد صحة الفرضية الثانية لهـــذا البحـــث وهـــي: " توافـــق معـــايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في الموثوقية في التقارير المالية "

ثالثاً: إثبات الفرضية الثالثة:

التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدوليـــة يؤثر في قابلية فهم التقارير المالية "

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين حول مدى تحقق فرضية الدراسة الثالثة سيتم إيجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجدولية كما في الفرضيتين السابقتين.

ج.اختبار مربع كـــاي Chi لعبارات المحور الثالث: قابلية فهم التقارير المالية

جدول رقم (3/5/4)

نتائج اختبار مربع كـــــــاي لعبارات المحور الثالث: قابلية الفهم في التقارير المالية

م	العبارات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة حرية	Sig.	النتيجة
1	القضاء علي سوء الفهم السائد حول امكانية الاعتماد علي التقارير المالية الاجنبية.	198.57	9.49	4	0.000	قبول
2	تقويم أداء المنشأة ودرجة الحفاظ على الأموال وتنميتها.	256.01	9.49	4	0.000	قبول
3	الاداء الامثل لتحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.	289.27	9.49	4	0.000	قبول
4	اتخاذ قرارات رشيدة للمستثمرين في الاسواق المالية العالمية .	190.39	7.81	3	0.000	قبول
5	وفرة البيانات والمعلومات المعروضة التي تفسر التقارير المالية.	166.24	7.81	3	0.000	قبول
6	تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية لمختلف المستخدمين بأسواق الاوراق المالية المحلية والأجنبية.	68.39	5.99	2	0.000	قبول
7	ازالة الازدواجية في البيانات والمعلومات المالية المنشورة.	112.43	7.81	3	0.000	قبول
8	رفع الكفاية الادارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة.	234.69	9.49	4	0.000	قبول
9	تماثل المعلومات التي تساعد في تقييم المخاطر المرتبطة	218.99	9.49	4	0.000	قبول

	بالأسواق المالية.					
10	تسهيل عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين الذين لديهم رغبة في الاستثمار بالخارج.	150.58	7.81	3	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS، 2015م

من الجدول رقم (3/5/4) أعلاه يتبين الآتي:

1. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الأولي (198.57) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** القضاء علي سوء الفهم السائد حول امكانية الاعتماد علي التقارير المالية الاجنبية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثانية (256.01) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** تقويم أداء المنشأة ودرجة الحفاظ على الأموال وتنميتها "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

3. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثالثة (289.27) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى

وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** الاداء الامثل لتحقيق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

4. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الرابعة (190.39) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** اتخاذ قرارات رشيدة للمستثمرين في الاسواق المالية العالمية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

5. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الخامسة (166.24) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** وفرة البيانات والمعلومات المعروضة التي تفسر التقارير المالية"، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

6. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السادسة (68.39) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(2) البالغة (5.99)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

والمالية لمختلف المستخدمين بأسواق الاوراق المالية المحلية والأجنبية "، ويؤكد ذلك قيمة Sig. وهي (0.000).

7. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السابعة (112.43) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** ازالة الازدواجية في البيانات والمعلومات المالية المنشورة "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

8. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثامنة (234.69) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** رفع الكفاية الادارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة"، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

9. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة التاسعة (218.99) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** تماثل المعلومات التي تساعد في تقييم المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية"، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

10. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة العاشرة (150.58) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول

تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " ينتج عن **توافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في** تسهيل عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين الذين لديهم رغبة في الاستثمار بالخارج" ، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

النتائج من 1-10 تؤكد صحة الفرضية الثالثة لهذا البحث وهي: "التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية فهم التقارير المالية.

رابعاً: إثبات الفرضية الرابعة:

توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملائمة التقارير المالية ."

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين حول مدى تحقق فرضية الدراسة الرابعة سيتم إيجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجدولية كما في الفرضية الأولى.

ج .إختبار مربع كاي Chi لعبارات المحور الرابع: ملائمة التقارير المالية

جدول رقم (4/5/4)

نتائج إختبار مربع كاي لعبارات المحور الرابع:ملائمة التقارير المالية

م	العبارات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة حرية	Sig.	النتيجة
1	معلومات تتصف بالموضوعية والصلاحية للاستخدامات المتوقعة.	170.19	7.81	3	.000	قبول
2	معلومات دقيقة عن الاحداث المالية.	207.44	9.49	4	.000	قبول
3	معلومات تؤكد وتصحح التوقعات السابقة لنشاط المنشاة .	113.02	7.81	3	.000	قبول
4	معلومات تحقق الافصاح التام في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية.	232.23	9.49	4	.000	قبول

5	معلومات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية.	111.22	7.81	3	.000	قبول
6	معلومات سريعة ودقيقة تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية .	267.82	9.49	4	.000	قبول
7	معلومات تتمتع بالحيطة والحذر للاستخدامات المتوقعة.	215.31	9.49	4	.000	قبول
8	معلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة.	213.64	9.49	4	.000	قبول
9	معلومات لأحداث هامة وطارئة يتم تقديمها لمتخذي القرارات بشكل مباشر.	246.17	9.49	4	.000	قبول
10	معلومات تلبي احتياجات المستثمر الاجنبي.	125.54	7.81	3	.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS، 2014م.

من الجدول رقم (4/5/4) أعلاه يتبين الآتي:

1. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الأولي (170.19) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (3.183)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات تتصف بالموضوعية والصلاحية للاستخدامات المتوقعة "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).
2. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثانية (207.44) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات دقيقة عن الاحداث المالية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).
3. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثالثة (113.02) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول

تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات تؤكد وتصحح التوقعات السابقة لنشاط المنشاة"، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

4. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الرابعة (232.23) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات تحقق الافصاح التام في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

5. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الخامسة (111.22) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

6. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السادسة (267.82) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات سريعة ودقيقة تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

7. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السابعة (215.31) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات تتمتع بالحيطة والحذر للاستخدامات المتوقعة "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

8. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثامنة (213.64) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

9. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة التاسعة (246.17) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.49)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية** معلومات لأحداث هامة وطارئة يتم تقديمها لمتخذي القرارات بشكل مباشر "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

10. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة العاشرة (125.54) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير**

التقارير المالية الدولية معلومات تلبي احتياجات المستثمر الاجنبي "، ويؤكد ذلك قيمة .Sig وهي (0.000).

النتائج من 1-10 تؤكد صحة الفرضية الرابعة لهذا البحث وهي: توافق معـــايير المحاســـبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملائمة التقارير المالية

جدول رقم (5/5/4)

ملخص نتائج فرضيات البحث

الفرضيات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	مربع كاي	المعنوية	نتيجة الفرضية

1-توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.	**4.12**	**0.731**	**82.2**	**217.96**	**0.000**	**قبول**
2-توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في الموثوقية في التقارير المالية.	**4.19**	**0.723**	**83.7**	**141.92**	**0.000**	**قبول**
3-التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية فهم التقارير المالية.	**4.18**	**0.698**	**83.7**	**188.56**	**0.000**	**قبول**
4-توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملائمة التقارير المالية .	**4.11**	**0.736**	**82.7**	**190.26**	**0.000**	**قبول**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2015 م

مناقشة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة

تم تحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث تم إثبات جميع الفرضيات وقد إيدتها النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة كالأتي:

1.نصت الفرضية الأولي على أن" توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية" قد تم إثبات الفرضية،

وقد أيدت ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (يحي مقدم، 2010م) والتي توصلت إلي أن الإختلاف في طريقة عرض المعلومات في داخل القوائم المالية المنشورة يفقد المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة والتوحيد في عرض المعلومات. ودراسة (**د.وليد احمد** 2012م) والتي توصلت إلى أن معايير التقارير المالية الدولية توفر معلومات تتسم بالموثوقية والموضوعية والقابلية للمقارنة، كما أيدت أيضاً هذه النتيجة دراسة(**عثمان تاج السر2005م**) والتي توصلت إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين يمثل عاملاً في تقيم الأداء لهذه الشركات، حيث يسهل عملية التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة.

2.نصت الفرضية الثانية على أن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في مؤثوقية التقارير المالية" قد تم أثباتها" وهذه النتيجة أيدت ماتوصلت إليه النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة مثل دراسة (**عبد العال ابراهيم**، 2005م) والتي توصلت إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها بموجب معيار العرض والإفصاح الدولي تتمتع بمصداقية وشفافية عالية، كما أيدت أيضاً هذه النتيجة دراسة(**احمد عبد العظيم**،2005م) والتي توصلت إلي أن تدني درجة الإفصاح (الشفافية) في التقارير المالية المنشورة يؤدي الى عدم ثقة المستثمرين في مصادر البيانات والمعلومات المتوفرة مما يدفعهم إلى الإعتماد على الخبرة الشخصية في إتخاذ القرارات الإستثمارية، كما أيدت أيضاً هذه النتيجة دراسة(يوسف ارشيد،2012) والتي توصلت إلي أن القصور في تطبيق خاصيتي الملائمة و الموثوقية يؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم، كما أيدت أيضاً هذه النتيجة دراسة(**د. ياسر احمد**،2012) والتي توصلت إلي أن التوافق مع المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات وزيادة جودة التقارير المالية للشركات التي تعمل في البيئة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

3. الفرضية التي تنص على أن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية فهم التقارير المالية" قد تم أثباتها " وقد أيدت ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (**د.وليد احمد**،2012م) حيث توصلت إلي أن مفهوم الجودة في الإفصاح يقوم على مقومات أساسية تتلخص في كمية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها وتوافرها في الوقت المناسب، كما أيدت هذه النتيجة دراسة(**عصام فهد،1996م**) والتي

توصلت إلى أن عدم توفر معايير واضحة وملزمة للإفصاح من شأنه زيادة إحتمال ضياع حقوق المودعين والمستثمرين. كما أيدت إيضاً هذه النتيجة دراسة (**إسماعيل محمود**2008م)والتي توصلت إلي أن للقوائم المالية دوراً مهم في توجيه وتشجيع الإستثمار على المستوى المحلي والدولي. وأن إتخاذ القرارات يعتمد إلى درجة كبيرة علي المعلومات والبيانات المالية المتضمنة في القوائم.

4. الفرضية التي تنص على توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملاءمة التقارير المالية. " قد تم أثباتها " وقد أيدت ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة(**إسماعيل محمود**،2008) والتي توصلت إلي أن توحيد أسس إعداد القوائم المالية على المستوى الدولي وتوحيد اللغة، التي يتم إستخدامها في إعداد القوائم المالية(إضافة إلى اللغة الوطنية) على المستوى الدولي وإستخدام تقنيات الإتصال، يساعد على تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات مالية. كما أيدت هذه النتيجة دراسة (ندى قسم السيد2010م) التي توصلت إلى أن اتباع المعايير المحاسبية الدولية بعد تكيفها بما يتلائم مع الواقع السوداني في إعداد القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى زيادة الثقة في هذه التقارير والقوائم المالية، ومن ثم يجذب المزيد من المستثمرين.

الخاتمة

وتشمل النتائج والتوصيات

أولاً النتائج

أ.نتائج الدراسة التطبيقية

1. يوجد توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية.

2.التوافق والإتساق على مستوى الإطار المفاهيمي مرضي ومتحقق بما يزيد عن النصف في البنود المتعلقة(عناصر البيانات المالية،الخصائص النوعية للبيانات، مستخدمى المعلومات،قائمة الدخل وماتحويه من بيانات مالية.

3.توجد إختلافات بين بعض عناصر القوائم المالية في المنشآت التي تطبق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(1)،والتي تطبق معيار التقارير المالية الدولية.

4.توجد إختلافات في قائمة الدخل المعدة وفقاً IFRS7 والمعدة وفقاً لمعيار الإسلامي(1) فهنالك دخل ناتج من الفوائد التي حرمت في الصناعة الإسلامية.

5.تظهر الأصول الملموسة في القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية بينما لا تظهر في القواعد المعدة وفقاً للمعايير الإسلامية

بعد الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ.تم قبول الفرض الأول القائل أن" توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية"وتتفرع منه النتائج التالية:

1.ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الأخرى.

2.توافق المعايير المحاسبية يلبي إحتياجات مستخدمي التقارير المالية، ويوفر الوقت والمال المبزول في تجميع وتوحيد المعلومات.

3.يسهل توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية عمليات الإتصال وسرعة تبادل المعلومات مع الأسواق العالمية، ويمكن من مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات المدرجة بالأسواق المالية المحلية والعالمية.

ب.تم قبول الفرض الثاني القائل " **توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر على الموثوقية في التقارير المالية**" وتتفرع منه النتائج التالية:

4.توافق المعايير المحاسبية يزيد الثقة في التقارير المالية، ويحقق النزاهة والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية.

5.السهولة والمرونة في التطبيق تأتي من خلال توافق المعايير المحاسبية.

6.التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تزيد من الشفافية والنزاهة في التقارير المالية.

ج. تم قبول الفرض الثالث القائل "توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدوليةيؤثر في قابلية فهم التقارير المالية" وتتفرع منه النتائج التالية:

7.ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين في الأسواق المالية.

8.توافق المعايير المحاسبية يساعد في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لمختلف المستخدمين للتقارير المالية.

9.ينتج عن التوافق بين المعايير المحاسبية معلومات تساعد في القضاء على سوء الفهم السائد حول إمكانية الإعتماد على التقارير المالية الأجنبية.

د. تم قبول الفرض الرابع القائل "توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في ملائمة التقارير المالية. وتتفرع منه النتائج التالية:

10.ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تتصف بالموضوعية والصلاحية للإستخدامات المتوقعة.

11.المعلومات المالية التي تحقق الإفصاح التام في القوائم المالية المنشورة تعتمد على توافق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح.

12.ينتج عن التوافق معلومات تلبي إحتياجات المستثمر الأجنبي، ويوفر معلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة.

ثانياً: التوصيات

بعد الدراسة التطبيقية و الميدانية والتوصل الى النتائج السابقة بناءاً عليه يوصي الباحث بالتالي:

1.ضرورة الإهتمام بموضوع الأصول غير الملموسة والإفصاح عنها.

2.العمل علي صياغة المعايير الإسلامية بلغة مشتركة تسهل عليها الإنتشار على مستوى عالمي.

3.على هيئة وضع المعايير الإسلامية ومجلس معايير التقارير المالية الدولية IASB بناء منطقة التوافق والإتساق بينهما.

4.العمل على إيجاد آلية لتحقيق التوافق بين المعايير التي تستخدم في هذه المؤسسات حتى تتمكن هذه المؤسسات من إجراء المقارنة بينها والمؤسسات المناظرة لها محلياً ودولياً.

5.الإهتمام بجذب الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال توحيد القوائم والتقارير المالية المنشورة.

6. الإستفادة من خصائص التوافق المحاسبي التي تحقق العالمية في التعاملات المالية وغير المالية.

7.مراقبة المؤسسات المالية ومتابعة إعداد التقارير المنشورة حتى يتم عرض المعلومات بمزيد من الثقة والنزاهة.

8. تدريب وتأهيل العاملين بالمؤسسات المالية بعقد الدورات والمؤتمرات عن المعايير وتطورها عالمياً.

9. حث الجهات المهنية المنوط بها عملية الأشراف والمتابعة لمهنة المحاسبة بالإهتمام بمهنة المحاسبة، والعمل على تطويرها وإستقلاليتها.

10. تضمين منهج معايير التقارير المالية الدولية ضمن المناهج الدراسية للجامعات والمعاهد العليا لما له من أهمية.

11. إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية.

12.إيضاً إجراء المزيد من الدراسات حول جودة الإفصاح المحاسبي وإمكانية قياسه.

معوقات الدراسة

واجهت الدارسة العديد من المعوقات تتمثل في:

1.قلة المراجع والمصادر المتعلقة بالمعايير الإسلامية ومحدوديتها.

2.يعتبر مفهوم جودة الإفصاح من المفاهيم الحديثة ولاتوجد مصادر كافية يتم الاستناد عليها.

3. عدم تعاون العديد من الجهات بمد الدارسة بالمعلومات التي تعينها في دراستها.

4.قلة الشركات التي تطبق IFRS بالسودان.

5.قلة الدراسات السابقة فيما يتعلق بتوافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية.

مقترحات لبحوث إضافية

يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

1.تقييم أثر جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء التوافق بين المعايير الإسلامية ومعاييرIFRS علي التقارير المالية.

2.دراسة مسحية لمدى التوافق بين المعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية وأثره علي الإفصاح.

3.نموذج مقترح لقياس جودة الإفصاح المحاسبي علي القوائم المالية للمؤسسات المالية المدرجة بسوق الاوراق المالية.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. أ.د احمد.حلمي جمعة **نظرية المحاسبة المالية "النموذج الدولي**،(عمان:دار صفاء للنشر، الطبعة الاولي 2009م).
2. أ.د احمد.حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية"النموذج الدولي الجديد**"(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،1431ه-2010م).
3. أ.د.محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، (الرياض:المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 1435 ه/2014 م).
4. أحمد حسين الرافعي: **مناهج البحث العلمي**، (عمان: دار وائل للنشر، ط2، 1999م)
5. احمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية** ,(الإسكندرية: الدار الجامعية،2003-2004م).
6. احمد فرغلي وآخرون ، النظام الموحد (القاهرة :مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،2003 م).
7. حسين محمد حسين ابو زيد، **دراسات في المراجعة**، الجزء الثاني (القاهرة:دار الثقافة العربية للنشر،1993 م).
8. حسين القاضى، **دور المعايير المحاسبية الدولية AISsفي تطوير وتعزيز النظام المحاسبي الموحد** " دراسة تحليلية "، (عمان:الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،ودار الثقافة للنشر والتوزيع 2006 م).
9. حسين مصطفى هلالي، **مبادئ المحاسبة المالية والمحاسبة لغير المحاسبين**، (القاهرة دار النهضة العربية 2001 م).
10. حكمت احمد الراوي، **المحاسبة الدولية**، (عمان:دار حنين ،مكتبة الفلاح للطباعة والنشر ،1995 م).

11.الخطيب احمد حلمى ،المحاسبة اداة ادارية لاتخاذ القرار(القاهرة:مطابع الدار الهندسية ،2004).
12.د محمد عبد العزيز حجازي وآخرون ،تحليل ونقد القوائم المالية (القاهرة :مطبعة التعليم المفتوح 1993 م).
13.د. عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**،بدون دار نشر).
14.د. عصام الدين محمد متولي، **دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان**،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2004–2005م).
15.د. محمد سمير الصبان، د.محمد الفيومي محمد،**المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية:الدار الجامعية للطباعة والنشر،1990م).
16.د.الهادي ادم محمد **نظرية المحاسبة** ،(الخرطوم: مطبعة جي تاون للنشر والتوزيع 2003م).
17.د.الهادي ادم محمد، **المحاسبة المالية**، (الخرطوم: جي تاون،2003م)
18.د.امين السيد احمد لطفي ،**المحاسبة المالية للشركات المتعددة الجنسية** (الاسكندرية:الدار الجامعية 2004 م).
19.د.امين السيد احمد لطفي **نظرية المحاسبة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر،2003م).
20.د.امين السيد احمد لطفي **نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي**،(الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، الجزء الثاني2006م).
21.د.امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة والمراجعة الدولية** ،(الدار الجامعية –الاسكندرية ،الطبعة الاولي ،2010 م).
22.د.امين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**،(الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة وللنشر،2005م).
23.د.ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، (الاسكندرية :الدار الجامعية للطباعة والنشر،2003 م).
24.د.حسام الدين الخداش واخرون، **اصول المحاسبة المالية الجزء الاول** ،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2004م).
25.د.حسن محمد حسين ابو زيد،**دراسات في المراجعة، الجزء الثاني**،(القاهرة: دار الثقافة العربية،1983م).

26.د.حسين القاضي،د.مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة** ،(عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،2001م).
27.د.حلمي محمود نمر، **نظرية المحاسبة** ،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1977م).
28.د.حيدر محمد على بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، (عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع،2007م).
29.د.رضوان حلوة حنان ،تطوير الفكر المحاسبي(عمان مكتبة دار الثقافة 1997 م).
30.د.رضوان حلوة حنان **النموذج المحاسبي المعاصرمن المبادئ الي المعايير**، (عمان: دار وائل للنشر،2003م).
31.د.رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، (عمان:مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998م).
32.د.طارق عبد العال حماد **المحاسبة الابتكارية** (دوافعها ،اساليبها ،وأثارها)"الاسكندرية :الدار الجامعية للنشر 2011".ص 214
33.د.طارق عبد العال حماد **تحليل التقارير المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2006م). د.طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق** ص37.
34.د.طارق عبد العال حماد **موسوعة معايير المحاسبة الدولية ،شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع التقارير الامريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الاول عرض القائم المالية** (الاسكندرية :الدار الجامعية ،2005 م).
35.د.طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** (إلا سكندرية: الدار الجامعية 2002-2003 م).
36.د.عباس مهدى الشيرازي **نظرية المحاسبة**، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر،1990م)
37.د.عباس مهدى الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،1995م).
38.د.عبد الوهاب نصر على، **مبادئ المحاسبة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2003م،2004م).
39.د.عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد شحاته، **مبادئ المحاسبة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية 2005م).
40.د.عبدالرحمن البكري منصور امبدى، **مقدمة في أصول المحاسبة المالية**، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2004م).

41.د.عبدالستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة** ،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2003م).
42.د.عصام الدين محمد متولي ،دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان (الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة ،2004–2005 م).
43.د.على أحمد ابوالحسن وآخرون، **المحاسبة المتوسطة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998م).
44.د.عمر حسين، **تطور الفكر المحاسبي**،(الإسكندرية: دار الجامعات المصرية للنشر،1996م).
45.د.عمر عبدالله زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**، (عمان: دار اليازوري،1995م).
46. د.غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2006م).
47.د.فؤاد الليثي **نظرية المحاسبة** (القاهرة :دار النهضة العربية 2009).
48.د.فؤاد الليثي، **نظرية المحاسبة**،(القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2010م).
49.د.فوزي دميان، د.خليفة علي الضوء، **مقدمة في المحاسبة المالية**، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الرابعة 1990م).
50.د.كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م).
51.د.مأمون توفيق حمدان، د.حسين القاضي، **نظرية المحاسبة** ،(دمشق: مطبعة جامعة دمشق،1994م،1995م).
52.د.مجيد جعفر الكرخى، **تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب** (عمان :دار المناهج للنشر والتوزيع 2010 م)
53.د.محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ،(القاهرة:مطابع الدار الهندسية ،2005 م).
54.د.محمد عباس بدوي ،د.اميرة ابراهيم عثمان، **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة** (الاسكندرية:مطبعة منشأة المعارف،2000 م).
55.د.محمد عباس حجازي، **المدخل الحديث في المبادئ المحاسبية**، (القاهرة: مطابع نهضة مصر،1990م).
56.د.محمد مطر واخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**، (عمان:دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م).

57.د.محمد مطر، **التأصيل النظرى للممارسات المهنية المحاسبية**، (عمان:دار وائل للنشر،2004م).
58.د.محمود ابراهيم عبد السلام، **رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية**، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفني، 1998م).
59.د.محمود السيد الناغي، **دراسات في نظرية المحاسبة** (مصر:المكتبة العصرية للنشر والتوزيع 2011م).
60.د.محمود عبدالسلام تركيل، **تحليل التقارير المالية**، (السعودية: مطابع جامعة الملك سعود، 1995م).
61.د.نبيه بن عبد الرحمن الجبر، د.محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية الاطار الفكرى والواقع العملى**، (الرياض:الجمعية السعودية للمحاسبة 1998 م).
62.د.نعيم حسني دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً**،(عمان: معهد الدراسات المصرفية ،بدون دار نشر،1995م).
63.د.وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المتوسطة(1)**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2000م).
64.د.وصفي عبد الفتاح **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الثانية،2004م).
65.د.يوسف محمد جربوع، **نظرية المحاسبة**، (عمان:مؤسسة الوراق للنشر 2001 م).
66.روبرت ميجس وآخرون، ترجمة وتعريب د.مكرم المسيح باسلي، ومحمد عبد القادر الديسطي، **المحاسبة اساس لقرارات الأعمال**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1427ه.2006م).
67.رونالد كيسو **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الاول، ترجمة الدكتور كمال الدين سعيد (المملكة العربية السعودية :دار المريخ للنشر 1988 م).
68.رونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب د.احمد حامد حجاج (الرياض:دار المريخ للنشر 1420 ه- 1999 م).
69.ضياء مجيد الموسوي، **العولمة وإقتصاديات السوق الحر**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2003م).
70.على الجارم، مصطفى امين، **البلاغة الواضحة**، (القاهرة:دار المعارف للنشر، 1987م).
71.علي ماهر خطاب: **القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والإجتماعية**، (القاهرة: لأنجلو المصرية،ط7، 2008م)
72.فارس جميل الصوفي، **المعايير المحاسبية الدولية والاداء المالى للشركات الصناعية المساهمة العامة**،(عمان :دار جليس الزمان للنشر ،2010م).

73.فالتر ميجس **المحاسبة المالية**، تعريب د.احمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ، 1995م).
74.فالتر ميجس، ترجمة وتعريب د.وصفي عبدالفتاح ابو المكارم وآخرون، **المحاسبة المالية**، (الرياض: دار المريخ للنشر،1415ه.1990م).
75.فرديك تشوى واخرون، **المحاسبة الدولية** تعريب أ.د.محمد عصام الدين زايد، (الرياض :دار المريخ للنشر،2004 م).
76.مجلس معايير المحاسبة المالية **معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، (البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 1419ه-1998م).
77.مجلس معايير المحاسبة المالية **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية**، (البحرين:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ،1411 ه-2002 م).
78.مجلس معايير المحاسبة المالية **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**،(البحرين:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،1421ه،2000م).
79.مجلس معايير المحاسبة المالية، **أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعايير العرض والإفصاح العام ومعلومات عن الهيئة**،(البحرين :بدون دار نشر 1414ه.1994م).
80.محمد ابونصار،جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** "الجوانب النظرية والتطبيقية "(الاردن:دار وائل للنشر ،الطبعة الثالثة 2013).
81.محمد سمير الصبان، **اصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي** (الإسكندرية: الدار الجامعية،1991م).
82.محمد كمال عطية، **اصول المحاسبة المالية في الإسلام** (القاهرة: مكتبة وهبة للنشر، 1996م).
83.مصطفى نجم البشاري، **مدخل الي معايير المحاسبة** (الخرطوم:شركة مطابع السودان للعملة ،2007 م).
84.معايير المحاسبة والمرجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تم إعتمادها حتى صفر 1419ه-يونيو 1998م**،(البحرين:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،1419ه-1998م).
85.مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية ،**(ترجمة معايير اعداد التقارير المالية الدولية** ،2011 م).

86. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ،**(معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية** 2005 م

ثانياً: الأبحاث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية

1. أ.د.فتحي رزق السوافيري، د.احمد عبد الكريم الحركان ، تطوير دور أنظمة المعلومات المحاسبية في الإفصاح وإدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية، ورقة علمية منشورة، (الاسكندرية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثاني والأربعون ،يوليو2011م).
2. احمد مخلوف، **الازمة المالية واستشراق الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اسلامي "ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** "،(جامعة الجزائر، 2009م)
3. إسماعيل محمود إسماعيل ، **دور القوائم المالية المعدة وفق (IFRS) في توجيه وتشجيع الاستثمارات،** (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ورقة بحثية منشورة ، مجلة الفكر المحاسبي الجزء الأول السنة الثانية عشر يونيو ، 2008م).
4. جبار محفوظ، العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول النامية، "مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة باتنة، العدد(7) 2010م).
5. د.أحمد حلمي جمعة، **تأثير دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية لتنشيط كفأة أسواق المال العالمية (دراسة تطبيقية تحليلية)** ، (السعودية: جامعة القصيم ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية المجلد 5 العدد 2 ، رجب1433- مايو 2012).
6. د.احمد ضياء محمد خميس،**متطلبات الإفصاح المحاسبي وقياس مدى توافرها في قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم(3) لسنة 1991م**(مصر:جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة، العدد الثاني،1992م).
7. د.جمال على محمد يوسف ،د.جيهان طه خليل ،**متطلبات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية فى المملكة العربية السعودية ،ورقة علمية منشورة** ،(السعودية:مجلة الشروق للعلوم التجارية ،العدد الرابع –يونيو 2010 م).
8. د.طلال إبراهيم عرابي سجيني ، قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية،(قطر: جامعة قطر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، العدد الثامن،1997م).
9. د.عبد المجيد احمد محمود، **نطاق الإفصاح المحاسبي لفئات المصالح :مدخل الوحدة،**(مصر: جامعة أسيوط، كلية التجارة بسوهاج،مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 1994م)

10. د.عوض سلامة فايز الرحيلي، **دور نظم السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية و الإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد(41)، سبتمبر2004م).
11. د.فؤاد السيد المليجي، **مدى الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المحلية والحوافز الضريبية من وجهة نظر الفاحص الضريبي مع دراسة تطبيقية على صناعة السياحة في مصر** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (35)، العدد الأول، مارس 1998م).
12. د.ماجدة حسين إبراهيم، **دراسة إختبارية لبيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح**،ورقة علمية منشورة، (مصر: جامعة عين ، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الرابع،2013م)
13. د.محمد حسين احمد حسين، أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية للمخزون السلعي على اسعار الاسهم ،(مصر: جامعة طنطا،كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 1997م).
14. د.مسلم علاوي شبلى ،عدى صفاء الدين،مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية للمتطلبات المحاسبية في القطاع النفطي ،دراسة في شركة نفط الجنوب،"مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية جامعة البصرة المجلد 16 العدد 1 سنة 2014 م).
15. د.مصطفى احمد فؤاد هوين ،المحاسبة الدولية المشكلات المعاصرة والاتجاهات المستقبلية ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة (جامعة عين شمس ،العدد الاول ،يناير 1987).
16. د.منى حسن ابو المعاطي الشرقاوي،"**اليات تطوير اداء المؤسسات المالية الاسلامية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS والمعايير الشرعية لدعم الاقتصاد الوطني في ظل ثورات الربيع العربي**" ،(عين شمس:المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة مجلة علمية ربع سنوية تصدر عن كلية التجارة ،العدد الرابع اكتوبر 2013 م)
17. د.نبيه بن عبد الرحمن الجبر،د.محمد علاء الدين عبد المنعم ،المحاسبة الدولية الاطار الفكري الواقع العملي (السعودية :إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ،الاصدار الخامس عشر 1419 ه-1998 م).
18. د.وليد احمد محمد علي،انعكاسات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الافصاح في القوائم المالية لشركات التامين السعودية ،دراسة ميدانية منشورة،مجلة الدراسات والبحوث التجارية،ال سنة الثانية والثلاثون العدد الثاني المجلد الثاني.
19. د.وليد زكريا صيام ،**ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن**

(عمان:مجلة الجامعة الاردنية في ادارة الاعمال ،المجلد الاول ،العدد الثاني 2005م).

20. د.ياسر أحمد السيد الجرف ، **أهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية "اطار مقترح** " (القاهرة : جامعة الإسكندرية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية العدد الثاني ، المجلد التاسع والأربعون ، يوليو 2012م)
21. زيدون لطيف واخرون ،الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم (30)–حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (المجلد(28) العدد"2").
22. سعد مارق، **قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية**،(السعودية:ابها، منشورات جامعة الملك خالد،2009م).
23. سوزان جمال الدين ، **دراسة مسحية لمدي التوافق في المعايير المالية من خلال استخدام معايير التقرير المالي الدولي** ، (القاهرة: جامعة الأزهر ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، العدد الرابع ، يناير 2009م).
24. شاهر فلاح العرود ، **منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية** (السعودية: جامعة القصيم ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، 2012م).
25. الشحات محمد عطوة، مدى تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لوحدات قطاع الأعمال العام، (مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 1992م).
26. صادق محمد البسام، سعيد دوبان، **التقارير المالية المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية وحدود إستخدامها للأغراض الحكومية**،(الكويت:جامعة الكويت،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد40،1994م).
27. صفاء محمود السيد التوسع في الافصاح المحاسبي مجلة البحوث التجارية،(جامعة سوهاج، العدد الاول،2005م) .
28. عبد العزيز محمد قطب عبد العزيز، **استخدام التبويب القطاعي بغرض تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة**،(مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة،2005م).
29. عبدالحميد احمد محمود ،**مدى تأ ثير متغيرات الحجم والاداء وسياسة الافصاح على شمولية الافصاح في التقارير المنشورة بالصحف –دراسة اختبارية**،(مجلة البحوث التجارية المعاصرة،كلية التجارة،جامعة جنوب الوادي 1999م) .

30. فاتن محمد حمدي علي ، **تقييم جودة المعايير المبنية في ضوء مدخل المبادئ وأثرها على أسعار الأسهم في جمهورية مصر العربية** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية العدد الرابع ، الجزء الثاني 2012م).

31. فتحي عويس ابو الهنا ،المعايير المحاسبية الدولية بين النظرية والتطبيق ،على المستويين الدولي والإقليمي ،مجلة الدراسات المالية والتجارية ،كلية التجارة ،(جامعة القاهرة ،العدد الاول،يناير 1995 م)

32. لطيف زيود وآخرون،دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار،(سوريا: جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(29)، العدد الأول 2007م)

33. محمد احمد الشاعر ،**مجلة المحاسبة** (الجمعية السعودية للمحاسبة ،العدد 54، 2012 م).

34. محمد بهاء الدين ابراهيم احمد، **اثر اتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في ترشيد التحاسب الضريبي للضريبة على ارباح شركات الاموال** ،(مصر: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد (14)، العدد الثاني،يوليو 1992م

35. محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، عبدالله قاسم يماني ،**الاثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح على مستوى الإفصاح في القوائم المنشورة للشركات المساهمة السعودية** (السعودية: جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1990م).

36. محمد مجيد سليم، محمد رفيق عثامة، **الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي**،(عمان: المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2007م).

37. هاشم ممدوح،**دراسة اختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط علي متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الافصاح**، (مجلة التجارية،كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1997م).

38. وائل حسين محمد محمود ،دور المحاسبة فى الازمة المالية العالمية 2008(دراسة تحليلية تطبيقية)،مجلة الفكر المحاسبي ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،العدد الثاني 2014).

ثالثاً: الرسائل الجامعية(الماجستير والدكتوراه)

1. خالد هاشم فضل التوم، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات بسوق الأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة2010م).
2. عثمان تاج السر اديس ،سلامة تطبيق المعايير المحاسبية في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين السودانية (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2005 م).
3. عصام فهد العربيد، **معايير الافصاح المالي في القوائم المالية الخاصة بالبنوك**،(القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة 1996م).
4. غازي عبد الحي بن عوف عبد الرحيم، **المعايير المحاسبية كأدة فعالة لقياس الاداء الاقتصادي**،(الخرطوم: مجلة المصارف العدد الثاني عشر،1426ه,2005م.
5. فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأدة للإفصاح عن العمليات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، (فلسطين:الجامعة الإسلامية بغزة رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).
6. فؤاد توفيق ياسين ، **دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المتعددة الجنسيات في ظل قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 14 لسنة 1985م**، (الخرطوم: جامعة امدرمان الاسلامية ، دراسة دكتوراه غير منشورة ، 2000م).
7. قدي عبد المجيد،فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية"اطروحة دكتوراه، غير منشورة (الجزائر:جامعة الجزائر،1995م).
8. محمد عبدو النعمان نعمان علي ، **المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشور ، 2001م).
9. محمد محمد حامد تمراز ،**قصور المعايير المصرية فى المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وأثاره على دلالة القوائم المالية** (جامعة حلوان ،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير 2010)
10. مصطفي نجم البشاري علي ، **مدي ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفأة سوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2002م).

11. ندي قسم السيد حاج أحمد ، **معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وتطبيقها في السودان** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م).

12. هاشم حسن احمد ابو النصر، **الإفصاح عن معلومات المسؤلية الإجتماعية للوحدة الإقتصادية في القوائم المالية المنشورة** ،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ،رسالة ماجستير غير منشورة،1992م).ص

13. هاشم حسن عواد المليجي، **فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة "إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في مصر** "(القاهرة: جامعة حلوان ،رسالة دكتوراه غير منشورة،1998م).

14. يحي مقدم احمد هرون "**متطلبات الافصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الاسلامية**، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2013).

15. يوسف ارشيد ، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية واثرها علي جودة الافصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي بالكويت**، (الشرق الاوسط: جامعة الشرق الاوسط، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير،منشورة2012م).

رابعاً: المؤتمرات والدورات العلمية

1. أحمد عبد العظيم إبراهيم الجزار ، **قياس مدى تحقيق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية ،دراسة تطبيقية في السوق المالية السعودية** ، (اليمن: رسالة ماجستير في الادارة ، 2005م).

2. احمد مخلوف، الازمة المالية واستشراق الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اسلامي "ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "،(جامعة الجزائر، 2009م).ص4

3. البنك الاسلامي للتنمية (جدة)، المعهد العالي للدراسات المصرفية(السودان)، اتحاد المصارف السوداني، **دورة تدريبية عن معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**(الخرطوم: إتحاد المصارف السوداني 1999م).

4. د.سمير الشاعر،**واقع الاتفاق والاتساق بين معايير أيوفي والمعايير الدولية IFRS**،(البحرين: مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الدولي،محور:عدم مطابقة المعايير الدولية للعمليات المالية الإسلامية، في الفترة1-2 ديسمبر2010

5. د.على جابر صالح ،نحو اطار مقترح لتوفيق معايير المحاسبة العربية لترشيد قرارات الاستثمار مؤتمر المحاسبة والرابع (الاسكندرية :كلية التجارة 11-19 سبتمبر 2004 م
6. د.مهدي محمد وسامي، **توفيق معايير المحاسبة والمراجعة العربية واثره على جودة الاداء المهني فى الدول العربية** ،المؤتمر الرابع ،توفيق بيئات منظمات الاعمال ،اداة التكامل الاقتصادى والعربي في مواجهة تحديات العولمة ،كلية التجارة جامعة الاسكندرية 9-11 سبتمبر 2004 م.
7. رجب السيد راشد، **دراسة تحليلية لإطار العلاقة بين البيئة والإفصاح المحاسبي، مع دراسة إختبارية لمستوى كفاية متطلبات الإفصاح في جمهورية مصر العربية**،(الإسكندرية :كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1996م).ص109.
8. عادل رزق، **الإفصاح في المؤسسات العربية**،(القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية، الفترة من8إلي 12يوليو2007م)
9. عبيد بن سعد المطيري ،خالد بن حمد التركي ، **استطلاع منهجيات التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات معايير التقارير المالية الدولية " وجهة نظر أكاديمية** " ، (السعودية: جامعة القصيم ، كلية الاقتصاد والإدارة ، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية ، التحديات والفرص ، مايو 2012م).
10. عثمان تاج السر اديس ،سلامة تطبيق المعايير المحاسبية في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين السودانية (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2005 م)
11. علي عبدالله الزعبي وحسن محمود الشنطاوي ، **تأثير تغيرات إعداد التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المالية**، (السعودية: جامعة القصيم ، كلية الاقتصاد والإدارة ، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية ، التحديات والفرص ، مايو 2012م)

12. الفاتح الزبير قيدوم ،**عوائق تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البيئة السودانية** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م)

13. معهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية ، ندوة تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة في دول الامارات العربية (الامارات العربية ،مطبعة معهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية ،1995 م).

خامسا: المصادر الأخرى.

1. د.مدني بن بلغيث،التوافق المحاسبي الدولي المفهوم والمبررات والاهداف ، "مقال منشور في النت،(جامعة:ورقلة،benbelghit @ hotmail.com 2012).p118

2. محمد إبراهيم محمد، معادلة إلفا لكرونباخ، كلية التربية – جامعة المنيا –مصر، منشور على الانترنت على الموقع:

3.Swasan Halbouni,2006 ,p.p,51-76

4.WWW.Mstawfic **.Tripod .Com/Is.Pdf**

5.http://softsb.com/forum/topic13526.htm

6. www.edutest.0fees.net

7.www.ibrahim1952.jeeran.com

8.WWW.Iasplus.com/Standard/Dttpubs/Pocket.2007.pdf

9.http://softsb.com/forum/topic13526.html

سادساً: المصادر الأجنبية

1. A conceptual J.R,&Tirney,M,G."Accounting Theory. Francis ,

2. **AccountingTheory &Developmen**t,Chapman &Hall,1991,p.206. H.Perera. M.R.Mathews & M Anis,R, Fraser.1 and Hussainey, K, "Anw measure for disclosure quality"Working paper, Stiriing University..2012"
3. Beattie, V.Mclnnes.B,"Amethodology to Analyzing &Eventuating Narratives in Annual Reports :**A comprchensive Descriptive Profile &Matries for Disclosure Quality Attributes**" Accounting For um ,Vol .28, et.al,2004, p227
4. Beattie, V.Mclnnes.B,"Amethodology to Analyzing &Eventuating Narratives in Annual Reports :A comprchensive Descriptive Profile &Matries for Disclosure Quality Attributes" Accounting For um ,Vol .28, et.al,2004, p227
5. Beest.F and Braam.G، An empirical analysis of quality differences between UK annual reports and US 10-K reports,Working paper,Radboud University Nijmegen 2012
6. Chakroun and Hussainey, Disclosure Quality in Tunsinan Annual Report",Critical Studies in Accounting and finance Conference (CSAF),ABCDHABI,15-17December2013 Yuemei,Z,Yanxi,L,InformastinDisclosureQuality:Factors&Measurement"In ternationalConferenceonComputer,Science &Software Engineer,2008,p11"
7. Co mmittee on Auditing Procedures of the AICPA, **Statement onAuditing Standards** No.1,1975,p.78.
8. Eldon's .S .Hendrickson, **Accounting Theory**,**4th**.Richard,D.Irwin, 1982,p.504.
9. Eldons, S, Hendrison & M. Van Breda, **Accounting Theory**, 5th ed,Irwin Homewood 1992.p.523 .

10. Emst &Young,International GAAP:Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards (IFRS) John Wiley and Sons 2011
11. **Free Encyclopedia International Reporting Standards 2009**", Wikipedia" ,
12. Gruning,M,"**Drivers of Corporate Disclosure: structural Equation Analysis In A Central European setting**" Management R esearch News,Vol.30,No,21, 2007
13. Gruning,M,"Drivers of Corporate Disclosure: structural Equation Analysis In A Central European setting" Management R esearch News,Vol.30,No,21, 2007
14. Karman Ahmed.**The impact of Environment on Disclosure Practices**: an Empirical Study,Asian Review of Accounting, VOL, No,2,1995,p.90.
15. Luzi Hail :et al.(2010),"Global Accounting Convergence and the potential Adoption of IFRS by U.S Conceptual Underpinnings &Economic Analysis",AccountingHorizon,Vol.24(No.2),p.335 BAY,W,&BRUNS.H.1997:PInformantion Financiere,des enterprise multinationals,Comptabilite,Vuibert ed,p431.
16. M.R.Mathews &M.H.Perera,op,Cit ,P.211
17. O.Cincinnati,3rdend 1992).p527. Approach(Ohioss outh.Western
18. Ortese,HelenIrvin(2010),"Investigating International Accounting Standards setting Corinne Price Wter House **Coopers International Financial Reporting Standands**, A Pocket Guide,2004,p1
19. Rober.F.Meigs,Mary.A.Meigs.MarkBettner&RayWhittington,**Accounting Theory:the Basis for Businsions Decisisons**,MC Graw–HILL,Inc,1996.p.604
20. Stephen Buzby, op. cit, p,4
21. Stephen Buzby,**The Nature of Adequate Disclosure**,(The Journal of Accountancy,April,1994),p.38

22. The Black box of IFRS6" Research In Accounting Regulation vol.22,p.87

23. Yalkin U.K Demir ,V, L.O, "International R eporting Standards(FIRS) and the Development of Financial Reporting StandardsinTurkey"**ResearchinAccountingRegulation**,"Vol,20,2008.p2

81Latridis,G" **Accounting** Disclosure Accounting Quality &Unconditional Conservatisms ",nternational Review of Financial Analysis, V o l .20,No , 250,2011.